فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD
www.shafaq.com

257
السنة الحادية والعشرون
آيار / مايو ٢٠٢٥

بغداد تخلد شهداء الكُورد الفيليين

تعصب ذكوري يعترض طريق المرأة إلى البرلمان

تهريب شبه علني..ما الذي يحدث في موانئ العراق؟

الأدنى منذ ٨٠ عاماً.. وضع كارثي للخزين المائي

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

257
السنة الحادية والعشرون
آيار / مايو ٢٠٢٥

10 سيدة كوردية فيلية تحصد امتيازاً في "سر الحياة"

20 "ماكسويل" .. يفرّ من هور الحويزة..

70 هل يلحق الفن العراقي بالفن الرقمي والذكاء الاصطناعي في العالم؟

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

اقرأ في العدد ايضاً

84 تركة ثقيلة تعرقل جهود التنمية

100 مدن الظل في العراق..
٩ ملايين نسمة بقبضة العشوائيات

114 العراق يواجه أخطر التأثيرات البيئية على الصحة والاقتصاد

125 نسب إنجاز المشاريع:
تطور حقيقي أم ذر الرماد في العيون؟

كلمـــة العدد

مرحبا بغداد.. ارسلي حصتي!

بغض النظر عن المرويات المثالية، لسنا شعبا حالما ولا طوباويين. نحن أبناء واقع معقد، نحلم فقط بما ينبغي أن يكون بديهيا: حياة كريمة تقوم على العدالة والكرامة. نعلم جيدا أن عراقا آخر كان ممكنا، يعكس تنوّع سكانه وقوتهم ضمن سلطة تمثلهم جميعا، لا عراقا تحتجز فيها الحقوق رهينة لصراع سياسي لا ينتهي. على مدى سنوات، تكررت الخلافات بين أربيل وبغداد حول ملف النفط والغاز، حتى باتت هذه الاشتباكات القانونية والسياسية جزءا من المشهد المعتاد. لم يعد الملف مجرد قضية اقتصادية بل تحوّل إلى مرآة تعكس عمق الأزمة البنيوية في النظام السياسي العراقي. فالمجال السياسي، بعكس الثقافي، لا يحتمل التسويات الغامضة، بل يتطلب حسابات دقيقة ورؤية شاملة تتجاوز الانفعالات اللحظية. في العراق، كل تصريح أو قرار يحمل أبعادا تتجاوز لحظته، تتضاعف آثاره داخليا وخارجيا. ورغم أن سياسة "تخفيف الفوران" قد لا تكون حلا كاملا، إلا أنها قد تكون الخيار الواقعي في ظل انسداد الأفق. فكما يقول المثل: "أقصى فائدة في ظل القيود"، وهو ما لم تأخذه بغداد بجدية، إذ واصلت سياسات التعطيل والتقييد بدل البحث عن حلول توافقية. نحن في موقع استراتيجي في خريطة العالم، لكنه أيضا أحد أكثر بقاعه تعقيدا. وبعد عقود من الحروب والنزاعات، اتفقت القوى الداخلية والخارجية على أن الاستقرار بات ضرورة، لا خيارا. ومع ذلك، لا تزال أنظمة الحكم التقليدية هي الحاكمة، في وقت يفترض أن يعمل النظام الاتحادي على بناء هوية سياسية مشتركة تستوعب التنوع، لا أن تتجاهله. لقد اختبر العراق أشكال حكم متعددة، من الملكية إلى الديكتاتورية، وصولا إلى النظام الاتحادي الذي أعلن مع الدستور الجديد. إلا أن التطبيق ظل هشا ومشوها. ترفع شعارات الاتحادية، لكن تمارس مركزية متسلّطة. تقر الحقوق، لكن تعلق بالقرارات. بل بدا وكأن العراق لا يزال عاجزا عن تقبّل فكرة أن لإقليم كوردستان الحق في استخراج غازه وبيع نفطه دون أن يُمنع. ويذهب البعض أبعد من ذلك، فيربط هذا الفشل برؤية جيوسياسية أوسع، مفادها أن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" لا يمكن تحقيقه إلا بتهيئة أنظمة سياسية اتحادية هشة، تكون قابلة للتفكيك أو إعادة الهيكلة مستقبلا. لكن بعيدا عن النظريات الكبرى، تبقى الحقيقة أكثر بساطة وإلحاحا: العراق يعاني من أزمة حكم. أزمة لا تحل بالدعم الخارجي، ولا تدار من واشنطن، بل تحتاج إلى إعادة بناء من الداخل. فطالما ظل "مصنع الأزمات" يعمل بكامل طاقته في بغداد، ستبقى نداءات الشراكة والمواطنة تصطدم بجدران "المركزية" الصماء. ربما حان الوقت لأن تسمع بغداد هذا النداء البسيط من مواطن يشعر بالإقصاء: أرسلي حصتي.. ليس من النفط فحسب، بل من العدالة أيضا.

رئيس التحرير

كركوك تواجه مرآتها..

النفط والهوية والتاريخ على ورقة الاقتراع

فيلي - خاص:

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في أواخر 2025، تعيش كركوك لحظة سياسية مألوفة، المدينة التي لطالما وُصفت بأنها مرآة التعقيد العراقي، تعود إلى الواجهة مجددًا كمختبر صعب لتوازنات الهوية والسلطة والتمثيل، ففي محافظة تزدحم بثلاث قوميات رئيسية، الكورد، العرب، والتركمان، إلى جانب أقليات أخرى. لا يبدو أن شيئًا حُسم، رغم تعاقب الدورات الانتخابية والتسويات المؤقتة.

في الشوارع والأسواق، يتحدث الناس عن القوائم، بينما تتردد بين المكاتب الحزبية نغمة واحدة: لا اتفاق حتى الآن. الانتخابات في كركوك ليست مجرد سباق على المقاعد، بل على رواية المدينة. من يحكم؟ من يقرر؟ من يضع اسمه على بوابات الإدارة؟

منذ عام 2005، اعتبرت كركوك إحدى "المناطق المتنازع عليها" وفق المادة 140 من الدستور العراقي، لحسم تبعيتها عبر سلسلة خطوات تبدأ بالتطبيع وتنتهي باستفتاء، إلا أن أيًا من تلك المراحل لم يستكمل. نتيجة لذلك، ظلت كركوك رهينةُ فراغ قانوني وإداري يغذّي التوترات القومية ويضع المؤسساتُ في مهب تجاذبات بغداد وأربيل.

"قدس كوردستان"

بعد عام 2003، بدا أن كركوك ستلتحق تدريجيًا بإقليم كوردستان. الكورد، بوجودهم العسكري والإداري، فرضوا حضورهم حتى عام 2017، حين انسحبت قوات البيشمركة عقب استفتاء الاستقلال، في تحول درامي للمشهد السياسي ما زالت تداعياته تلقي بظلالها حتى الآن.

كركوك لطالما وُصفت في الخطاب الكوردي بـ"قدس كوردستان"، حافظ فيها الاتحاد الوطني على تمثيل قوي في الانتخابات التشريعية 2021 بحصوله على 5 مقاعد، بينما قاطع الحزب الديمقراطي الكوردستاني الانتخابات احتجاجًا على الأوضاع في المدينة. وفي انتخابات 2023 المحلية، فاز الاتحاد الوطني بـ5 مقاعد، وتمكن من تشكيل الحكومة المحلية بدعم عربي ومسيحي، وسط اعتراض الديمقراطي.

"لم يعد الصوت الكوردي موحدًا في كركوك"، يقول الباحث عبد الحميد خالد لمجلة «فيلي» إن "الخلافات العميقة بين الحزبين الرئيسيين، وعدم إشراك القوى الإسلامية الكوردية، تجعل من كل استحقاق انتخابي ساحة لصراع داخلي لا لجبهة موحدة".

ويضيف أن "القوى الكوردية تميل إلى خوض الانتخابات بقوائم منفصلة، ثم محاولة التفاوض بعد النتائج، وهو ما يضعف حضورها في المناطق المتنازع عليها".

ويتابع:

"تأخر تشكيل حكومة إقليم كوردستان هو انعكاس مباشر لهذه الانقسامات، التي تلقي بظلالها على مشهد كركوك والملفات المرتبطة بها".

بالإضافة إلى ذلك. فمنذ عشرة أشهر تقريبًا، يشغل القيادي في الاتحاد الوطني الكوردستاني، ربيوار طه، منصب محافظ كركوك، إثر تحالف سياسي سمح بتشكيل إدارة محلية. ورغم استقرار الوضع إداريًا، فإن تعيينه لا يحظى بإجماع سياسي، خاصة من جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني وبعض القوى التركمانية.

"القبول السياسي بالمحافظ لا يعني نهاية الخلاف"، يقول المحلل محمد يونس. "بل ربما نقل الأزمة من الطاولة المفتوحة إلى الغرف المغلقة، بانتظار ما ستفرزه الانتخابات المقبلة".

العرب: مبادرات للوحدة تقابل بتشتيت مستمر

في المعسكر العربي، تتعدد القوائم وتتنافس الشخصيات على النفوذ داخل مناطق الحويجة والدبس ومركز كركوك. انقسامهم السياسي حرمهم من التمثيل الموحد، ففي انتخابات 2021، حصلوا على 4 مقاعد توزعت على تحالفات مختلفة، ما دعا القيادي العربي البارز وصفي العاصي الى الدعوة لتشكيل قائمة عربية موحدة، مؤكدًا استعداده "للتنازل عن أي موقع شخصي مقابل وحدة العرب".

وتبقى القوى العربية موزعة بين تحالف "تقدم" بزعامة محمد الحلبوسي، و"عزم" بزعامة خميس الخنجر، إلى جانب شخصيات وقوائم مستقلة ذات طابع عشائري أو مناطقي.

وقال العاصي في حديثه لمجلة «فيلي»: "لطالما دعوت إلى دخول العرب بقائمة واحدة. اليوم أعلن استعدادي للتخلي عن أي مكسب سياسي، فالأهم هو وحدة الصف وخدمة أهلنا في كركوك".

وأضاف: "لا أضع أي شروط، ولا أطالب بتسلسل متقدم أو رئاسة القائمة، بل أؤمن بأن وحدة الموقف العربي ستفضي إلى نتائج غير متوقعة، وقد نكون الكتلة الأبرز داخل المحافظة".

السياسي طلال العزاوي من جهته أكد أن "ثقل العرب يتمركز في قضاء الحويجة والدبس ومركز كركوك، وتتنازع تمثيلهم عدة قوى أبرزها حزب تقدم، وتحالف عزم، والتحالف العربي، والجبهة الغربية". وقال العزاوي: "العرب في مركز كركوك يعانون من التشتت بين هذه القوائم، لكن إذا توحدوا، فإنهم سيشكلون رقماً صعباً، وقد يحصدون من 5 إلى 6 مقاعد برلمانية".

التركمان: جبهة موحدة بالاسم، لا بالموقف

التركمان، في الشق الآخر، يواجهون انقسامات عميقة بين تيارات علمانية وقومية، وأخرى مرتبطة بأحزاب شيعية. ففي انتخابات 2021، حصلوا على مقعدين اثنين من أصل 12 مقعداً مخصصة لكركوك.

أُعلن عن تشكيل "جبهة تركمانية موحدة" بقيادة محمد سمعان آغا، لكنها لم تنجح في تجاوز الانقسامات بين مكونات تركمانية أخرى، منها تحالفات مرتبطة بمنظمة بدر.

ويقول الباحث عباس البياتي: "تعدد التوجهات داخل البيت التركماني قد يُقلص تمثيلهم في البرلمان المقبل، وهو ما يثير قلقاً متزايداً في أوساطهم السياسية".

ويشير بعض القادة التركمان إلى أن استبعادهم من صياغة الحكومة المحلية الأخيرة في كركوك زاد من شعورهم بالتهميش، وأن أي إعادة توزيع للسلطة دون مشاركتهم سيُقابل برفض علني، وربما احتجاجات سياسية.

تحالفات مؤجلة واستحقاق حاسم

في ظل غياب التحالفات العابرة للمكونات، تبدو انتخابات كركوك 2025 مرشحة لإعادة إنتاج الأزمة. وترجّح مصادر محلية أن لا تعقد أي تفاهمات كبرى قبل إعلان النتائج، ما قد يعني استمرار الفراغ الإداري والسياسي، أو نشوء تحالفات قائمة على تقاطع المصالح لا على البرامج المشتركة.

الباحث محمد يونس يحذر من أن "غياب التوافق قد يؤدي إلى أزمة تمثيل تمتد لما بعد الانتخابات، وربما تعرقل مشاريع الخدمات والاستقرار الأمني في المحافظة".

ويضيف: "التجربة الماضية أظهرت أن ما بعد الانتخابات لا يقل تعقيداً عن لحظة الاقتراع نفسها، ما يجعل كركوك ساحة مفتوحة لكل الاحتمالات السياسية".

في كركوك، كل شيء مؤجل، من حسم الهوية إلى رسم خارطة السلطة. ومع اقتراب موعد الانتخابات، يبقى السؤال قائما: هل سيكون هذا الاستحقاق فرصة لتقريب وجهات النظر، أم فصلا جديدا في سلسلة من الصراعات المؤجلة؟

"التجربة الماضية أظهرت أن ما بعد الانتخابات لا يقل تعقيداً عن لحظة الاقتراع نفسها، ما يجعل كركوك ساحة مفتوحة لكل الاحتمالات السياسية".

من المسجد إلى البرلمان..

الإسلاميون في كوردستان على مفترق طرق

فيلي - خاص:

تعيش الحركات الإسلامية في إقليم كوردستان حالة مفارقة بين مؤشرات التراجع وفرص التمدد. فعلى الرغم من أن المزاج المجتمعي الكوردي، جامع بين التدين وتطلع قومي حداثي، إلا أن الدعم الشعبي للقوى الإسلامية ظل محدودٍا نسبيًا.

يبدو المشهد مركبا، حيث تتقاطع الطموحات الإسلامية مع الهوية القومية الكوردية، في وقت تتزايد فيه التدخلات الإقليمية وتتحول النزعة الدينية من مشروع سياسي إلى ظاهرة اجتماعية بحتة.

وبينما يؤكد قادة الإسلاميين تصاعد نفوذهم وانتعاش حضورهم الانتخابي، يرى خبراء أن الإسلام السياسي الكوردستاني يفقد الزخم لاعتبارات تاريخية وفكرية. هذا التباين في الرؤى يطرح تساؤلات حول مستقبل تلك الحركات في ظل التأثيرات الإقليمية والهوية القومية الكوردية، وعلاقة التدين الشعبي بنفوذ الإسلام السياسي.

جذور تاريخية وخارطة متشعبة نشأت الحركات الإسلامية الكوردستانية في صورتها الحزبية خلال أواخر القرن العشرين. فقد تأسست الحركة الإسلامية في كوردستان عام 1987 بقيادة الشيخ عثمان عبد العزيز وآخرين، مستلهمة أفكار الإخوان المسلمين وبعض الاتجاهات السلفية.

شهدت التسعينيات بروز الاتحاد الإسلامي الكوردستاني عام 1991 كفرع كوردي للإخوان المسلمين بعد الانتفاضة الشعبية ضد نظام صدام، إلى جانب استمرار الحركة الإسلامية ذات الطابع العسكري آنذاك. دخلت الحركة الإسلامية في مواجهات مسلحة مع القوى الكوردية بطابعها العلماني (مثل الاتحاد الوطني الكوردستاني) خلال تسعينيات القرن الماضي، قبل أن تنخرط لاحقًا في العملية السياسية إثر وساطات إقليمية.

وفي مطلع الألفية الجديدة، ظهرت الجماعة الإسلامية في كوردستان (جماعة العدل الإسلامية) بقيادة علي بابير إثر انشقاقها عن الحركة الأم بسبب خلافات داخلية. كما نشأت جماعات متشددة أصغر مثل أنصار الإسلام التي ارتبطت بتنظيم القاعدة عالميًا.

ورغم هذا التنوع، لم تستطع الأحزاب الإسلامية مجتمعة تحقيق اختراق انتخابي كبير؛ إذ بلغت حصتها نحو 15% فقط من أصوات الناخبين في أفضل حالاتها. ما يدلل أن الإسلاميين في كوردستان واجهوا منافسة شديدة من الأحزاب القومية العلمانية، وظل تمثيلهم السياسي هامشيًا نسبيًا.

واقع متقلب

في الوقت الراهن، تنقسم القراءات حول نفوذ الإسلاميين بين من ينفي تراجعهم ومن يؤكده.

مثلا، أحمد حاجي رشيد، القيادي في جماعة العدل الإسلامية، يرفض فكرة انحسار دور الإسلاميين، ويؤكد في حديث لمجلة «فيلي»، أنه "ليس هناك أي تراجع، بل على العكس نحن نتقدم انتخابيًا وتزداد ثقة الناس بنا".

وينوه رشيد إلى ضرورة التمييز بين الإسلام كظاهرة اجتماعية وبين العمل الحزبي الإسلامي، فمن وجهة نظره، التدين المجتمعي العميق في كوردستان ينعكس في زيادة التأييد للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وهو ما ظهر في نتائج الانتخابات الأخيرة بحسب رأيه.

ويستدل بذلك على سبيل المثال بحصول الأحزاب الإسلامية على أربعة مقاعد في الدورة الرابعة لمجلس النواب العراقي، وارتفع العدد إلى خمسة مقاعد في الدورة الخامسة، بالإضافة إلى في الانتخابات الأخيرة لبرلمان كوردستان، حصدت الأحزاب الإسلامية عشرة مقاعد، مقارنة بـ 12 مقعدا في الدورة السابقة، ورأى أن ذلك تراجع طفيف لا يعكس الواقع في الحضور الجماهيري، بحسب قوله.

على النقيض، يرى آخرون أن نفوذ الإسلاميين يتجه للأفول. فؤاد مجيد، الخبير في شؤون الإسلام السياسي، يشير لمجلة «فيلي»، إلى أن "تيار الإسلام السياسي الكوردستاني يشهد تراجعا فعليًا، لافتقاره إلى جذور تاريخية عميقة في المجتمع الكوردي، وضعف خطابه عن مواكبة الطموحات القومية للكورد".

فبحسب مجيد، "لم تنبع هذه الحركات من صلب السياق الكوردي بقدر ما جاءت تقليدا لنسخ إقليمية، فلم تتبن بشكل مقنع تطلعات الهوية الكوردية، يُضَاف إلى ذلك إرث التجربة العنيفة للتطرف الديني في المنطقة؛ إذ إن تصاعد تنظيمات مثل داعش والتي يعتبرها البعض إحدى مفرزات الإسلام السياسي، أدى إلى نفور قطاعات من الشارع الكوردي من الأحزاب الإسلامية المعتدلة أيضا".

"الكثير من المتدينين لا ينتمون لأي حزب

من المسجد إلى البرلمان.. الإسلاميون في كوردستان على مفترق طرق

سياسي، وبعضهم على خلاف فكري صريح مع الجماعات الإسلامية.، يقول مجيد.

ويُذكِر منتقدو الإسلاميين بأن حضورهم النيابي المتواضع تراجع أكثر في السنوات الأخيرة، متوقعين أن يظل محدودًا وربما دون 10% ما لم يجرِ تغيير جوهري في نهجهم.

بعيدًا عن جدلَ المقاعد الانتخابية، يلفت الدكتور كارزان مراد، الأكاديمي المتخصص في العلاقات الدولية، النظر إلى تهديد آخر: اختراق الطائفية للهوية الكوردية.

ويؤكد لمجلة «فيلي» أن "حركات مثل السلفية، والشيعة السياسية، والإخوان المسلمين لا تمثل فقط تيارات دينية، بل أدوات لقوى إقليمية تهدف لضرب المشروع الوطني الكوردي، كما تستغل الفراغات الاجتماعية لتكريس الانتماءات المذهبية على حساب الانتماء القومي، بالإضاف إلى محاولات ميليشيات مدعومة من طهران تغيير التركيبة الديموغرافية في المناطق المتنازع عليها".

"هذه التيارات تعتبر الانتماء القومي بدعة، كما تسهم في تغذية التطرف ورفض التقاليد الكوردية، وهو ما تجلى في مأساة سنجار عام 2014 بعد اجتياح داعش للمنطقة"، يقول مراد في إشارة إلى الإبادة الجماعية التي تعرض لها الإيزيديون.

ويخلص إلى أن تنامي نفوذ أجندات إسلاموية عابرة للقوميات قد يضعف وحدة الصف الكوردي، إذ تستغل هذه التيارات الدين لأهداف سياسية قد لا تنسجم مع المشروع القومي الكوردي.

بين التأثيرات الإقليمية والتدين الشعبي

لم تكن تحولات واقع الإسلاميين في كوردستان بمنأى عن التطورات الإقليمية، فبيئة الشرق الأوسط خلال العقود الماضية اتسمت بصعود وهبوط مد الإسلام السياسي، من الثورة الإيرانية إلى موجة الإخوان المسلمين مرورًا بظهور الجماعات الجهادية.

وقد تأثر المشهد الكوردستاني بهذه الموجات وإن بشكل غير مباشر؛ فالدعم الخارجي لبعض الأحزاب الإسلامية الكوردية من قبل قوى إقليمية (مثل علاقات التقارب بين الاتحاد الإسلامي وتركيا) وترابط الفكر الإخواني عبر الحدود، كلها عوامل ساهمت في تشكيل حراك الإسلام السياسي المحلي.

بالمقابل، دفعت التحديات الأمنية كالحرب ضد داعش الكثير من الكورد إلى الالتفاف حول أحزابهم القومية كملاذ آمن، معتبرين الخطاب الإسلامي السياسي أقل أولوية أمام مخاطر تهدد كيان الإقليم.

في الوقت ذاته، يبقى التدين الشعبي سمة بارزة في المجتمع الكوردي، حيث تتعايش مظاهر التدين اليومي كارتداء الحجاب والتردد على المساجد والتقاليد الصوفية مع ولاء سياسي واسع للأحزاب العلمانية القومية.

هذا التعايش يبرز المفارقة بين قوة الإسلام كدين في وجدان الناس وبين حضوره المحدود كتيار سياسي. وقد لخص أحمد حاجي رشيد هذه المفارقة بقوله إن الإسلام الشعبي الراسخ شيء والإسلام السياسي شيء آخر، في إشارة إلى أن تدين المجتمع لا يترجم تلقائيًا إلى أصوات انتخابية.

ومع ذلك، يتمسك الاتحاد الإسلامي الكوردستاني بموقعه في المعارضة، رافضًا الانجرار إلى "خطاب شعبوي"، وفق ما قاله عضو المكتب السياسي غازي سعيد لمجلة «فيلي».

ويضيف: "اخترنا عدم المشاركة في الحكومة الأخيرة بسبب التحديات الخدمية والاقتصادية وغياب الشفافية. رغم ذلك، حافظنا على تمثيل جيد، بل ارتفعت مقاعدنا في البرلمان الكوردستاني من خمسة إلى سبعة، رغم تقليص عدد المقاعد المتنافس عليها."

كما يشير خلال حديثه: "نعتقد أن بعض الأحزاب قد تحصد مقاعد لحظةً، لكنها تذوب سريعًا. نحن نؤمن بالثباتً على المبادئ، لا على الموجات الانتخابية العابرة."

مستقبل ضبابي أم انتعاشة محتملة؟

ويخلص مراقبون وسياسيون تحدثت معهم مجلة «فيلي»، أن مستقبل الإسلام السياسي في إقليم كوردستان لا يزال مفتوحًا على عدة سيناريوهات، في ظل اختلاف التقييمات بين الفاعلين. فبين خطاب التفاؤل الحذر الذي يروج له قادة الحركات الإسلامية حول تنامي حضورهم الشعبي، ونظرة التشكيك التي يطرحها الخبراء حيال تراجعهم المستمر، يبقى المشهد ضبابيًا.

وفيما تتصاعد في المنطقة تيارات إسلامية مدعومة من الخارج، تركيا وإيرانيا وقطريا، يظل المجتمع الكوردي، بحسب المراقبين، متمسكًا بهويته، محافظًا على تديّنه، لكن دون تفويض سياسي مباشر للإسلاميين.

وفيما يراهن البعض على اندماج أكبر للإسلاميين في المشروع الكوردي بإطار مدني ديمقراطي، يخشى آخرون من أن يظل الإسلام السياسي طيفًا ثانويًا أمام بريق الخطاب القومي العلماني في كوردستان.

والمحصلة أن حركة التاريخ وحدها ستكشف أي الرهانات ستربح في نهاية المطاف، في إقليم يجد توازنه الخاص بين الدين والوطنية.

« يبقى التدين الشعبي سمة بارزة في المجتمع الكوردي، حيث تتعايش مظاهر التدين اليومي كارتداء الحجاب والتردد على المساجد والتقاليد الصوفية مع ولاء سياسي واسع للأحزاب العلمانية القومية»..

تهجير قسري بثلاث دول.. "ورعب" أمني ..

سيدة كوردية فيلية تحصد امتيازاً في "سر الحياة"

فيلي -خاص:

كانت طفلة صغيرة لم تبلغ العاشرة من العمر حين هجمت الأجهزة القمعية للنظام السابق على منزل عائلتها و اقتادت جدها وجدتها وثلاثة من أعمامها إلى مصير مجهول.

هذه كانت الصدمة الأولى للطفلة الكوردية الفيلية "لقاء جبار كاكي الديوالي"، لتواجه بعدها الحياة في جو من الخوف والقلق والترقب حيث من الممكن في أي لحظة أن يتم اقتحام المنزل واعتقال آخرين.

لم تستطع هذه الطفلة إكمال دراستها العليا حتى سقوط النظام السابق في العام 2003، عندها عرفت مصير عائلتها حيث عاد أقاربها إلى العراق ليتبين لها أنه تم تسفيرهم على إيران تحت ذريعة "التبعية"، هذه "التهمة الوهمية" التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الكورد الفيليين.

الديوالي عرفت أيضاً أن جدتها وجدها فارقوا الحياة في التهجير القسري، وما عاد بإمكانها رؤيتهم مجدداً سوى فيما تبقى من صور لهم وذكريات في مخيلتها.

خلال شهر أيار/ مايو 2025، حصلت الديوالي، التي أصبحت طالبة دراسات عليا، على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق عن رسالتها الموسومة "هيدرولوجية إدارة الموارد المائية باستخدام تقانات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية (حوض دشتي هولير في محافظة أربيل نموذجاً)".

إلا أن هذا النجاح الأكاديمي لم يكن أمراً سهلاً، فقد جاء بعد كفاح وإصرار وتحديات، إلا أنّ الديوالي تخطتها ولم تستسلم لمختلف الظروف التي واجهتها لتحقيق هدفها، وكان لزوجها وعائلتها وأهلها دور في تحقيق هذا الهدف، حيث قدموا لها الكثير من الدعم بحسب ما تؤكد.

تقول الديوالي لمجلة «فيلي»، "أكملت دراستي الجامعية وحصلت على شهادة البكالوريوس في جامعة بغداد، لكنني مُنعت من التعيين في دوائر الدولة من قبل النظام السابق".

وتضيف "في العام 2012 حصلت على وظيفة في مجلس النواب الاتحادي، وواصلت دراستي وحصلت على شهادة الماجستير عام 2019 من جامعة بغداد، وفي العام 2022 قدمت أوراقي إلى جامعة دمشق من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه وتم قبولي بتلك الجامعة".

ووفق مقتضيات الدراسة الجامعية في سوريا والقوانين النافذة هناك، يجب على طالب الدكتوراه الإقامة مدة 12 شهراً خلال فترة الدراسة، وهو ما دفعها إلى مغادرة بغداد والانتقال إلى دمشق.

ولم تتوقع الديوالي أن تتسارع الأحداث ويقع ما لم يكن في الحسبان خلال فترة قصيرة، إذ سرعان ما اندلع القتال، لكنها أصرت على مواصلة دربها، وكانت تتنقل بين بغداد ودمشق وفق الجدول الزمني لدراستها على الرغم من خطورة الأوضاع الأمنية.

كانت هذه المرأة تعتمد على عزيمتها وإصرارها من أجل بلوغ أهدافها، وهي تسلك الطريق البرية عبر منطقة البوكمال في الذهاب والإياب من العراق إلى سوريا وبالعكس بعد تعذر السفر الجوي والخوف من تعرض المطارات للقصف. لكن الرحلات البرية هي الأخرى لم تخلو من الخطر.

وتعرضت الديوالي للقصف أكثر من مرة في منطقة دير الزور، ولكنها تمكنت من تجاوز جميع العقبات والتحديات من أجل تحقيق طموحها في نيل شهادة الدكتوراه.

وتوضح الديوالي "كنت أسكن في العاصمة دمشق وأتابع سقوط المدن السورية مدينة تلو الأخرى حتى الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2024، وهو اليوم الذي أعلن فيه عن سقوط دمشق وانهيار النظام السياسي في سوريا".

وتتابع "كانت الأوضاع الأمنية خلال سقوط النظام تتسم بالخطورة الشديدة، ما يجعل بقائي في العاصمة السورية مغامرة كبيرة، لذا قررت على الفور السفر إلى لبنان حيث تعذرت عودتي إلى العراق".

وتصف الديوالي رحلتها من سوريا إلى لبنان براً، بأنها كانت محفوفة بالمخاطر "واجهت خطر المسلحين والقصف الإسرائيلي في آن واحد".

وتؤكد "بعد دخول المسلحين العاصمة السورية وانهيار الوضع الأمني، لم يعد البقاء ممكناً في دمشق، ولم تكن هناك وسيلة نقل، وهو ما دفعني مع آلاف العائلات إلى قطع المسافة من دمشق إلى الحدود اللبنانية مشياً على الأقدام والركض والانبطاح لتجنب خطر القصف".

وتزامن خطر المسلحين والقصف الإسرائيلي في وقت واحد حين كانت الديوالي تركض باتجاه الحدود اللبنانية، فيما تسقط الصواريخ على جانبي الطريق المزدحم بمئات العائلات الهاربة من جحيم القصف وبنادق المسلحين بحثاً عن طوق نجاة في وضع أمني معقد وعصيٍ على الوصف.

تنبطح الديوالي حيناً وتركض حيناً آخر أسوة بمن يرافقها على طريق النجاة هذا "حين وصلت الحدود مكثت 36 ساعة قبل أن أتمكن من العبور بسبب الأعداد الكبيرة التي توافدت على الحدود اللبنانية السورية".

وتبين "بعد وصولي إلى لبنان، غادرت بسرعة عائدة إلى العراق، ومكثت أراقب الأحداث نحو شهر ونصف الشهر، قبل أن اضطر للعودة إلى سوريا مجدداً لكي لا يتم ترقين قيدي، لأن جامعة دمشق لم تقبل أي عذر للغياب، فيما لم توافق الجامعات العراقية على نقل مناقشة أطروحتي إلى بغداد".

وهكذا عادت هذه المرأة الفيلية إلى دمشق مجدداً غير مكترثة بالتهديدات الأمنية، وليس في عقلها سوى قطف النجاح والحصول على الشهادة العليا، تقول "عدت وحيدة إلى سوريا، كنت أخشى مرافقة أي فرد من عائلتي خشية تعرضهم للخطر، وفي دمشق أستأجرت شقة صغيرة بالقرب من الجامعة أقمت فيها لثلاثة أشهر وواصلت دراستي رغم الخوف وعدم استقرار الأوضاع".

وتردف الديوالي "خلال الأشهر الثلاثة كان ينتابني الرعب، ولم يكن بمقدوري الخروج لأي مكان سوى الذهاب إلى الجامعة والعودة للشقة لأن الظروف الأمنية معقدة".

وأخيراً ناقشت لقاء الديوالي أطروحتها وحصلت على شهادة الدكتوراه بتقدير "امتياز".

ب و العلوم الإنسانية

إعلان مناقشة أطروحة دكتوراه

قرار مجلس البحث العلمي والدراسات العليا رقم/2180/ م .ب .د

2025/ المتضمن تأليف لجنة الحكم لمناقشة رسالة الدكتوراه

للطالبة

لقاء جبار كاكي الديوالي

مناقشة أطروحة الدكتوراه في كلية الآداب – قسم / الجغرافيا /

بعنوان :

ة وإدارة الموارد المائية باستخدام تقانات الاستشعار عن بعد ونظم

الجغرافية – حوض ديشتي هولير في محافظة أربيل إنموذجاً"

ة الحكم المؤلفة من السادة:

أ.د صفية عبد	عضوا
أ.د ناظم عيسى	عضوا
أ.د فاتنة الشحال	عضوا
	عضوا مشرفا

بغداد تخلد شهداء الكُورد الفيليين

عباس عبد شاهين :

في يوم سطرفيه التاريخ صفحة مضيئة ومؤثرة لمسيرة الكرد الفيليين، أعلن في 6 أيار 2025 عن تسمية أحد أهم شوارع العاصمة بغداد باسم "شارع شُهداء الكرد الفُيليين" تكريما لضحايا التهجير القسري والإبادة الجماعية التي تعرض لها أبناء الكردُ الفيليين الاصلاء في مراحل مظلمة من تاريخ العراق الحديث، والذي يمتد من منطقة النهُضة مرورا بساحة بيروت وصولاً إلى أطراف مدينة الصدر ليحمل اسماً طال انتظاره على مدى عقود، ليكون الشارع الأول في بغداد الذي يحمل هوية الكُرد الفيليين بشكل رسمي.

في الحقيقة الشارع ليس مجرد اسم بل خطوة وطنية جريئة واعتراف رسمي وقيمة رمزية تعيد الإعتبار لشهداء حاول النظام البعثي المُجرم طمس ذكراهم ومحو وجودهم من الذاكرة العراقية، ورغم الإجراءات الإدارية والبيروقراطية الطويلة التي رافقت المشروع منذ اكثر من ثماني سنوات إلا أن الجهود الحثيثة والمستمرة للسيد (فؤاد علي أكبر الفيلي) عضو مجلس محافظة بغداد السابق والمستشار الحالي في مجلس النواب، كانت حجر الأساس في تحقيق هذا الإنجاز الكبير، فقد تبنى الملف منذ بداياته وتابع جميع تفاصيله بإصرار شديد و واجه العقبات التي اعترضت طريقه، وسعى بلا كلل للحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المعنية وعلى رأسها أمانة بغداد الجهة المسؤولة عن تنفيذ القرار، وهنا أيضا أذكر دور المهندسة (نجوى الفيلي) الموظفة في الأمانة مشكورة على ما قدمته من مشاركة ضمن نطاق عملها وموقعها الوظيفي مما ساهم في إنجاح هذا العمل.

ان هذا الإنجاز لم يكن انتصاراً إدارياً فحسب بل أدخل البهجة والسرور في قلوب عوائل الشهداء وذويهم، باعتباره خطوة معنوية جديرة بالتقدير، تعكس الاعتراف الرسمي بالمظلومية التي لحقت بهم، وتؤكد أن الشرفاء والأصلاء الكرد الفيليين لم ولن ينسوا أبناءهم الشُهداء، إنها رسالة واضحة بأن ذاكرة الضحايا ستظل حاضرة في وجدانهم وأن الحقوق مهما طال أمدها ستعود وتُكتب بشرف وتقدير، كما ان هذا القرار يحمل دلالات عميقة تتجاوز حدود التسمية الظاهرية، ليكون بمثابة نقطة تحول في مسار الاعتراف بالمظلومية التاريخية التي عانى منها الكرد الفيليّون لعقود طويلة، والتي شملت الإقصاء السياسي والتهجير القسري والسجن والقتل وسلب الهوية والممتلكات وتغييب أكثر من 20 ألف شاب خلال سنوات الجمر التي ارتكبها النظام الدكتاتوري البائد في الثمانينيات من القرن الماضي.

كل الشكر والعرفان لجميع المخلصين الذين وقفوا خلف هذا المشروع الوطني المهم ولكل من أسهم في تحقيقه بعد سنوات من بذل الجهود والمثابرة، إن هذا الإنجاز سيظل علامة مضيئة في سجل الكرد الفيليين ودليلا حيا على أن صوت المُظلومية مهما حاولَ الطُغاة إسكاته سيمضي لايجاد طريقه إلى الحياة والاعتراف والإنصاف.

" الحق كالنهار لا بد أن يأتي " .. مثل يوناني

مقهى "تلة جصان" شاهد على تراث ١٥٠ عاماً

فيلي - خاص :

مقاهي كانت وما تزال تحافظ على بنائها الطيني، بل بقيت على حالها صامدة أمام التغيرات والتحولات، ربما لتكون شاهداً على عبق الماضي وعفوية الحياة وبساطتها وخلوها من التعقيد خلال العقود المنصرمة.

مدينة "تل جصان"، مركز ناحية جصان التابعة لقضاء بدرة التي يسكنها غالبية كوردية فيلية، شرقي محافظة واسط (وسط العراق)، مدينة تراثية ببيوتها ومقاهيها وأحيائها السكنية، وليست بيوتها وحدها التي تم تشييدها من الطين، فالمقاهي هي الأخرى بنيت منذ زمن بعيد وما تزال طينية كما هي، ولم تشهد سوى عمليات ترميم بين فترة وأخرى للحفاظ عليها من التهاوي والسقوط.

ويؤكد عبدو طالب، وهو صاحب "مقهى التلة"، وهي أقدم وأشهر مقهى معروفة بـ"تل جصان"، أنه لم يرغب بإغلاق المقهى ويريده أن يبقى مفتوحاً لأن موقعه يسمح له بالإشراف على المدينة.

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي» "أقوم بأعمال إعمار بين فترة وأخرى لضمان عدم تآكل المقهى، وقد تم تغيير مكان جلوس الزبائن، بعد أن كانت مقاعده من حجر، وتم استبداله بـ(البلوك) ووضع سجادة فوقه ليكون الجلوس مريحاً".

وشهدت هذه المنطقة تناقصاً كبيراً في أعداد السكان الذين رحلوا تدريجياً إثر تراجع مصادر الدخل الاقتصادي، إضافة إلى توزيع قطع الأراضي خارج المدينة.

ويبلغ عدد سكان التل حالياً 50 عائلة فقط، كما أن معالم التل وطبيعته، دفعت مخرجي الأفلام الوثائقية إلى اعتماده كموقع تصوير، إلا أن التل بحاجة إلى إعادة تأهيل ليصبح واحداً من أهم مواقع التصوير الدائمة في العراق.

وتعد مقهى "تلة جصان" من المقاهي المحببة لنفوس الأهالي باعتبارها من المقاهي التراثية والتي يريد الأهالي استمرارها والحفاظ على أصالتها، كونها تحفظ إرثهم وتاريخهم.

ويقول مصطفى راضي، أحد رواد المقهى، إن "موقع المقهى فوق التل الأثري يسمح بصعود الناس فوق التلة في أجواء الشتاء".

ويشير في حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "مساحة المقهى تبلغ نحو 100 متر، وما يزال بناؤها من الطين بشبابيك خشبية على الطراز القديم، فيما تم بناء السقف من جذوع الأشجار".

ويؤكد أن "عمر المقهى يبلغ أكثر من 150 سنة، ولكن حتى الآن لم تطاله حشرة الأرضة، وبعض الرواد جلبوا صور أجدادهم بغية وضعها في المقهى باعتبار أولئك المتوفين هم من الرموز القديمة للمدينة".

من جهته، يذكر المواطن سالم غالي، لمجلة «فيلي»، أنه "يوجد في ناحية جصان سبع مقاهٍ طينية، ولكل مقهى روادها ومن ضمنها مقهى التلة"، مستدركاً "وما زالت المقهى قائماً من الطين والحجر وتقاوم الظروف، وأغلب رواد المقهى من المعلمين، فيما يقابله مقهى آخر خاص بالفلاحين".

وكانت مفتشية آثار وتراث واسط، قد عمدت في وقت سابق بإعداد كشوفات تخمينية لصيانة وتأهيل وتنقيب تل جصان في قضاء بدرة الواقع على الحدود العراقية الإيرانية، في إطار سعي الناشطين والأهالي لتحويلها إلى معلم سياحي وأثري يحفظ تراث هذه المنطقة الذي يمتد إلى أكثر من 1200 عام.

ويبلغ ارتفاع تل جصان، نحو 50 متراً ومساحته 10 دونمات، سكنه سابقاً أكثر من 70 عشيرة من الطبقة الفقيرة، وسكان التل من مختلف القوميات من العرب والكورد الفيلية، يتمتعون بجو التعايش السلمي والتقارب بالمصاهرة والتواصل في جميع المناسبات والطقوس.

التجاوزات في البصرة وغيرها

وغياب المعالجات الجذرية

فيلي - خاص :

تعد مشكلة التجاوز على الأراضي في العراق من القضايا المعقدة التي تجذرت، لاسيما بعد عام 2003، وتؤثر على شتى أنواع الأراضي والممتلكات؛ هذه المشكلة تشغل الحكومات العراقية المتعاقبة من دون التوصل إلى حلول جذرية حتى الآن.

ومن ابرز الأحداث التي استجدت مؤخرا بشأن التجاوزات ما حدث في محافظة البصرة اذ قرر محافظها ازالة منازل انشأت بالتجاوز، وفيما رفض الساكنون ذلك وطالبوا بتوفير البديل اولا، أصر المحافظ على ازالة التجاوز، بالقول ان تلك الأراضي هي في الاصل لأشخاص يمتلكون سند "طابو" لها، وذهب الى القول ان الساكنين فيها ليسوا بحاجة لها اصلا، بالتنويه الى ان امرأة من المتجاوزين ظهرت لوسائل الاعلام محتجة، تمتلك 1000 رأس غنم وهي ثروة كبيرة.

وبالإشارة الى قضية التجاوزات على الأراضي والأملاك في العراق، فهي تضم عدة أنواع، بحسب طبيعة الأرض المتجاوز عليها والجهة المالكة وتشمل، التجاوز على أراضي وممتلكات الدولة ومن ذلك أراضي البلديات والأمانات، وهي الأراضي المخصصة للمرافق العامة، أو التي تدخل ضمن التصاميم الأساسية للمدن، يجري التجاوز عليها ببناء مساكن عشوائية (دور متجاوزة) أو محال تجارية أو صناعية من دون ترخيص، و هذه المساكن تفتقر غالبا للخدمات الأساسية وتبنى من مواد منخفضة التكاليف "البلوك" مثلا.

كما تشمل التجاوزات الأراضي الزراعية التابعة للدولة، يجري البناء السكني فيها أو تحويلها إلى استعمالات أخرى غير زراعية، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي والمساحات الخضر؛ كما يشمل التجاوز ممتلكات ومؤسسات الدولة السابقة، وهي المباني الحكومية، والمؤسسات الاقتصادية، والقواعد العسكرية المهجورة، التي يجري التجاوز عليها واستغلالها بشكل غير قانوني، سواء للسكن أو لأغراض تجارية.

وكذلك يجري التجاوز على محرمات خطوط سكك الحديد، وأنابيب النفط، وخطوط الكهرباء، اذ يجري البناء عليها أو استغلالها بشكل يعرض الأمن والسلامة للخطر، وكذلك الأراضي المخصصة للمشاريع التنموية يتجاوز عليها ما يعرقل تنفيذ مشاريع البنى التحتية والتنمية الاقتصادية.

كما تجري تجاوزات مرتبطة بالتزوير

التجاوزات في البصرة وغيرها وغياب المعالجات الجذرية

والفساد، ومن ذلك الاستيلاء على عقارات الدولة بالتزوير أو شرائها بأسعار بخسة بالتواطؤ مع جهات معينة.

أما التجاوز على الأراضي الخاصة (ملكية الأفراد)، فعادة ما يحدث هذا النوع من التجاوز بشكل أقل شيوعا مقارنة بأراضي الدولة، ولكنه متواجد، ويتمثل بالاستيلاء على أراضي الأفراد بالقوة أو بالتزوير، وقد تكون هذه الأراضي زراعية أو سكنية "طابو سكني وزراعي".

كما تنسحب قضية التجاوزات الى التجاوز على ضوابط وقوانين البناء ببناء مساكن من دون إجازة بناء، و تغيير استعمالات الأراضي المخصصة لأغراض معينة (مثل تحويل أرض صناعية إلى سكنية)، و البناء في مناطق محظورة أو ضمن حدود الحزام الأخضر للمدن.

ان الإجراءات الحكومية المتخذة بشأن التجاوزات تراوحت بين محاولات الإزالة، وتقنين بعض الحالات، ولكنها لم تحقق نجاحا ملحوظا، ومن ذلك ما يعرف بالإزالة القسرية، اذ تقوم الجهات المعنية (البلديات، أمانة بغداد، الشرطة) بتوجيه إنذارات للمتجاوزين، وفي حال عدم الاستجابة، يجري تنفيذ حملات إزالة للمباني المتجاوزة. و تتولى اللجان المشكلة في أمانة بغداد والمحافظات، بحسب القرار التشريعي رقم (154 لسنة 2001)، المسؤولية القانونية عن إزالة التجاوزات الحاصلة على أراضي البلدية؛ وواجهت هذه الحملات صعوبات وتحديات كبيرة، منها المقاومة من قبل المتجاوزين، والاعتبارات الاجتماعية والإنسانية، ونقص الإمكانيات اللوجستية والبشرية للجهات المنفذة.

ومن التشريعات والقوانين المتعلقة بمعالجة التجاوزات قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم 21 لسنة 2013 وتعديلاته، الذي يحدد آليات بيع وإيجار أموال الدولة، ولكن المشكلة تكمن في التطبيق والتعامل مع حالات التجاوز القائمة.

وقد صدرت قرارات من مجلس الوزراء تمنح صلاحية للمحافظين ببيع الأراضي السكنية للمتجاوزين ضمن شروط معينة، منها، أن تكون الأرض ضمن حدود التصميم الأساس، و أن يكون البناء من المشيدات الثابتة، و البيع للشاغل الفعلي للعقار أو ورثته، وأن لا يمتلك بيت او قطعة باسمه، ويحدد البيع ببدل حقيقي يقدر من لجنة تقدير (استثناء من المزايدة العلنية)، بعد تقديم المتجاوز طلبا إلى مديرية البلدية في مدة محددة، مع عدم جواز بيع أكثر من قطعة واحدة لطالب التملك.

و هذه الإجراءات غالبا ما تكون مؤقتة أو جزئية ولا تغطي جميع الحالات، ويقول مسؤولون عن رفع التجاوزات في العاصمة بغداد، ان كثيرا من المتجاوزين يرفضون حتى تلك الإجراءات القانونية، ويدعون ان ليس بمقدورهم دفع مبالغها، ويقول بعض المسؤولين ان كثيرا من المتجاوزين لا يريدون الانتقال من منطقة التجاوز، واذا انتقلوا فبحسب المنطقة التي يرغبون فيها، وانهم يريدون مواصلة السكن بالمجان بحسب قول مسؤول في احدى مديريات بلديات بغداد.

وتتطلب معالجة مشكلة التجاوز غير القانوني بحسب الخبراء، مقاربة شاملة ومتكاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أهم السبل إيجاد حلول إسكانية بديلة، بتوفير أراض سكنية بأسعار معقولة للمواطنين، ًبخاصة الفئات ذات الدخل المحدود، و بناء مجمعات سكنية حكومية وشعبية بأسعار مدعومة، لتخفيف الضغط على الأراضي العامة، و تسهيل القروض العقارية للناس لبناء مساكنهم، و كذلك تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مشاريع الإسكان.

كما يتوجب تقنين الحالات القائمة بشروط صارمة وعادلة وذلك بدراسة كل حالة تجاوز على حدة، وتصنيف المتجاوزين بحسب ظروفهم (مثل من لا يملك سكنا آخر او عملا)، و تقنين حالات التجاوز على الأراضي التي لا تتعارض مع المخططات العمرانية والمشاريع المستقبلية للدولة، وذلك بفرض رسوم مالية عادلة على المتجاوزين لامتلاك الأرض أو تأجيرها لهم.

ويتوجب وضع معايير واضحة وصارمة للتقنين، لمنع التجاوزات المستقبلية وتشجيع احترام القانون، مع استثناء الحالات التي تمثل خطرا على البنى التحتية أو الأمن العام من التقنين كتلك التي تنتشر فيها المخدرات او الجريمة، و تطبيق القانون بحزم وشفافية، و تعزيز دور الأجهزة الرقابية والقضائية لمكافحة التجاوزات الجديدة والفساد المرتبط بها.

و يجب تفعيل العقوبات القانونية ضد المتجاوزين ومن يسهل لهم التجاوز، وعدم السماح لأي جهة (حزبية، مسلحة، عشائرية) بالتدخل في عمليات الإزالة أو التقنين، وفرض سيادة القانون، و تحديث المخططات العمرانية والتصاميم الأساسية للمدن بإعادة تخطيط المدن وتحديد استعمالات الأراضي بشكل واضح وشفاف، بما يلبي احتياجات النمو السكاني والاقتصادي، و تخصيص أراض كافية للاستعمالات السكنية والخدمية والصناعية.

ومن الضروري اجراء حملات توعية واسعة النطاق بشأن مخاطر التجاوزات على الأراضي وتبعاتها القانونية والاجتماعية، و تأكيد أهمية احترام ملكية الدولة والممتلكات العامة، و بناء نظام معلوماتي للأراضي والعقارات، و إنشاء قاعدة بيانات مركزية وشاملة لجميع أراضي الدولة والممتلكات، لمنع التلاعب وتسهيل المراقبة، واستعمال التقنيات الحديثة (مثل نظم المعلومات الجغرافية GIS) في إدارة الأراضي.

و يتحتم بالدرجة الأساس معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة بتوفير فرص عمل وتقليل الفقر وتنفيذ مشاريع الاسكان الفورية رخيصة الكلفة، فغالبا ما يلجأ السكان إلى التجاوز بسبب الحاجة الملحة للسكن وغياب البدائل، وكذلك تحسين الخدمات الأساسية في المدن والمناطق الريفية لتقليل الهجرة إلى المراكز الحضرية.

"واجهت هذه الحملات صعوبات وتحديات كبيرة، منها المقاومة من قبل المتجاوزين، والاعتبارات الاجتماعية والإنسانية، ونقص الإمكانيات اللوجستية والبشرية للجهات المنفذة "..

"أهم الحلول: توفير أراض سكنية بأسعار معقّولة للمواطنين، بخاصة الفئات ذات الدخل المحدود، و بناء مجمعات سكنية حكومية وشعبية بأسعار مدعومة، لتخفيف الضغط على الأراضي العامة، و تسهيل القروض العقارية للناس لبناء مساكنهم"..

"ماكسويل" يفرّ من هور الحويزة..

الجفاف يهدد "رمز" التنوع الأحيائي في الأهوار العراقية

فيلي - متابعة :

يمثل التنوع الأحيائي في مناطق الأهوار أحد أبرز الأسباب التي دفعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى إدراج الأهوار العراقية ضمن لائحة التراث العالمي في 17 حزيران/ يونيو 2016، مشترطة على الحكومة العراقية ضمان ديمومة هذا التنوع وتطوير البنى التحتية للمناطق الرطبة.

لكن الواقع البيئي في هذه المناطق، ولا سيما في أهوار محافظة ميسان، يشهد تدهوراً حاداً بسبب الجفاف المتفاقم وشح المياه، ما أدى إلى تراجع الحياة البرية والنباتية وتهديد العديد من الكائنات النادرة بالانقراض، في مقدمتها كلب الماء ناعم الفراء المعروف باسم "ماكسويل"، والذي يعد من الكائنات الرمزية لهور الحويزة.

كائن نادر مهدد بالانقراض

وبحسب المدير التنفيذي لمنظمة "المناخ الأخضر"، مختار خميس، يعيش في العراق نوعان من كلب الماء، أولهما الشائع (COMMON OTTER) المنتشر على امتداد نهري دجلة والفرات، والثاني هو كلب الماء ناعم الفراء (SMOOTH-COATED OTTER)، وهو نوع نادر ومرتفع القيمة بسبب فرائه المميز، ويوجد حصراً في هور الحويزة بمحافظة ميسان.

وأشار خميس إلى أن وجود هذا النوع النادر كان من بين الأسباب التي دفعت اليونسكو إلى تصنيف الأهوار ضمن مواقع التراث العالمي.

وفي حديث لمجلة «فيلي»، أعرب عن أسفه لتضاؤل أعداد هذا الحيوان، مؤكداً أن الجفاف والصيد الجائر يشكلان تهديداً حقيقياً لبقائه، خاصة في ظل غياب أي إجراءات حكومية لحمايته.

ماكسويل.. الاسم والرمزية

من جانبه، أوضح الناشط البيئي مهدي الساعدي لمجلة «فيلي»، أن كلب الماء الملقب بـ"ماكسويل"، ويُعرف باللغة العربية بـ"القضاعة"، يمثل أحد أبرز رموز التنوع البيولوجي في أهوار ميسان، وقد سمي بهذا الاسم نسبة إلى عالم الأحياء الإسكتلندي غيفن ماكسويل، الذي اكتشفه في خمسينيات القرن الماضي في هور الحويزة.

وأضاف أن ماكسويل اصطحب اثنين من هذه الحيوانات، ذكراً وأنثى، إلى إسكتلندا وأطلق عليهما اسم "مجبل" نسبة إلى صاحب المشحوف الذي اصطحبه في جولة بهور الحويزة، و"كحلاء" نسبة لناحية الكحلاء حيث تم العثور عليهما، ويوجد اليوم نصب تذكاري لكلب الماء العراقي في إسكتلندا يشير إلى أصوله من هور الحويزة.

وتابع الساعدي، قائلا إن "كلب الماء ماكسويل بدأ في مغادرة موطنه الأصلي في هور الحويزة خلال السنوات الأخيرة، بحثاً عن بيئة أكثر أماناً وغذاء أوفر، وتم رصده في عدد من مناطق العراق، بما في ذلك محافظات الوسط والشمال، ما يشير إلى حجم التدهور الذي أصاب بيئته الطبيعية".

ويعود هذا النزوح إلى سلسلة انتكاسات تعرض لها الحيوان النادر، بدأت منذ تجفيف الأهوار في تسعينيات القرن الماضي، ومروراً بحملات الصيد الجائر التي أبادت أعداداً كبيرة منه، لا سيما مع ارتفاع الطلب على فرائه الفاخر الذي يُهرّب إلى تركيا وإيطاليا لاستخدامه في صناعة الملابس الفاخرة والحقائب الجلدية.

مطالبات بحمايته وإنشاء محمية

بدوره يقول الناشط البيئي أحمد صالح نعمة، إن "كلب البحر ناعم الفراء لا يمت بصلة إلى القندس أو ثعالب الماء كما يعتقد البعض"، مشيراً إلى أنه "يشكل ثروة بيئية نادرة يجب الحفاظ عليها".

وحذر نعمة، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، من أن عدم اتخاذ إجراءات عاجلة قد يؤدي إلى انقراضه تماماً".

وأشار إلى أن المجتمع البيئي أطلق عدة نداءات إلى الجهات المعنية لإنشاء محمية خاصة بهذا الكائن الفريد، وتوفير مصادر مياه مستدامة في أهوار ميسان، غير أن تلك النداءات لم تلق أي استجابة من الجهات الرسمية المعنية بالشأن البيئي أو المائي.

وفي ظل هذا الإهمال والتدهور البيئي المتسارع، يؤكد مختصون أن استمرار الجفاف وغياب السياسات الحقيقية لحماية التنوع الأحيائي سيؤدي إلى خسائر فادحة في الثروة البيئية للبلاد.

ويشدد المختصون، على ضرورة تبني إستراتيجية وطنية عاجلة لإنقاذ أهوار ميسان وسكانها، من بشر وكائنات، وإنشاء محميات طبيعية تضمن بقاء الأنواع النادرة، وفي مقدمتها "ماكسويل"، كجزء لا يتجزأ من هوية العراق الطبيعية والثقافية.

مد وجزر الانتخابات واحتمالات التأجيل

فيلي - خاص :

يكثر الحديث في هذه الأيام عن الانتخابات العامة العر اقية المفترضة التي اعلن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني في التاسع من نيسان عن موعدها، أي قبل نحو ثمانية اشهر من اجرائها في 11 تشرين الثاني 2025 في حين كان يفترض ان يعلن عن موعدها قبل 90 يوما من عقدها بحسب القانون، والإعلان المبكر عن الموعد بعدة اشهر، عده بعض المر اقبين استباقا من السوداني "لخصومه".

وبصرف النظر عن بعض المواقف التي ظهرت ومنها مقاطعة التيار الصدري او التحالفات الناشئة ومنها تحالف رئيس الوزراء مع بعض القوى التقليدية، وكذلك بغض النظر عن الوضع الدولي والإقليمي غير الملائم المحيط بالعراق او اخفاق القمة العربية التي انعقدت في بغداد مؤخرا، والعجز عن اقامة علاقات اعتيادية مع سوريا بسبب تأثير الفصائل المسلحة ارتباطا بالموقف الايراني، وكذلك ما حدث في لبنان وغزة واليمن.

نقول، بصرف النظر عن ذلك وغيره فان بعض المراقبين لا يخفون توقعاتهم بتأجيل الانتخابات العامة في العراق من عام ٢٠٢٥ إلى عام ٢٠٢٦.

والانتخابات العامة المقبلة، تواجه عدة تحديات تمثل السبب في حديث البعض عن تأجيلها، ومن أبرز هذه المشكلات ان الخلافات السياسية بين الكتل الكبرى لم تزل قائمة ولم يجري حلحلتها والوصول الى عملية اقتراع مستقرة آمنة وسلسة، اذ ان هناك صراعا يدور منذ اكثر من عشرين عاما على توزيع المناصب والصلاحيات، ولم يحسم حتى الآن بقانون انتخابي عصري مثلما عليه الحال في دول ديمقراطية تعمل بنظام المؤسسات الذي عجز السياسيون في العراق عن بنائه.

هناك صراع مستمر بين الكتل السياسية، بخاصة بين تحالف قوى "الإطار التنسيقي" وتحالفات اخرى منها التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر، ويتمحور بشأن توزيع المناصب السيادية وتوازن القوى وفي بعض الاحيان يصل هذا الصراع الى حد الاستنفار و ا لا قتتا ل ا لمسلح . كما ان هناك خلافات لم تحسم بشأن قانون الانتخابات نفسه، فكل قوة تريد صياغة او اضافة مواد اخرى على القانون الانتخابي بحسب اهوائها وبما يؤمن لها بحسب تصورها حصد اكبر عدد من الاصوات، و الخلاف يدور منذ مدة بشأن تعديلات القانون الانتخابي، بما في ذلك تقسيم الدوائر وتمثيل المكونات "الكوتا"، وبهذا الصدد تنطلق اتهامات من بعض الأطراف بأن التعديلات تخدم مصالح فصائل معينة.

وهناك قوى تسعى الى اضافة بنود انتخابية جديدة تمنع بموجبها ترشح المسؤولين في الحكومة؛ ويقول الباحثون ان تلك القوى تريد، بهذا قطع الطريق امام ترشح محمد شياع السوداني لأنهم يتخوفون من ازدياد شعبيته بحسب ما يصرح به بعضهم، ويظهر ان السوداني استبق ذلك بتشكيل تحالف من حزبه "تيار الفراتين" مع وجوه قديمة يرأسون تحالفات منهم اياد علاوي وفالح الفياض واحمد الاسدي وغيرهم بحسب ما نشر في وسائل الاعلام.

ومن الأسباب الأخري المحتملة لتأجيل الانتخابات التأخير في إجراءات التحضير لها لاسيما فيما يتعلق بالتسجيل البايومتري للناخبين، اذ تجري العملية ببطء ولم تكتمل بعد، مما يهدد موعد الانتخابات؛ وفيما يتعلق بتحديث السجل الانتخابي، هناك مخاوف من عدم دقة البيانات، بخاصة مع بقاء أعداد كبيرة من العراقيين نازحين عن ديارهم حتى الآن برغم مرور السنوات .

ولم يخفي البعض خشيته من ان تكون هناك مخاوف من أن تؤدي محاولات اثارة العنف، بخاصة من بقايا داعش والمجموعات المسلحة، إلى تقويض العملية الانتخابية في بعض المحافظات؛ كما يتخوف كثيرون من تهديدات ضد المرشحين والناخبين وقد يؤثر ذلك على مشاركة واسعة أو نزاهة الانتخابات.

أما فيما يتعلق بالضغوط الإقليمية والدولية فهي متواصلة برغم التغيرات التي شهدتها المنطقة ومن ذلك التدخل الإيراني والأمريكي، اذ ان كل طرف يحاول دفع العملية السياسية لصالح حلفائه، مما يعقد التوافق المحلي، بحسب باحثين.

و بعض الأطراف دأبت على اتهام جهات خارجية بالسعي لتأجيل الانتخابات لضمان استقرار مؤقت يخدم مصالحها؛ كما ان الأزمات الاقتصادية والاجتماعية و تواصل الفساد المالي والإداري قد يؤثر على تمويل الانتخابات وشفافيتها.

و قد تعود الاحتجاجات الشعبية للظهور إذا شعر الناخبون بأن العملية الانتخابية غير عادلة أو مجرد استمرار للنخب الحاكمة، لاسيما ان الانتخابات تعقب فصل الصيف الطويل الذي يظهر ان الحكومة عاجزة عن توفير الكهرباء الضرورية لحياة السكان فيه.

والملاحظ ان إشاعات التأجيل تنتشر بتسريبات متعمدة فقد تكون بعض الأطراف تروج للتأجيل لاختبار ردود الأفعال أو للضغط من أجل مكاسب سياسية، كما ان عدم وضوح الجدول الزمني ومن ذلك التأخير في إجراءات المفوضية العليا للانتخابات يغذي الشكوك؛ وبعض الكتل قد تفضل التأجيل لضمان صفقات أفضل قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع.

وإذا لم يجري تجاوز جميع هذه العقبات، فقد يعلن عن تأجيل الانتخابات رسميا، مما قد يزُيد من الاحتقان السياسي والاجتماعي في العراق.

يشار الى ان الفصل الثاني من قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠ ، يقول في المادة السابعة، اولا: يجب ان تجرى انتخابات مجلس النواب العراقي للدُورة النيابية الجديدة قبل (٤٥) يوما من تاريخ انتهاء الدورة النيابية التي سبقتها. وان أول جلسة للبرلمان جرى عقدها في يوم 9/ 1/ 2022 وبحسب المفوضية هذه المدة تعد المدة الأصغرية، أي لا يمكن أن تجرى الانتخابات قبل انتهاء موعد انتهاء الدورة الحالية بأقل من 45 يوماً، أي قبل يوم 25 من شهر تشرين الثاني 2025.

ونصت الفقرة ثانيا من المادة السابعة من قانون الانتخابات على ان يحدد موعد الانتخابات بقرار من مجلس الوزراء وبالتنسيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ويعلن عنه بوسائل الاعلام كافة قبل الموعد المحدد لإجرائها بمدة لا تقل عن (٩٠) تسعين يوما.

"فيلي" تفتح ملف ..

معاناة محاربي الأورام الخبيثة

فيلي - خاص :

لم يجد المواطن، حسن علوان الهادلي، البالغ (42 عاماً) والمصاب بسرطان الرئة بدلاً من بيع بيته لإجراء عملية استئصال ورم الرئة الذي أصابه على حين غرة.

يقول حسن لمجلة «فيلي»، إنه لم يكن يقوى على تحمل أعباء الكلف المالية التي تترتب على عملية استئصال الورم وما يتبعها من علاجات كيمياوية مكلفة.

ويؤكد، أن كلفة العملية تتجاوز 35 ألف دولار، وأنه طرق أبواب المستشفيات الحكومية لغرض إجراء العملية دون جدوى، إذ أخبروه بعدم توفر سرير شاغر، وهناك عدد كبير من المرضى الذين ينتظرون دورهم بإجراء عمليات مماثلة.

وينوّه حسن، إلى انه حصل على موعد لإجراء عملية استئصال الورم السرطاني بمدينة الطب ولكن بعد 4 أشهر، وهي مدة يراها لا تسمح له بالاستمرار في العيش، لأن المرض يكون وقتها قد انتشر واستفحل ولن تكون هناك ثمة جدوى من إجراء العملية، وهو ما دفعه للتوجه إلى مستشفى خاص.

"إهمال" حكومي

قد يكون حسن أوفر حظاً من المواطن، سعدون هليل، البالغ (55 عاماً)، الذي أصيب بذات المرض، ورقد في مستشفى الكاظمية لمدة شهرين، لم يزره خلالها طبيب الأورام إلا مرة واحدة في كل أسبوع، وذلك لعدم وجود طبيب اختصاص أورام في تلك المستشفى وأنهم يأتون به استقدام من مدينة الطب ليوم واحد في الأسبوع، وإذا صادف هذا اليوم عطلة فأنه يجب عليه الانتظار إلى الأسبوع الذي يليه.

وبحسب زوجته سميعة عبد الحسين، لم يعطِ زوجها خلال رقوده في المستشفى أي علاجات سوى المهدئات فقط، حتى استفحل المرض وانتشر في مواضع عديدة من جسده، وهو ما دفع أطباء المستشفى إلى إخراجه لمنزله لأن حالته لم تعد تسمح بإجراء أي عملية له.

ووفق سميعة، توفي سعدون بعد أقل من شهر بعد خروجه من المستشفى بسبب عدم اهتمام الكوادر الصحية الحكومية بحالته، وعدم توفر المال اللازم لعلاجه في المستشفيات الأهلية.

ويعاني المصابون بالأورام الخبيثة والسرطانات المختلفة من تأخير في إجراء العمليات والحصول على حجوزات بسبب الازدحام الشديد وقلة الكوادر الطبية التي لا تنسجم مع أعداد المرضى.

نحو نصف الموازنة للسرطان

ويوضح مدير الإعلام في مدينة الطب، واثق الجابري، أن مدينة الطب تضم مستشفى الأمل للأورام ومركز زرع النخاع النقي وفحص الدم، وثمة ردهات رجالية ونسائية، فضلاً عن مركز بغداد للإشعاع وهو متخصص بالأورام السرطانية والفحوصات الدقيقة المختلفة.

ويؤكد الجابري لمجلة «فيلي»، أن مركز زرع النخاع النقي وفحص الدم يعد من المراكز الفريدة في العراق وتم افتتاحه عام 2023، وأن مدينة الطب تشرع حالياً ببناء مركز مشابه بسعة 150 سريراً لسرطان الأطفال، لافتاً إلى أن أكثر من 45% من موازنة وزارة الصحة المالية تخصص للأمراض السرطانية.

ويشير الجابري، إلى أن الجرع الكيمياوية التي يقدمها المستشفى تختلف من مريض لآخر بحسب الحالة المرضية، فيما تتم إجراء عمليات رفع الأورام النسائية والرجالية، وأن جميع الفحوصات والعمليات التي يتم إجراؤها تكون مجانية.

ولتفادي الزحام والمراجعات من قبل المصابين بأورام سرطانية، يتم التسجيل والحجز إلكترونياً من قبل المرضى، ويتمتع

المصابون بالأورام بأولوية من ناحية الفحوصات والعمليات والعلاجات بما فيها الفحوصات النادرة ومنها فحص "كاما كاميرا" و"بيتا سكان" وفق الجابري.

ويتابع، تم افتتاح ردهة في الطابق الثالث من مستشفى الأمل مخصصة لزرق العلاج الكيمياوي اليومي، وثمة توجيه بأن يتم استخدام الطبلة الإلكترونية الخاصة بالمريض بدلاً عن الطبلة الورقية، ويتم بموجبها إجراء جميع الفحوصات وتشخيص الحالة، مبيناً، أنه تم قبل فترة قصيرة افتتاح المختبر الوطني في مدينة الطب لتشخيص الأورام السرطانية الذي يستقبل المرضى من جميع محافظات العراق ويستوعب مختلف الفحوصات الطبية.

وعلى الرغم من الجهود الحكومية في معالجة مرضى الأورام السرطانية وافتتاح مراكز متخصصة، لكنها تبقى عاجزة عن استيعاب أعداد المصابين بالأمراض السرطانية.

تطور في الفحص والعلاج

ويؤكد طبيب الأورام بمستشفى الأمل بمدينة الطب، أحمد عبد القادر، حصول تطور ملموس خلال العامين الماضيين في مجال فحص الأورام السرطانية وتشخيصها وتوفيرعلاجات لم تكن موجودة سابقا.

ويضيف عبد القادر لمجلة «فيلي»، أن العلاجات الخاصة بالأورام مكلفة جداً لكنها تصرف مجاناً للمرضى، وقد فتحت هذه العلاجات آفاقاً جديدة للشفاء من الأمراض السرطانية، ويشير إلى توفر أجهزة العلاج الشعاعي التي دخلت العراق مؤخراً وهي ذات تقنيات متطورة ساعدت على شفاء عدد كبير من الحالات.

ويلفت عبد القادر، إلى أن العلاج الشعاعي كان يقتصر على مستشفى واحد ببغداد فقط، أما الآن فيوجد أكثر من 13 مركزاً في عموم العراق، فيما سيتم استحداث العديد من العلاجات الكيمياوية والإشعاعية.

ويعد مستشفى الأمل للأورام صغيراً للغاية بالمقارنة مع الزخم الكبير، ووفق القادر، فقد تم توسعة ردهة العلاج الكيمياوي على أن يتم قريباً بناء مستشفى آخر يلحق بمستشفى الأمل.

ويشير عبد القادر إلى أن الدراسات العالمية الحديثة تظهر أن سرطان الثدي هو أكثر السرطانات شيوعاً لدى النساء، فيما يحتل سرطان الرئة المركز الأول في الأورام السرطانية التي تصيب الرجال.

وسجل العراق عام 2022 نحو 39 ألفاً و68 إصابة بأمراض سرطانية مختلفة، وأجرى مركز زراعة النخاع النقي وفحص الدم بمدينة الطب أكثر من 400 عملية زرع ذاتي منذ عام 2013، فيما جرت لأول مرة في العراق عملية زرع نخاع لمتبرع عام 2022.

ويؤكد معاون مدير مركز أمراض الدم، مازن عباس، لمجلة «فيلي»، أن إجراء عمليات زرع النخاع النقي لمتبرعين وصلت إلى أكثر من 30 عملية زرع منذ عام 2013 وجميعها مجانية.

ويضيف عباس، أن وزارة الصحة وضعت برنامجاً لإخلاء بعض الحالات إلى الخارج، وتم بالفعل إخلاء أكثر من ألفي شخص لإجراء عمليات زرع ذاتي ومتبرع منذ عام 2011، مشيراً إلى أن أنواع السرطان التي تحتاج لعمليات زراعة العظم، هي سرطان الدم والغدد اللمفاوية وسرطانات الدم المزمنة.

وتتراوح كلف عمليات زرع النخاع النقي بين 30 إلى 50 ألف دولار، ويتم إجراؤها مجاناً في المركز حسب معاون المدير.

معاناة المرضى في المستشفيات الحكومية

وعلى الرغم من الخدمات الطبية والأجهزة المتطورة التي تم إدخالها في القطاع الصحي، إلا أن ثمة مشاكل تواجه مرضى السرطان في المستشفيات الحكومية، أوجز بعضها معاون مدير المركز، بقلة عدد الأسرة والحاجة الماسة إلى كوادر طبية وتمريضية متخصصة، إضافة إلى توفير الأدوية والمستلزمات الخاصة بعمليات الزرع والتي تعد شحيحة، وهو ما يتطلب استقدام فرق طبية تجلب معها الأدوية والمستلزمات التي لا تتوفر في العراق.

ويلفت الى أن هناك شحة في توفر بعض المواد الخاصة بالتحاليل، وهو ما يؤثر وبشكل كبير على عمليات الزرع، فضلاً عن نفاد بعض الأدوية الخاصة من المستشفيات الحكومية.

ويتطلب رقود المرضى المصابين بأمراض سرطانية في المستشفى مدة لا تقل عن شهر وقد تصل إلى شهرين أو أكثر لتلقي العلاج.

ويقول المريض الراقد بمستشفى الأمل جاسم طاهرالبالغ (57 عاما)، أنه مكث شهراً بعد إجراء عملية استئصال ورم خبيث، ويتلقى حالياً العلاج الكيمياوي أسبوعياً.

ويوضح طاهر لمجلة «فيلي»، أن الخدمة التي يقدمها المستشفى جيدة وهناك عناية خاصة من حيث زيارة الطبيب المختص وانتظام العلاج.

فيما تقول المريضة، سناء عليوي، لمجلة «فيلي»، إن التأخير عادة ما يكون في إجراء الفحوصات والتحاليل الطبية، وأن أكثر ما يقلق المرضى هو تأخير موعد العمليات، لأن معالجة هذه الأمراض لا تحتمل التأجيل، مؤكدة، أن المستشفيات الخاصة مكلفة للغاية، وليس أمام المرضى من محدودي الدخل سوى الامتثال للواقع وتقبل العلاج في المستشفيات الحكومية.

الجابري:

" الجرع الكيمياوية التي يقدمها المستشفى تختلف من مريض لآخر بحسب الحالة المرضية، فيما تتم إجراء عمليات رفع الأورام النسائية والرجالية، وأن جميع الفحوصات والعمليات التي يتم إجراؤها تكون مجانية.

يواجه خطر الاندثار..

الشناشيل إرث ميساني يروي حكايات التنوع الديني والاجتماعي

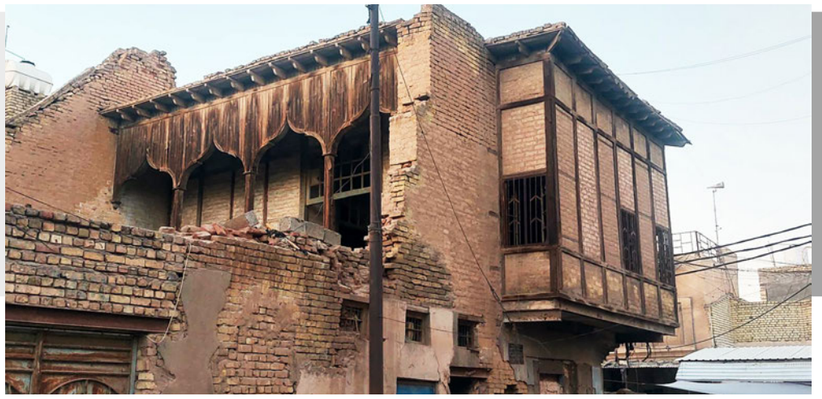

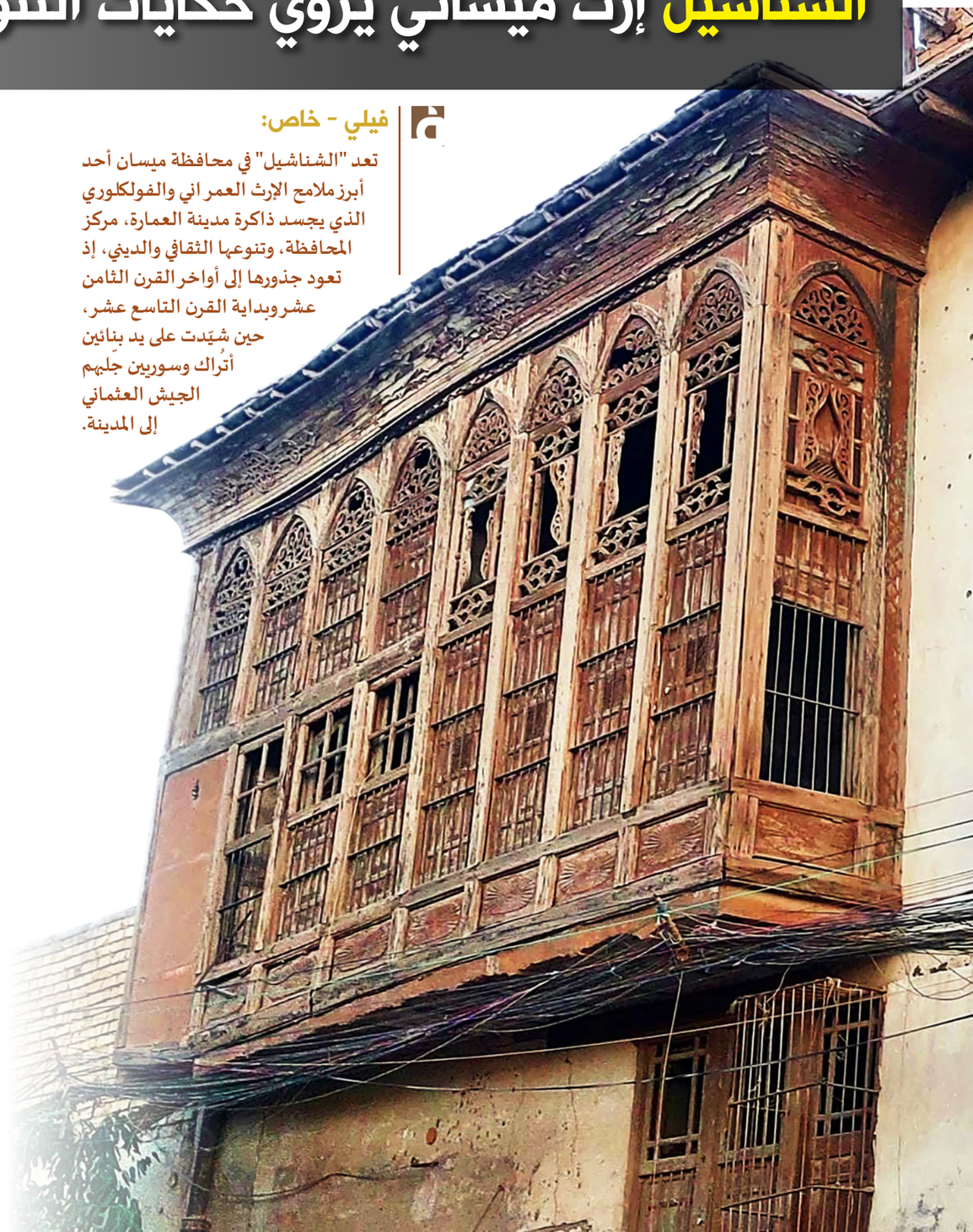

فيلي - خاص:

تعد "الشناشيل" في محافظة ميسان أحد أبرز ملامح الإرث العمراني والفولكلوري الذي يجسد ذاكرة مدينة العمارة، مركز المحافظة، وتنوعها الثقافي والديني، إذ تعود جذورها إلى أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حين شيّدت على يد بنائين أتراك وسوريين جلبهم الجيش العثماني إلى المدينة.

ووفقاً لمؤرخين محليين، فقد تزامن بناء العديد من بيوت "الشناشيل"، مع إنشاء السوق الكبير في المدينة، حيث استخدمت في عمارتها الطين والخشب، ما منحها طابعاً معمارياً فريداً ما يزال شاهداً على أنماط حياة متعددة الأوجه سياسياً واجتماعياً.

ورغم ما طالها من الإهمال والخراب، ما تزال بعض "الشناشيل"، خصوصاً في أحياء السرية، والسراي، والصابونجية، والقادرية، تقف بطرازها الفولكلوري مخلدة حياة مدينة متجذرة في تاريخها، غنية بتنوعها.

عبق الماضي في زوايا المدينة

ويقول الباحث الفلكلوري خالد الكعبي، لمجلة «فيلي»، إن "العمارة ما تزال تحتفظ ببيوت فولكلورية، أبرزها الشناشيل التي يعود تاريخها إلى أكثر من قرنين".

ويوضح أن "هذه البيوت كانت تحتضن عائلات عريقة ومتنوعة الديانات والجنسيات، من بينها عائلات يهودية ومسيحية وأخرى أجنبية دخلت المدينة مع القوات البريطانية".

ويعرب الكعبي، عن أسفه لتعرض معظم تلك البيوت لـ"الإهمال"، مشيراً إلى أن "ما تبقى منها بات آيلاً للسقوط بسبب غياب الدعم الحكومي، رغم محاولات خجولة من الجهات المعنية للحفاظ عليها".

بينما يقول الباحث الميساني، علي جواد، إن "أحياء السرية، والسراي، كانت تعج ببيوت الشناشيل التي وثقت حقبة زمنية غنية من تاريخ المدينة، وكانت رمزاً للرفاهية والثراء في زمنها، إلا أن دخول أنماط البناء الحديث تسبب بإهمالها".

وفي حديث لمجلة «فيلي»، يضيف أن "الشناشيل تعكس براعة البنائين العراقيين في تلك الفترة، حيث أبدعوا في تصميمها وزخرفتها"، لافتاً إلى أن "بعضها ما يزال قائماً لكنه مهدد بالزوال".

منازل شاهدة على التنوع الديني

من جهته، يؤكد الأديب والإعلامي عبد الحسين بريسم، أن "مدينة العمارة الحديثة تأسست عام 1861 على يد عبد القادر الكولمندي، وتزامن ذلك مع ظهور أولى الشناشيل".

ويشير برسيم، لمجلة «فيلي»، إلى أن "ما تبقى منها حالياً لا يتجاوز عدد الأصابع، وتقع في مناطق مثل السرية، والسراي، والقادرية، والمحمودية".

أما رئيس المجلس الاستشاري للتنمية والتخطيط الإستراتيجي في محافظة ميسان، ناصر الطيب، فيوضح أن "أقدم بيوت الشناشيل تقع في منطقتي المحمودية والسراي، وكانت مملوكة لشخصيات اقتصادية بارزة مثل التاجر اليهودي نسيم كوهان، والمسيحي الشيخ حنا، وبيت الرمضان وغيرهم".

ويبين لمجلة «فيلي»، أن "أغلب تلك البيوت تركت لتتداعى بفعل الإهمال، رغم وجود قرارات من هيئة الآثار بحجز بعضها"، مضيفاً أن "غياب الصيانة والتأهيل حول الشناشيل من رمز تراثي إلى أطلال آيلة للهدم".

دعوات لإنقاذ ما تبقى

ويحذر المختصون من أن استمرار الإهمال سيؤدي إلى فقدان ما تبقى من هذا التراث المعماري، الذي لا يمثل فقط تصميماً جمالياً مميزاً، بل يوثق مرحلة مهمة من تاريخ مدينة العمارة، ويؤرشف حياة عائلات متباينة الأديان والثقافات.

ويطالبون الجهات المعنية، سواء في الحكومة المحلية أو الاتحادية، باتخاذ خطوات عاجلة وجدية لإنقاذ الشناشيل، من خلال شراء ما تبقى منها وترميمها وفق طابعها الأصيل، حفاظاً على الهوية الثقافية والتاريخية للمدينة، وضماناً لاستمرارية إرثها المتنوع للأجيال المقبلة.

الأمل يحدو بصيادي الكوفة ..

للبحث عن 'رزق الماء' في ظل أزمة الجفاف

فيلي - متابعة :

ما تزال صورة الماء تنعكس على عين الصياد العراقي بأمل للرزق ولو اليسير منه، في ظل أزمة الجفاف التي تعصف بنهري العراق العتيقين وبحيراته الأثيرة، فكلما سمع الصياد أخبار الجفاف المتداولة راح يطير بشباكه بحثاً عن مساحة ماء يعلق بها سعي رزقه المبلل بالأمل.

وعلى ضفاف نهر الفرات، وتحديدا بمدينة الكوفة في محافظة النجف، لاً يزال صيادان من أهل المدينة، يحثان سواعدهما في ما تبقى من منسوب ماء، عسى أن يطل عليهما ببعض السمك الذي يمثل قوتهم الذي عاشوا عليه وما زالوا متعلقين بمهنتهم والماء وشبكة الصيد.

ووثقت كاميرا مجلة «فيلي»، حالة صيادين من الكوفة حيث أحدهما ينصب شباكه والآخر يرميها في المياه بحثا عن قوت يومهم، رغم معاناتهم اليومية من قلة الصيد بسبب انخفاض مناسيب المياه والجفاف الذي يضرب العراق.

الجفاف يلاحق العراقيين

ويعاني العراق منذ سنوات عدة من أزمة للمياه غير أنها اشتدت وبلغت مرحلة خطيرة في السنوات الأربع الأخيرة، حيث انخفضت مناسيب المياه إلى مستويات غير مسبوقة بفعل الجفاف الذي يضرب المنطقة بأسرها.

وكشف مؤشر جفاف التربة SPI لمنطقة الشرق الأوسط لشهر كانون الأول /2024، وجود جفاف حاد ومتطرف لعموم مناطق العراق (ما بين 1.6-1.8) عن الحد الطبيعي، حسبما أفادت به هيئة الأنواء الجوية العراقية.

وأشارت الهيئة في بيان ورد لمجلة «فيلي»، إلى أن "جفاف التربة شمل أيضاً مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية وإيران وتركيا"، عازية ذلك إلى "شح كميات الهطول خلال الشهر الماضي".

البصرة تشتكي الملح

من جهته أعرب مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في البصرة، عن قلقه البالغ إزاء الارتفاع المستمر والمتكرر لنسب الملوحة في مياه المحافظة (المرتبط بانخفاض مياه الانهر بسبب الجفاف)، محذراً من آثار صحية وبيئية خطيرة تهدد أكثر من ثلاثة ملايين مواطن.

وقال مدير المكتب، مهدي التميمي، لمجلة «فيلي»، إن "الأيام الماضية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الملوحة في مركز البصرة وأقضية شمالها وجنوبها، وسط تأثير طفيف للإطلاقات المائية التي أعلنت عنها الحكومة المحلية مؤخراً، ما يعزز مخاوفنا من استمرار تدهور نوعية المياه وتضاعف الآثار الصحية السلبية على السكان".

ودعا التميمي الحكومة العراقية وحكومة البصرة إلى "اتخاذ خطوات دائمة وعاجلة لحماية سكان المحافظة من المخاطر الصحية المتزايدة، وفي مقدمتها الفشل الكلوي، الذي بدأ يتصاعد نتيجة تلوث المياه وارتفاع نسب الأملاح فيها".

وطالب مكتب المفوضية حكومة البصرة بـ"عقد جلسة خاصة مماثلة لجلسة اليوم التي ناقشت ملف قضاء الزبير، تكون مخصصة لبحث الآثار الخطيرة لتلوث المياه وازدياد نسب الأملاح، وتمتد من قضاء المدينة شمالاً إلى قضاء الفاو جنوباً، بهدف وضع خطة عمل محكمة وشاملة تقلل من حجم الأضرار على سكان المحافظة".

أرض بلا أنهار

وتشتد أزمة الجفاف في العراق على نحو غير مسبوق، والسبب الأول يعود لقلة هطول الأمطار خلال السنوات الماضية نتيجة التغير المناخي، حيث يعد العراق من بين أكثر خمس دول تضرراً من التغير المناخي بحسب تقارير للأمم المتحدة ومنظمات دولية معنية بالموضوع.

أما السبب الثاني فهو يعود إلى تراجع مستويات المياه الواصلة عبر نهري دجلة والفرات، بسبب سياسات مائية لإيران وتركيا.

وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، أوضح، في وقت سابق، أن مناطق الأهوار هي الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي، مشيراً إلى أن البلاد تفقد نحو 400 ألف دونم من الأراضي الزراعية سنوياً بسبب التغيرات المناخية.

ووفقاً لتوقعات "مؤشر الإجهاد المائي" لعام 2019 فإن العراق سيكون أرضاً بلا أنهار بحلول عام 2040، ولن تصل مياه النهرين إلى المصب النهائي في الخليج العربي.

هيمنة أحزاب السلطة

تقوّض فرصة التغيير في الانتخابات المقبلة

فيلي - متابعة:

بدأت الأحزاب السياسية في العراق الاستعداد لخوض الانتخابات التشريعية المقررة في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، بتقديم الأموال والدعايات الانتخابية لاستقطاب المرشحين والناخبين، حتى وصل الحال عند بعضها إلى صرف مليارات الدنانير لبعض المرشحين لمن يملك مساحة وثقلاً عشائرياً وسياسياً، بحسب سياسيين.

زهير الجلبي
عضو ائتلاف دولة القانون

مزاحم الحويت
أحد شيوخ العشائر العربية في المحافظات الغربية

> "عمل مراد بالاضافة الى انه دقيق وحافل بالمخاطر، فانه يبقيها بعيدة عن عائلتها، الا انه يساهم في انقاذ ارواح الناس ويسمح للمجتمعات المتضررة من الحرب، بالبدء في اعادة البناء".

ويرى السياسيون، أن هذا المال السياسي لدى "أحزاب السلطة" أصبح بحجم لا يستطيع أحد من الأحزاب الأخرى منافسته، فهو يمكنها من استمالة جمهورها المستفيد والذي يكبر حجمه في كل دورة انتخابية، إلى جانب استغلال موظفي الدولة والتصويت الخاص، لذلك لن تستطيع الأحزاب الأخرى من اختراق الأحزاب الكبيرة حتى لو كان لديها مال كبير أو مدعومة من دول إقليمية.

هيمنة "أحزاب السلطة"

وفي هذا السياق، يؤكد زهير الجلبي، عضو ائتلاف دولة القانون، بزعامة نوري المالكي، أن "المال السياسي لدى أحزاب السلطة (الشيعية والسنية والكوردية)، أصبح بحجم لا يستطيع أحد مواكبته، كما أنها تمتلك جمهوراً مستفيد منها، وهو يكبر حجمه في كل دورة".

ويضيف الجلبي لمجلة «فيلي»، أن "أحزاب السلطة تستغل موظفي الدولة والتصويت الخاص (المؤسسة العسكرية بما فيها الحشد الشعبي) تحت الترهيب والترغيب، وبالتالي يكون ولاء هؤلاء لهم".

وبناء على ذلك، يرى الجلبي، أن "الأحزاب الأخرى لن تستطيع منافسة أحزاب السلطة حتى لو كان لديها مال كبير أو مدعومة من دول إقليمية، إذ أنها لا تستطيع اختراق مؤسسات التصويت الخاص وكذلك جمهورها المستفيد".

ووفق هذه المعطيات، يتوقع الجلبي، "عدم حصول تغيير في الانتخابات المقبلة، إلا في حال حصول مشاركة كبيرة من الجمهور العراقي بأن تتجاوز 70%، حينها يمكن ظهور شخصيات جديدة، لكنها أيضا لن تكون منافسة لأن البرلمان مكوّن من 329 نائبا، والأحزاب الأخرى حتى وإن حصلت على 40 أو 50 مقعداً، فلن تؤثر على قرارات مجلس النواب".

"مخز وينذر بخطر"

من جهته، ينتقد النائب الأسبق في البرلمان العراقي، رزاق الحيدري، ما وصفه بـ"الاستغلال الواضح والكبير للمال العام ومشاريع الدولة والحكومة للدعاية الانتخابية"، مبيناً أن "هذه السلوكيات هي مزاج سياسي عام يتكرر مع كل انتخابات، رغم أنها ظاهرة مخزية للعملية السياسية بتوظيف المال العام بمنة على العراقيين".

ويضيف الحيدري لمجلّة «فيلي»، "كما هناك أموال وعروض وصلت بعضها إلى مليارات الدنانير لمن يملك مساحة وثقلاً عشائرياً وسياسياً، ما ينذر بخطر على العملية السياسية وعزوف الشعب عن المشاركة في الانتخابات".

ويلاحظ الحيدري من محافظة بابل، أن "بعض القنوات والإعلاميين يطبلون للسلطة، وهذا التطبيل غير مناسب للعملية السياسية في العراق، صحيح لدى رئيس الحكومة محمد شياع السوداني بعض الإنجازات في بغداد، لكنها لا تذكر في باقي المحافظات".

ويتوقع الحيدري، أن "السوداني حتى لو قاد تحالفاً كبيراً فهو لن يحصل على الأصوات التي تؤهله ليكوّن ائتلافاً يظاهي الإطار التنسيقي أو نوري المالكي أو الأمين العام لمنظمة بدر هادي العامري".

صرف مليار دولار

أما عن تنافس الكتل السنية في الانتخابات، يوضح مزاحم الحويت، أحد شيوخ العشائر العربية في المحافظات الغربية، أن "الكتل السياسية السنية المعروفة هي 4 إلى 5 كتل، وهذه ستشارك بقوّة كونها تملك أموالاً طائلة، ومن المتوقع صرف أكثر من مليار دولار في المحافظات الغربية، حيث إن هذه الانتخابات ستسفر عن معركة حاسمة ومصيرية فيما بينهم".

ويضيف الحويت لمجلة «فيلي»، أن "أغلب قادة الكتل السنية في الحكومة الحالية يملكون وزارات ومدراء عامين في المؤسسات الأمنية والخدمية، كما لديهم محافظين ورؤساء مجالس محافظات وأعضاء، وكل هذه ستستخدم في الصراع".

ويتوقع الحويت، أن "الشارع السني سيشارك في الانتخابات بنسبة عالية، لأنه يرغب بالتغيير وإنهاء هذه الوجوه من العملية السياسية لأن الدورة البرلمانية الحالية تعد أسوأ دورة منذ عام 2003، لضعف أدائها، لذلك ستكون هناك حملة للتغيير، وأغلب الوجوه الحالية سيتم إزالتها".

ويشير في الختام، إلى أن "بعض الأحزاب الشيعية لديها شعبية في المناطق السنية وخاصة الشخصيات السياسية التي كان لها دور في تحرير المناطق الغربية من الإرهاب وقدمت التضحيات، لذلك هناك مرشحون من المكوّن السني سينظمون لأحزاب شيعية في نينوى والأنبار والمحافظات الأخرى".

سعيد أفندي

يسعى لإحياء روح السينما العراقية وكعكة الرئيس تُغري معجبيها

فيلي - خاص :

في أول مشاركة للعراق في مهرجان كان السينمائي الدولي في فرنسا لعام 2025، وهو النسخة الثامنة والسبعون للمدة من 13 إلى 24 أيار 2025 نفض الغبار عن شريط سينمائي عراقي قديم هو "سعيد أفندي" للمخرج كاميران حسني انتج عام 1955، من بطولة يوسف العاني، واشرك ضمن فعاليات "كان كلاسيك"، وهو القسم الذي يحتفي بأهم الأفلام القديمة في تاريخ السينما في العالم.

وفيما فاز فيلم "مجرد حادث" للمخرج الإيراني جعفر بناهي بالسعفة الذهبية في المهرجان، حصل فيلم عراقي على جائزة اختيار الجمهور ضمن قسم (جوائز أسبوع المخرجين)، وهو فيلم «كعكة الرئيس» للمخرج حسن هادي، وكذلك حصل الفيلم ايضا على جائزة الكاميرا الذهبية. وبرأي الناقد السينمائي المصري طارق الشناوي "وضع الفيلم العراق على أول طريق العالمية، متوجا ذلك بجائزة في قسم يعتمد أساسا على ذائقة المخرجين في اختيار الفيلم للتسابق، كما أنه يحتكم إلى الجمهور في تحديد الفائز، نال (كعكة الرئيس) لقب الأفضل بتصويت الجمهور، وهى الجائزة الوحيدة في هذا القسم، الكلمة العليا للمتلقي، ومن حقه أن تحمل الجائزة نبضه وذوقه". وكان عضو ومقرر مبادرة دعم السينما في العراق، وارث كويش، قد عبر عن فخره باختيار فيلم "سعيد أفندي" ضمن فعاليات "كان كلاسيك"، الذي وصفه بأنه "واحد من أعرق الأقسام في مهرجان كان"، مسترسلا هذا يعني أننا نقول للعالم: "نحن هنا، السينما العراقية حاضرة، الإبداع العراقي مستمر". وكشف كويش عن تفاصيل عملية ترميم فيلم سعيد أفندي، الذي صدر قبل نحو 70 سنة، بالتعاون مع فرنسا، مشيرا الى أن "هذا العمل يمثل باكورة مشروع طموح يهدف إلى ترميم أكثر من 100 فيلم عراقي على مدى عامين"، موضحا أن عملية الترميم تمت بالتعاون مع المركز الوطني الفرنسي للأرشيف السمعي البصري في باريس "إينا". وتعهد بالقول، ان العراق وبالتعاون مع فرنسا يسعى الى "بناء جيل جديد من الكفاءات الوطنية القادرة على أرشفة وحفظ الصورة العراقية بمختلف أشكالها على المدى الطويل". ان التعهد بالاهتمام بتوثيق الانتاج السينمائي العراقي وكذلك انتاج الافلام الجديدة، يأتي في وقت قطعت فيه الدول الاخرى اشواطا

سعيد أفندي.. يسعى لإحياء روح السينما العراقية الغائبة

بعيدة في ذلك، حتى بالحفاظ على انتاجها الكلاسيكي، اذ تقوم مصر مثلا بترميم جميع الافلام المنتجة منذ اول فيلم لها في 5 أيار من عام 1927 و اربعينات وخمسينات وستينات.. الخ القرن الماضي وتنقية الصورة والصوت وتلوين بعض منها وتفرد قنوات فضائية خاصة لعرض الافلام المصرية الكلاسيكية.

و غالبا ما تعاني السينما العراقية من نقص حاد في التمويل المطلوب لإنتاج أفلام بمستوى عال، اذ ان صناعة الأفلام مكلفة، وتتطلب استثمارات كبيرة في الإنتاج، والتصوير، والمعدات، وفريق العمل المحترف، وان قلة الدعم الحكومي والخاص لهذا القطاع تجعل من الصعب على صناع الأفلام العراقيين الحصول على الموارد الضرورية.

و تفتقر السينما العراقية إلى بنية تحتية متطورة من استوديوهات مجهزة، ومختبرات حديثة، ومعدات تصوير ومونتاج متقدمة؛ هذا يحد من قدرة صناع الأفلام على إنتاج أعمال ذات جودة بصرية وتقنية عالية تنافس الأفلام العالمية المعاصرة.

و قد يكون هناك نقص في الملاكات السينمائية المؤهلة والمتخصصة في شتى جوانب صناعة الأفلام، مثل الإخراج، والتصوير السينمائي، وكتابة السيناريو، والمونتاج، والتصميم الفني، وان تطوير هذه الكفاءات يتطلب مؤسسات تعليمية وبرامج تدريبية متخصصة.

وتواجه الفيلم العراقي صعوبات في الوصول إلى الجمهور سواء في داخل العراق أو خارجه، كما ان محدودية دور العرض السينمائي الحديثة في العراق، وصعوبة الحصول على فرص توزيع دولية، يقلل من الحافز لإنتاج أفلام جديدة.

و مرت البلاد بمراحل طويلة من عدم الاستقرار السياسي والصراعات الأمنية، مما أثر سلبا على جميع جوانب الحياة الثقافية والفنية، بما في ذلك صناعة السينما. هذه الظروف قد تعوق عمليات التصوير وتجعل من الصعب جذب الاستثمارات.

وثمة نقص في تواجد مؤسسات أو هيئات قوية وفاعلة تدعم صناعة السينما بشكل منهجي، عن طريق توفير التمويل، وتسهيل ا لإ نتا ج ، والمساعدة في التوزيع والترويج للأفلام العراقية.

مع ذلك، لا يمكن تجاهل الجهود الفردية والمبادرات المستمرة التي يقوم بها بعض صناع الأفلام العراقيين الشباب والطموحين، الذين يحاولون برغم كل التحديات إنتاج أفلام بموارد محدودة والمشاركة في بعض المهرجانات الإقليمية والدولية، وان اختيار فيلم "سعيد أفندي" للمشاركة في مهرجان كان قد يكون بمثابة نافذة أمل وحافز لإعادة إحياء السينما العراقية وتقديم أعمال جديدة ومتميزة في المستقبل القريب، كما ان فوز فيلم عراقي حديث بجوائز في مهرجان كان يمثل نقلة نوعية لافتة.

لقد شكل اختفاء دور السينما في العراق، وبخاصة في العاصمة بغداد، خسارة كبيرة للثقافة والترفيه في البلاد، وعكس تحولات عميقة طرأت على المجتمع العراقي.

ان الظروف الامنية السيئة والحروب جعلت من الصعب على الناس التجمع في أماكن عامة مثل دور السينما خوفا على سلامتهم، كما أدت هذه الظروف إلى تدمير أو إغلاق عديد دور السينما القديمة.

وفي التسعينات، فرضت عقوبات اقتصادية على البلد، مما أثر سلبا على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك قطاع الترفيه، تسبب ذلك في صعوبة استيراد الأفلام وتشغيل دور السينما بشكل مربح.

كما ان صعود التيارات الدينية المتشددة، وتعرض دور السينما لضغوط اجتماعية ورقابة، أدى إلى عزوف الجمهور عنها وإغلاق بعضها.

و ان ظهور أجهزة التلفزيون والفيديو والإنترنت والقنوات الفضائية ووحدات الترفيه المنزلي، فضلا عن "قرصنة" الافلام، قلل من حاجة الناس للذهاب إلى دور السينما لمشاهدة الأفلام، أصبح بإمكانهم الاستمتاع بالأفلام في منازلهم.

ولم يحظ قطاع السينما والترفيه بالدعم والاهتمام الكافي من الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003، ولم يجري ترميم أو إعادة بناء دور السينما القديمة، ولم يتم تشجيع الاستثمار في بناء دور سينما جديدة وحديثة؛ وعديد المباني التي كانت تضم دور سينما قديمة جرى تحويلها إلى محال تجارية، أو مطاعم، أو حتى هُدمت لبناء مشاريع أخرى، مما قضى على إمكانية إحيائها.

أما فيما يتعلق بدور العرض المتواجدة في بعض "مولات" التسوق، فإن عدم شعبيتها مقارنة بدور السينما القديمة يمكن تفسيره بعدة عوامل، منها ان دور السينما القديمة كانت جزءا من النسيج الاجتماعي والثقافي للمدينة، وتحمل ذكريات جميلة لدى كثير من العراقيين، وان الذهاب إليها كان تجربة اجتماعية وثقافية مميزة؛ ودور العرض في المولات تفتقر إلى هذا التاريخ والارتباط العاطفي.

ودور السينما القديمة كانت غالبا مصممة خصيصا لعرض الأفلام، مع شاشات كبيرة وأنظمة صوت مصممة لهذا الغرض، في حين ان دور العرض في المولات قد لا توفر التجربة السينمائية الغامرة نفسها، اذ قد تكون قاعاتها أصغر أو مشتركة الاستعمال.

و الذهاب إلى دار السينما القديمة كان في حد ذاته نشاطا ترفيهيا مقصودا، أما الذهاب إلى دور العرض في المولات فقد يكون جزءا من نشاط تسوق أو قضاء وقت في المول، وقد لا يحظى بالقدر نفسه من التركيز والاهتمام كتجربة سينمائية مستقلة.

وقد تكون أسعار تذاكر السينما والمأكولات والمشروبات في المولات أعلى مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة في دور السينما القديمة، مما يجعلها أقل جاذبية لبعض شرائح الجمهور، و قد لا تكون المولات سهلة الوصول لجميع سكان بغداد، بخاصة مع الازدحام المروري، كما ان دور السينما القديمة كانت غالبا موزعة في مناطق متعددة من المدينة.

« التعهد بالاهتمام بتوثيق الانتاج السينمائي العراقي وكذلك انتاج الافلام الجديدة، يأتي في وقت قطعت فيه الدول الاخرى اشواطا بعيدة في ذلك، حتى بالحفاظ على انتاجها الكلاسيكي » ..

" الظروف الامنية السيئة والحروب جعلت من الصعب على الناس التجمع في أماكن عامة مثل دور السينما خوفا على سلامتهم، كما أدت هذه الظروف إلى تدمير أو إغلاق عديد دور السينما القديمة".

فيلي - خاص:

بينما يستعد العراق لإجراء الانتخابات التشريعية في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، تواجه النساء الراغبات بالعمل السياسي والدخول إلى مجلس النواب، حملات تسقيط وتشويه سمعة بنسب متفاوتة، مجرد ما تُعلن ترشيحها، في ظاهرة تكرر مع كل انتخابات، بحسب مراقبين.

تسقيط وتشويه سمعة..

تعصب ذكوري يعترض طريق المرأة إلى البرلمان

ويعزو المراقبون هذا التعصب الذكوري إلى أن أغلب المجتمع لا يتقبل وجود النساء داخل أروقة البرلمان، أو نيلها مناصب عليا، إذ يعتبرون أن هذه استحقاقات ذكورية بحتة، ووجود النساء كمنافس للرجال أمر غير مقبول.

ما يتطلب وفق المراقبين، وضع حلول جذرية وتغيير السلوك المجتمعي بتشريع قوانين تعاقب كل من يحاول الإساءة للنساء بشكل أو بآخر، لتمكينهن بالوصول إلى البرلمان وتشريع قوانين تدعم حقوقهن وتمنع محاولات سلها بقوانين مثيرة للجدل.

حق الترشح

المتحدثة باسم مفوضية الانتخابات العراقية، جمانة الغلاي.

ويحق للنساء المشاركة في الانتخابات وفق شروط مشتركة مع الرجال، أبرزها، أن تكون عراقية كاملة الأهلية أتمت الثلاثين من عمرها في السنة التي تجري فيها الانتخابات، وحاصلة على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها عند الترشيح، بحسب المتحدثة باسم مفوضية الانتخابات العراقية، جمانة الغلاي.

ومن الشروط الأخرى، أضافت الغلاي، خلال حديثها لمجلة «فيلي»، أن تكون المرشحة حسنة السيرة والسمعة والسلوك، وغير مشمولة بعفو سابق عن جرائم الفساد المالي والإداري والجنح المخلة بالشرف، أو بأحكام إجراءات المساءلة والعدالة أو أي قانون يحل محله.

وأشار المتحدثة باسم المفوضية، إلى ضرورة ألا تكون المرشحة محكومة بسبب إثراء غير مشروع على حساب الوطن أو المال العام بحكم قضائي بات، وألا تكون من أفراد القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية أو قاضية عند ترشيحها.

توزيع كوتا نساء

وينقسم البرلمان إلى 329 مقعداً توزع على المحافظات بناء على عدد سكانها، "وبحسب قانون الانتخابات، فإن كوتا النساء ثابتة في البرلمان ٪25 في كل انتخابات، وبذلك يكون عدد النساء في البرلمان 83"، وفق ما تحدث به عضو الفريق الاعلامي لمفوضية الانتخابات، حسن هادي زاير، لمجلة «فيلي».

وبحسب عضو مجلس مفوضية الانتخابات الأسبق، سعد الراوي، فقد توزعت كوتا المرأة على المحافظات بحسب قانون الانتخابات رقم 12 لسنة 2018 المعدل النافذ، على النحو الآتي: عدد المقاعد في بغداد 69 مقعداً منها 17 مقعداً كوتا نساء، وفي نينوى 31 مقعداً منها 8 مقاعد كوتا نساء، وفي البصرة 25 مقعداً منها 6 مقاعد كوتا نساء.

وزاد الراوي، خلال حديثه للوكالة، بالقول: "أما في ذي قار 19 مقعداً منها 5 مقاعد كوتا نساء، وبابل 17 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، والسليمانية 18 مقعداً منها 5 مقاعد كوتا نساء، والأنبار 15 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، وفي أربيل 15 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، وديالى 14 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، وكركوك 12 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء".

وتابع: "في صلاح الدين 12 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، والنجف 12 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، وفي واسط 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، والديوانية 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، وميسان 10 مقاعد منها 3 مقاعد كوتا نساء، ودهوك 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، وكربلاء 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، والمثنى 7 مقاعد منها مقعدين كوتا نساء.

أما عن عدم شمول محافظة حلبجة، فقد تطابق حديث حسن هادي زاير مع جمانة الغلاي، بأن حلبجة ستكون جزءاً من محافظة السليمانية بالانتخابات المقبلة، لأن المفوضية تعمل على القانون النافذ رقم 12 لسنة 2018 المعدل، أما شمولها منفردة فهذا يحتاج إلى تعديل بالقانون، وهذا التعديل غير موجود لحد الآن.

ومما يلاحظ أن محافظة حلبجة ليست المتغير الوحيد الذي لم يعالجه قانون الانتخابات النافذ، حيث أشار سعد الراوي إلى عدم اعتماد نتائج الإحصاء السكاني الأخير، نظراً لعدم تعديل القانون أيضاً.

حملات تشويه

ورغم وجود كوتا للنساء، لكن هناك عراقيل كثيرة في طريق المرأة للوصول إلى مجلس النواب، حيث ذكرت رئيس منظمة "أيسن" لحقوق الانسان في العراق، انسام سلمان، أن "المرأة بمجرد الترشيح للدخول في الانتخابات تتعرض لتسقيط وتشويه سمعة بنسب متفاوتة، وخاصة اللواتي يفتقدن للدعم العشائري أو لحزب قوي".

وأرجعت سلمان، ذلك خلال حديثها لمجلة «فيلي»، إلى أن "المجتمع العراقي ذكوري لا يتقبل بصورة عامة وجود النساء داخل أروقة البرلمان أو نيلها مناصب عليا، إذ يعتبر أن هذه استحقاقات ذكورية بحتة، ووجود النساء كمنافس للرجال أمر غير مقبول".

ورغم أن "دخول النساء إلى معترك السياسة ومشاركتهن السياسية الفاعلة يمثل جزءاً كبيراً من التقدم الذي يحرزه البلد في مجال دعم النساء سياسياً، وصنع قيادات نسوية سياسية تدافع عن حقوق النساء وتمنع التشريعات التي تسلب حقوقهن"، بحسب سلمان.

> "المرأة بمجرد الترشيح للدخول في الانتخابات تتعرض لتسقيط وتشويه سمعة بنسب متفاوتة، وخاصة اللواتي يفتقدن للدعم العشائري أو لحزب قوي"

ما تقدم، يتطلب، وفق سلمان وضع حلول جذرية وتغيير السلوك المجتمعي عبر "تشريع قوانين تعاقب كل من يحاول الإساءة للنساء بشكل أو بآخر"، كما يراد إبراز دور المرأة في الجانب السياسي والهدف من المشاركة فيه، وعرض الإنجازات السابقة التي حققنها والعمل على تحقيق إنجازات لاحقة.

اختلال بالقوانين

بدورها، رأت الباحثة في الشأن السياسي، نوال الموسوي، أن "هناك اختلالاً بالقوانين والتشريعات المهمة والمطلوبة لحماية حقوق المرأة والطفل والأقليات وتمثيل واسع لجميع الشرائح، بسبب عدم التكافؤ في التمثيل من خلال الصبغة التي تهيمن على البرلمان".

واعتبرت الموسوي خلال حديثها للوكالة، أن "الدورة الانتخابية الحالية (الخامسة) كانت مخفقة وبشكل واضح نتيجة سيطرة صبغة سياسية معينة على صياغة القوانين ما انعكس على جميع التشريعات وفي مقدمتها الخاصة بالمرأة منها تشريع تعديل قانون الأحوال الشخصية".

وخلصت الموسوي، إلى القول: "في حال بقاء الأمور بالوتيرة التي تسير عليها حالياً، فمن المتوقع أن تكون الدورة المقبلة مشابهة للحالية أو ربما أسوء، وفق المعطيات التي تشير إلى عزوف الكثير من القوى المدنية وربما حتى المواطنين عن الانتخابات لعدم الجدوى من المشاركة فيها".

شارع المتنبي ..

مخاوف الأفول بضياع الكتاب والقارئ

فيلي - خاص:

عند الحاجة إلى كتاب ما، فإن الوجهة ستكون حتماً نحو شارع المتنبي في بغداد، حيث يذهب الباحث عن حاجته إلى الشارع وهو متيقن بوجوده هناك، وما أن يصل حتى تحجب عنه الرؤية بسطات ألعاب الأطفال عند الدخول من جهة الرصافي وبعدها ينظر الى اليمين واليسار ليجد محال القرطاسية والطباعة، ثم بسطات على جانبي الشارع لا تتجاوز الكتب المعروضة فيها 100 كتاب، ومعظم تلك الكتب غير ملبية للحاجة المرجوة.

شارع المتنبي .. مخاوف الأفول بضياع الكتاب والقارئ

في هذا الشارع تعد المكاتب على أصابع اليد، وعند سؤالنا أين اختفت المكتبات أجاب أحد كبار السن من رواد الشارع، انها في تلك القيصيرية وأشار إلى قيصيرية لا يتجاوز عرضها المتر ونصف المتر انحسرت فيها المكاتب وباتت غائبة عن العين عند دخول الشارع.

وشهد شارع المتنبي في الآونة الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في أعداد المكتبات ودور النشر التي كانت تزدحم بهذا الشارع، وحلت بدلاً عنها وبشكل تدريجي محال بيع القرطاسية والأدوات المكتبية التي أصبحت حالياً تنتشر على طول الشارع.

تغيير البنية الثقافية

غابت المكتبات التي كانت تعرض في واجهاتها كتباً بمختلف التصنيفات العلمية والادبية، وتراجعت مبيعات الكتب بشكل كبير، الامر الذي يؤشر تغييراً كبيراً في بنية الشارع الثقافية.

يقول ستار محسن علي، صاحب دار نشر في شارع المتنبي إن "الطابع الرسمي للشارع هو المكتبات الكثيرة التي كانت تكتظ بمئات المعاجم والمصادر والكتب الأدبية والفلسفية والعلمية، وأن الأوراق والأقلام والقرطاسية وأجهزة الاستنساخ والطابعات هي مجرد مكملات لهذا الشارع".

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "انتشار محال القرطاسية في الوقت الحاضر بشكل يفوق أعداد المكتبات يعود لرغبة أصحاب المحال بممارسة نشاط تجاري جيد، وهو ما تحققه مبيعات القرطاسية".

المكاتب، بحسب ستار، لا تدخل ربحاً مادياً جيداً لعزوف الناس عنها، وبذلك يصعب دفع إيجارات المحال على جانبي الشارع فهي تتراوح من 2 إلى 3 ملايين دينار شهرياً، لكن في القيصرية يبلغ إيجار المحل 350 ألف دينار وهو سهل في بعض الأحيان وأحياناً يتم دفعه من جيوبنا".

ويؤكد ستار، أن "أصحاب المكتبات وبسطات الكتب القدامى لم يرفعوا الأسعار، وحافظوا على حضورهم الثقافي في الشارع، لأنهم معنيون بالكتب والفكر أكثر من أي شيء آخر".

ويلفت إلى أن "شارع المتنبي يخسر كل شهر مكتبة واحدة، إذ يقوم أصحابها بغلقها"، معرباً عن خوفه من أن تصل أعداد المكاتب في هذا الشارع لـ"أصابع الكف الواحدة".

ويتابع، أن "تراجع المكتبات ومبيعات الكتب بشارع المتنبي يعود إلى رغبة كثيرين بقراءة الكتب الالكترونية، والحصول على المعلومات من خلال الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بدلاً من الكتب الورقية المطبوعة، بيد أن مثل هذه القراءات لن تحقق قراءة ناضجة لمحتوى الكتاب، كما لا يعترف بمصادر الانترنت في البحوث الأكاديمية".

غياب الدعم الحكومي

ويحمل ستار المؤسسات فشل معارض الكتب في العراق، ويشير إلى أن "فشل هذه المعارض يأتي من عدم وجود مؤسسات تقتني الكتب من هذه المعارض وتنحصر مبيعات الكتب في المعارض على القرّاء وحسب، وهذا هو السبب في انخفاض أعداد المبيعات في معارض الكتب".

ويشير إلى أن "الدعم الحكومي معدوم جداً لأصحاب المكتبات، ففي دول الخليج تدعم الحكومة المطابع فإذا هناك مطبعة تطبع 5 آلاف كتاب، فإن الحكومة تأخذ ألفي نسخة ترفد بها المكاتب العامة، والكليات أما في العراق فلا يوجد ذلك".

ويضيف أن "عمليات استنساخ الكتب أثرت بشكل كبير على عمل المكتبات وغياب الحقوق الفكرية أدى إلى ضياع حقوق الطبع".

ومنذ أكثر من قرن كان شارع المتنبي مؤهلا للعلم والمعرفة والثقافة والإبداع والحوار، وشكل في الذاكرة الثقافية العراقية طابعاً فريداً وأصبح مقصداً للمثقفين والسياح العرب والأجانب، الذين كانوا ينهلون الكتب ويلتقون بالمبدعين في هذا الشارع الثقافي العريق الذي لم تتوقف نشاطاته الثقافية، ولا مبيعات الكتب حتى في أحلك الظروف الاقتصادية التي شهدها العراق خلال عقد التسعينيات.

وتتميز المكتبات والمحال في شارع المتنبي بارتفاع أسعار إيجاراتها، إلا أن بعض المكتبات مؤجرة من قبل بعض المؤسسات الحكومية بأسعار تبدو بسيطة للغاية بالقياس لإيجارات أصحاب الملك الشخصي لتلك المحال والمكتبات الذي يطلبون أسعاراً كبيرة للإيجار السنوي يتجاوز 100 ألف دولار.

وينوه صاحب أحد المكتبات، وقد رفض الكشف عن اسمه بأنه استأجر مكتبته من إحدى المؤسسات الرسمية، وهو يدفع مبلغاً معقولاً للايجار الشهري.

ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»، أن "العديد من مستاجري المكتبات المملوكة لأشخاص، تركوا عملهم لأنهم لا يستطيعون دفع الإيجارات الكبيرة مع تراجع أعداد المبيعات وأعداد القراء".

ويشير إلى أن "عدداً من باعة الكتب، تركوا المحال واستبدلوها ببسطات أو محال صغيرة لبيع القرطاسية لتحقيق الأرباح المنشودة من عملهم".

القرطاسية تتفوق

وانزوت بعض المكتبات الكبيرة المعروفة بشارع المتنبي، وتم حصرها في عمارة تضم نحو 10 مكتبات كبيرة بعد إعمار منطقة السراي، وتعذر الوصول إلى تلك المكتبات، فيما احتلت بسطات ومحال القرطاسية الشارع بشكل لافت.

ويقول أصحاب المكتبات، إنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على بيع الكتب كمصدر رزق وحيد.

ويقول جاسم ريسان صاحب مكتبة إن "مبيعات الكتب لم تعد تحقق الأرباح كما كانت سابقا لأسباب عديدة".

ويؤكد لمجلة «فيلي»، أنه "لابد من إضافة ملحقات للمكتبة من أجل استمرار العمل ومنها القرطاسية والطابعات وأجهزة الاستنساخ وحتى المواد الكمالية التي تلحق بالمكتبات كالحقائب والميداليات وغيرها".

فيما يرى أصحاب بسطات ومحال القرطاسية انهم لا ينافسون أصحاب المكتبات في عملهم.

ويشير صاحب محل قرطاسية بشارع المتنبي، إلى أن عملهم يزدهر في بدء العام الدراسي لأن أغلب الزبائن هم من الطلبة وعائلاتهم.

ويضيف في حديث للوكالة، أن "عملنا في القرطاسية لا يتوقف، فهناك الوزارات والمؤسسات الحكومية وأصحاب المحال في مناطق مختلفة وشركات القطاع الخاص يقصدون شارع المتنبي للتزود بالقرطاسية، وايضاً موسم المدارس، وهو ما يوفر لنا مبيعات مستمرة وأرباحاً جيدة".

أين الكتاب؟

الشارع الثقافي لم يكن على سابق عهده فقد أصبح عشوائياً ولا يقتصر على الأدباء والمثقفين كما كان، بل أصبح عاماً ومفتوحاً للجميع، وهو ما أفقده تأثيره الثقافي، وفق مثقفين.

ويقول علي كريم أحد القراء المواظبين على المكتبات في شارع المتنبي، إنه "منذ أكثر من ثلاثة عقود، كان شارع المتنبي زاخراً بالكتب القيمة والمصادر النادرة".

ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»، أن "الشارع لم يعد كذلك فقد أصبح عاماً وتوارت المكتبات الفخمة عن الشارع الرئيسي، ولم اجد حضوراً لكتاب كبار تركوا مؤلفات أثرت المشهد الثقافي العراقي بروايات ومجموعات قصصية مهمة".

ويتابع: "كانت المكتبات الكبيرة تنتشر على جانبي الطريق في شارع المتنبي فيما يفترش باعة الكتب الارصفة لعرض كتب جاذبة من الفكر العربي والأجنبي، أما اليوم فلا يجد السائح العربي والأجنبي في رصيف الثقافة سوى باعة ألعاب الأطفال القرطاسية، ولا يعثر على المكتبات إلا بصعوبة وبشكل عام فقط البسطات البسيطة"، لافتاً إلى أن "ذلك أفقد الكثير من خصائص وهوية شارع المتنبي".

ومما لاشك فيه فان أصحاب المكتبات يواجهون تحديات تهدد استمرار عملهم، في وقت يحتاج فيه الشارع إلى لمسة توضح معالمه الحقيقية وتحافظ هويته الثقافية.

"تراجع المكتبات ومبيعات الكتب بشارع المتنبي يعود إلى رغبة كثيرين بقراءة الكتب الالكترونية، والحصول على المعلومات من خلال الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي"

في اليوم العالمي..

الصحفيون يواجهون الخطر بصدور مكشوفة

فيلي - خاص:

يعيش الصحفيون في العراق واقعاً مؤلماً في ظل غياب البيئة الآمنة للعمل وسط انتهاكات وتحديات مختلفة، من مضايقات ومحاولات تكميم الأفواه بالتهديد أو التضييق أو التصفية الجسدية، إلى استدعاءات قضائية وضغوط أمنية، ومنع التغطيات ومصادرة المعدات وغيرها.

ويحتفل العالم في 3 مايو/أيار من كل عام باليوم العالمي لحرية الصحافة، وهي مناسبة لتسليط الضوء على دور الصحافة الحرة في تعزيز الديمقراطية وصون حقوق الإنسان، وتقييم ما تحقق من إنجازات على طريق حرية التعبير، وما يواجهه الصحفيون من تحديات وقيود في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الرغم من الاحتفاء العالمي بهذا اليوم والمساعي الدولية لحماية حرية الصحافة، فإن الكثير من الدول ومنها العراق لا تزال لم تتخذ خطوات جادة تجاه الجرائم المتكررة ضد حرية الصحافة.

فهذا اليوم ليس مجرد احتفال، "بل تذكير أن حرية الصحافة هي حق إنساني مشروع وأساس للديمقراطية والعدالة، وكل القيود التي تُفرض على الكلمة الحرة هي قيود تُفرض على حساب العقل والكرامة والمهنية"، بحسب الممثل القانوني لنقابة الصحفيين العراقيين، أحمد المدني.

ويؤكد المدني لمجلة «فيلي»، أن "حرية الصحافة في العراق تتعرض لأشد أنواع المضايقات ومحاولات تكميم الأفواه، وأغلب من ينتقد سلوك وأداء القوى السياسية والمتنفذين في البلاد يتعرض للتهديد أو التضييق أو للتصفية الجسدية، والتاريخ يذكر ما حدث للعديد من الصحفيين والناشطين والكتاب في العراق".

ويشدد المدني، أن "على السلطات العراقية والمسؤولين مراجعة القوانين المقيدة لحرية الصحافة وتطبيق القوانين التي تحفظ كرامة العاملين بمهنة المتاعب وتشريع قوانين تواكب تطور العمل الصحفي ودفع الأخطار التي تحيط بالصحفيين".

اضطرابات منذ 2003

وشهد العراق طيلة السنوات الماضية، واقعاً صحفياً "مضطرباً" نتيجة الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون وعدم وجود قوانين وإجراءات رادعة، وفق رئيس المرصد العراقي للحريات الصحفية، هادي جلو مرعي.

ويوضح مرعي لمجلة «فيلي»، أن "هذه الاعتداءات كانت مرتبطة بوجود القوات الأمريكية ثم الصراع الطائفي وقضايا بمرتبطة بالحكم والإدارة، والمنع من التغطية والحصول على المعلومة، ورفع العديد من الدعاوى القضائية ضد الصحفيين، وجميعها لا تزال مستمرة لغاية اليوم".

ومن التحديات أيضاً، يضيف مرعي، "فضلاً عن الاعتداءات المتكررة من الضرب ومصادرة المعدات، وفي بعض الأحيان

في اليوم العالمي.. الصحفيون يواجهون الخطر بصدور مكشوفة

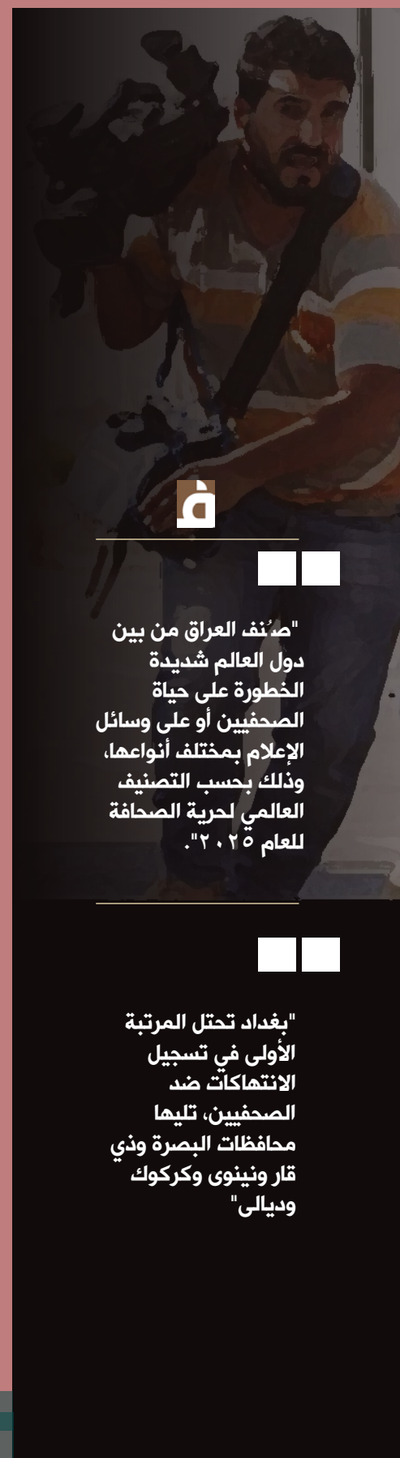

"صُنف العراق من بين دول العالم شديدة الخطورة على حياة الصحفيين أو على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وذلك بحسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠٢٥".

"بغداد تحتل المرتبة الأولى في تسجيل الانتهاكات ضد الصحفيين، تليها محافظات البصرة وذي قار ونينوى وكركوك وديالى"

يحصل صِدام مع القوات الأمنية ومنع للتغطية في الشوارع العامة والندوات والمؤتمرات، وعدم وجود فهم لطبيعة العمل الصحفي من قبل فئات اجتماعية".

ويتابع، "كما تعرض العديد من الصحفيين للقتل والاستهداف من قبل القاعدة وداعش ومجموعات مسلحة مختلفة، ما أدى إلى مقتل العشرات من الصحفيين بأعداد تتجاوز 500 صحفي، عدا الذين غادروا العراق نتيجة التهديدات".

ويؤكد مرعي، أن "هذا الواقع المؤلم ترك أثراً عميقاً على الصحفيين، لكن رغم ذلك ما يزال الصحفيون العراقيون يبذلون الجهود في سبيل نقل الحقيقة".

من جهتها، ترى رئيس مركز النخيل للحقوق والحريات الصحفية، زينب ربيع، أن "واقع حرية الصحافة في العراق لا يزال مقلقاً، فالانتهاكات مستمرة، من استدعاءات قضائية وضغوط أمنية، إلى منع التغطيات وغياب البيئة الآمنة".

وفي سبيل الحد من تلك الانتهاكات، تدعو ربيع خلال حديثها لمجلة «فيلي»، إلى ضرورة "توفير بيئة قانونية ومؤسساتية تضمن حرية التعبير، وتحمي الكلمة الحرة، وتكافئ المهنية بدلاً من محاربتها أو ترهيبها".

العمل الميداني

بدورها، تقول المراسلة الميدانية، شروق الغانم، إن "الصحفي يواجه تحديات مختلفة، منها صعوبة الحصول على المعلومة في ظل عدم وجود قانون يتيح ذلك، وكذلك في التواصل مع المؤسسات الرسمية والجهات ذات العلاقة، فيما يواجه الصحفي العامل في الشارع مصاعب إضافية بالتعامل مع الجهات الأمنية وحتى المواطنين".

وتبين الغانم لمجلة «فيلي»، أن "في بعض الأحيان عندما يلاحظ أحد المواطنين أن الصحفي يعمل بمؤسسة معينة غير راضي عن توجهها، يصب المواطن جام غضبه على الصحفي، وكأن الصحفي هو صاحب هذه المؤسسة وتوجهاتها، وليس موظفاً فيها يعمل لغرض كسب لقمة عيشه فقط".

كما تشير الغانم إلى "وجود فضاء واسع نوعاً ما أمام من ينتحل صفة الصحفيين والإعلاميين، ما أثر على أصحاب هذه المهنة الحقيقيين نتيجة شمول غيرهم بهذه المهنة، وبالتالي أثر هؤلاء الدخلاء على سمعة وعمل الصحفيين والإعلاميين الحقيقيين".

"شديد الخطورة"

وصُنف العراق من بين دول العالم شديدة الخطورة على حياة الصحفيين أو على وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، وذلك بحسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام 2025.

وفي هذا السياق، يؤكد رئيس المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق، فاضل الغراوي، أن "الصحفيين هم الفئة الأكثر عرضة للانتهاكات مقارنة بالإعلاميين، نظراً لطبيعة عملهم المرتبط بالتقارير الاستقصائية وتغطية القضايا السياسية والأمنية الحساسة، وهو ما يجعلهم في مواجهة مباشرة مع مصادر النفوذ والسلطة".

"في حين يقل تعرّض الإعلاميين للمخاطر نظراً لتمركز أعمالهم في التقديم أو التغطيات العامة"، وفق الغراوي.

ويضيف لمجلة «فيلي»، "كما تظهر الوقائع أن الذكور من الصحفيين هم الأكثر عرضة للانتهاكات، بحكم وجودهم الميداني الواسع وتكليفهم بتغطية الأحداث الساخنة، في الوقت الذي تتعرض فيه الصحفيات لانتهاكات من نوع مختلف، تتعلق بالتحرش والتهديد والابتزاز، خاصة عبر المنصات الرقمية، مما يترك آثاراً نفسية ومجتمعية عميقة".

وتشير البيانات الميدانية، إلى أن "بغداد تحتل المرتبة الأولى في تسجيل الانتهاكات ضد الصحفيين، تليها محافظات البصرة وذي قار ونينوى وكركوك وديالى، نتيجة للظروف الأمنية والتنافس السياسي، كما شهد إقليم كوردستان، خلال السنوات الأخيرة، تصاعداً في حالات التضييق على الصحفيين"، وفق الغراوي.

المرتبة 155

ويضع مؤشر منظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2025 العراق في المرتبة 155 عالمياً، مسجلاً تقدماً مقارنة بالمرتبة 169 التي احتلها في عام 2024، و172 في عام 2023، بحسب ما ذكره الغراوي في بيان اليوم.

وبين الغراوي، أن العراق لا يزال يسجل أعلى عدد من الصحفيين الشهداء عالمياً خلال الثلاثين عاماً الماضية، بواقع أكثر من 340 صحفياً من أصل 2660 صحفياً قتلوا عالمياً خلال الفترة ذاتها.

ودعا الغراوي، الحكومة والبرلمان والمؤسسات المعنية كافة، إلى الإسراع بتشريع قانون "حق الحصول على المعلومة" لضمان حرية الوصول إلى المعلومات وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مشدداً على أهمية تشريع قانون شامل لحماية الحريات الصحفية وتوفير بيئة قانونية آمنة للصحفيين .

كما طالب الغراوي، بتعزيز الإجراءات الأمنية والقانونية لحماية الإعلاميين، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات بحقهم، وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، إلى جانب مراجعة التشريعات المقيدة للعمل الصحفي وتعديلها بما ينسجم مع الدستور والمعايير الدولية.

ودعا الغراوي في الختام، إلى ضرورة دعم النقابات والمؤسسات الإعلامية المستقلة، وتوفير برامج تدريبية لتطوير الكفاءة المهنية، مشدداً على أن حماية حرية الصحافة تمثل مسؤولية وطنية تقع على عاتق الدولة لتعزيز الحريات والديمقراطية في العراق.

فيلي - خاص:

للطبقة العاملة في العراق، التي تحتفل بعيدها العالمي، العديد من المشاكل والمعوقات التي تبحث عن حلول، إذ تُعد البطالة والعمالة الوافدة من أكبر التحديات التي تواجه شريحة العمال.

العمال يترقبون

قوانين جديدة تنتشلهم من البطالة والعمالة الوافدة

العمال يترقبون قوانين تنتشلهم من البطالة والعمالة الوافدة

وعلى الرغم من صدور قوانين مهمة تهدف إلى إنعاش هذه الطبقة، إلا أنها لم تقض تماماً على معاناة العمال والمشاكل التي تحيط بهم، فيما لا تزال الجهات الحكومية واتحادات نقابات العمل تبذل جهوداً لمحاولة احتواء هذه التحديات الكبيرة.

العمالة الأجنبية والبطالة.. أبرز التحديات

يؤكد المتحدث باسم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حسن خوام، لمجلة «فيلي»، أن العمال هم الركيزة الأساسية للبنية الاقتصادية في العراق، وأن عيدهم العالمي يمثل دافعاً كبيراً لتسليط الضوء على معاناة هذه الشريحة، وأبرزها البطالة والعمالة الوافدة التي ينبغي إيجاد حلول مناسبة لها.

ويضيف أن لدى الوزارة العديد من المساهمات لدعم شريحة العمال، منها تشريع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي الذي يحتوي على العديد من الامتيازات للعمال والموظفين العاملين في القطاع الخاص.

كما أشار إلى أن الوزارة تمنح قروضاً تتراوح بين 20 إلى 50 مليون دينار لأصحاب المعامل والمصانع في القطاع الخاص، بشرط تشغيل العمال العراقيين وإدراجهم ضمن قانون الضمان الاجتماعي.

ويشير خوام إلى أن الوزارة أطلقت منصة "مِهن" بهدف توفير فرص عمل، حيث يمكن للباحثين عن العمل التسجيل ضمن هذه المنصة للحصول على فرص مناسبة.

كما تشرف الوزارة على مناهج التدريب في 37 مركزاً تدريبياً في بغداد والمحافظات، لتكون هذه المناهج متوافقة مع متطلبات سوق العمل.

ويؤكد المتحدث، في ذات السياق، أن هناك قراراً صادراً من مجلس الوزراء يقضي بتشغيل 80% من العمالة العراقية مقابل 20% من العمالة الأجنبية.

نقابات العمال.. واقع صعب وحقوق غائبة

من جانبه، لم يخفِ رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق ستار الدنبوس، تفاقم معاناة العمال والتحديات التي تواجههم من حيث ساعات العمل والأجور وغيرها.

ويؤكد، لمجلة «فيلي»، أن العمال في العراق يواجهون ضغوطاً كبيرة نتيجة تراجع الامتثال من قبل أصحاب العمل لشروط العمل المنصوص عليها في القانون، بما فيها شمول العاملين بالضمان الاجتماعي والحقوق الوظيفية الأساسية، مشيراً إلى أن نسبة الالتزام لا تتجاوز الحد الأدنى المطلوب في العديد من القطاعات، خصوصاً في القطاع الخاص.

البطالة تهدد الشباب والخريجين

ويشير الدنبوس إلى أن البطالة تمثل واحدة من أخطر الأزمات التي تهدد استقرار المجتمع، خصوصاً بين الشباب والخريجين الذين يصطدمون بواقع اقتصادي صعب وفرص محدودة في سوق العمل.

ويلفت إلى تدفق العمالة الأجنبية بشكل غير منظم، مؤكداً ضرورة تنظيم هذا الملف بما يضمن أولوية العامل العراقي، داعياً الجهات الحكومية لتحمل مسؤولياتها في مراقبة تطبيق القوانين العمالية وتعزيز دور النقابات في حماية حقوق العمال.

ويؤكد الدنبوس أن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق يواصل جهوده للضغط باتجاه إجراء إصلاحات في سوق العمل.

ووفقاً لنماذج التداول الاقتصادي العالمي وخبراء الاقتصاد، من المتوقع أن يصل معدل البطالة في العراق إلى 15%.

تشريعات جديدة لدعم العمال

بدوره، ينوه رئيس الاتحاد العراقي لنقابات العمال (نقابة موازية للاتحاد العام)، وليد نعمة، إلى أن قراراً مهماً سيصدر قريباً بخصوص التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين في العراق، مبيناً أن هذا القانون سيشكل نقلة نوعية للعمال ويسهم في تحسين واقعهم الاقتصادي.

ويضيف نعمة، لمجلة «فيلي»، أن الاتحاد العراقي لنقابات العمال حقق بعد عام 2003 إنجازات قانونية عديدة للعمال، منها قانون العمل رقم 37 لسنة 2015، وقانون حماية التنظيم النقابي لسنة 2017.

ويشير إلى أن الاتحاد بصدد إصدار قوانين جديدة تساهم في الحد من العمالة الوافدة وإتاحة الفرص أمام العمال العراقيين، خاصة مع تطور القطاع الخاص، فيما ستسهم المشاريع الاستثمارية في امتصاص معدلات البطالة.

ويؤكد نعمة أن الضمان الاجتماعي أسهم في حفظ حقوق العمال وخلق بيئة عمل آمنة، لافتاً إلى أن هذا القانون حقق قفزات كبيرة، وأصبحت الوظيفة في القطاع الخاص توازي نظيرتها في القطاع العام.

ويشدد نعمة على إيمان الاتحاد بمبادئ العمل الأممي، مع التأكيد على ضرورة وضع ضوابط للعمالة الوافدة، بما يحفظ توازن سوق العمل.

العمال في الميدان.. معاناة يومية بلا ضمانات

وفي السياق ذاته، يؤشر بعض العمال في القطاع الخاص أبرز معاناتهم التي تنحصر بين شح الفرص، وساعات العمل الطويلة، وقلة المردود المالي، وعدم الاستقرار الوظيفي.

وتؤكد هيفاء رجب (30 عاماً) من منطقة بغداد الجديدة، أنها رفضت إدراج اسمها ضمن قانون الضمان الاجتماعي، مشيرةً في حديثها لمجلة «فيلي» إلى أنها لا تستطيع اقتطاع جزء من راتبها الشهري، الذي لا يتجاوز 500 ألف دينار، لصالح الضمان، بسبب كثرة الالتزامات المالية.

وتضيف أن عملها في أحد المحال التجارية يمتد من العاشرة صباحاً حتى العاشرة مساءً، ما يحرمها من ممارسة عمل إضافي يساعدها على سد النفقات.

أما العامل حسن راضي محسن (34 عاماً) من منطقة أبو دشير في بغداد، الذي يعمل في قطاع البناء، فيقول: "في الشهر قد أحصل على فرصة عمل عبر المسطر مرة أو مرتين فقط، ويمتد العمل خلالها إلى أسبوع كامل أحياناً، أو ليوم واحد فقط".

ويضيف، لمجلة «فيلي»، أن عمله شاق للغاية، يبدأ من السادسة صباحاً حتى الثالثة ظهراً، وسط ظروف قاسية كالحر الشديد أو البرد القارس.

ويؤكد حسن أنه لا توجد مراعاة لظروف العمل من قبل أرباب العمل أو "الأسطوات"، ولكن لا خيار أمامهم سوى الانصياع ومواصلة الكفاح من أجل لقمة العيش.

من جهتها، تنوه رسل طالب (23 عاماً)، المتخرجة حديثاً من الجامعة التكنولوجية، إلى أنها لجأت إلى العمل في القطاع الخاص بعد عدم حصولها على فرصة عمل في القطاع العام.

وتضيف، لمجلة «فيلي»، أن هناك تلكؤاً شديداً في تطبيق القرارات المتعلقة بالقطاع الخاص، ومنها الضمان الاجتماعي، مبينةً أن العديد من أصحاب العمل يمتنعون عن تسجيل الموظفين والعاملين ضمن القانون.

وتشير إلى عدم وجود ضمانات لاستقرار العامل في عمله، حيث قد يتعرض للفصل أو الطرد لأخطاء غير مقصودة.

كما تلفت رسل طالب، إلى أن العديد من النقابات والقطاعات العمالية لعبت دوراً جيداً في توفير فرص العمل وتشريع القوانين لموظفي القطاع الخاص، لكنها ما تزال قاصرة عن انتشال آلاف العمال من معاناتهم.

ولشريحة العمال في عيدهم العالمي آمال وطموحات بأن يتساووا مع العاملين في القطاع العام، من حيث تقليل ساعات العمل، وضمان استقرار الوظيفة، وتحسين الأجور.

وفي هذا السياق، تنشر مجلة «فيلي» صوراً متنوعة توثق مشاهد لعمال عراقيين يمارسون مهناً مختلفة وسط أجواء عمل مرهقة.

رئيس الاتحاد العراقي لنقابات العمال:

" قراراً مهماً سيصدر قريباً بخصوص التنظيم النقابي للعمال والموظفين الحرفيين في العراق، مبيناً أن هذا القانون سيشكل نقلة نوعية للعمال ويسهم في تحسين واقعهم الاقتصادي."

سكنته أجاثا كريستي..

منزل تاريخي في بغداد آيل للسقوط

فيلي - خاص:

بشرفته المطلة على نهر دجلة في كرادة مريم بجانب الكرخ من بغداد، ما زال ذلك المنزل القديم والمكتوب على جدرانه "انتبه آيل للسقوط"، شاهداً على تاريخ طويل مر على ذلك الشارع الشهير وسط العاصمة.

تنظر إليه من طابقه الأول فتراه متهدماً ولكن يبدو للمارة الأكثر جمالاً من بين البيوت الموجودة بجواره.

البيت البغدادي الذي سكنته مؤلفة الروايات البوليسية الشهيرة "أجاثا كريستي" كان بمثابة محطة استراحة لها ولزوجها بعد عناء رحلات التنقيب الأثرية في شمال وجنوب العراق.

يوضح مدير عام دائرة التراث العامة في وزارة الثقافة، اياد كاظم، في تصريح خاص لمجلة «فيلي»، قائلاً إن "البيت الذي كانت تقطنه أجاثا كريستي يعود لملكية خاصة، ووفق قانون 55 لسنة 2002 لا يجوز التصرف بالملكيات الخاصة، لذا لا يمكن صرف أموال لصيانة البيت لعدم وجود تبويب قانوني لذلك".

ويضيف: "أما بخصوص استملاك البيت الذي كانت تسكنه كريستي، فقد عرضنا على صاحب الملك أكثر من مرة بيع العقار، لكنه كان يرفض العرض، ويتذرع بأنه هو من سيتولى صيانته وتأهيله".

ويشير كاظم، إلى أن "التواصل مع صاحب العقار مستمر، وآخر تواصل معه كان قبل شهر من خلال مكتب رئيس الوزراء، لكنه يصر على رغبته بعدم بيع البيت والقيام بتأهيله بنفسه بالتنسيق مع منظمات دولية".

وعُرفت الكاتبة الإنكليزية أجاثا كريستي بأعمالها البوليسية التي بلغت 66 رواية و14 مجموعة قصصية قصيرة، وتدور معظم أحداث رواياتها حول الجرائم والمحققين، واتسمت قصصها ببعد تشويقي ملفت.

وكتبت كريستي أطول مسرحية في العالم، بعنوان "لغز الجريمة مصيدة الفئران"، التي عُرضت على مسرح ويست إند عام 1952، ولقبت كريستي بـ"ملكة الجريمة".

وأدرجت موسوعة غينيس للأرقام القياسية كريستي، كأكثر كاتبة روائية مبيعاً في جميع الأوقات، إذ بيعت رواياتها بأكثر من ملياري نسخة.

وخلال إقامتها في بغداد سكنت داراً تركية تركت بصماتها على مخيلة الكاتبة، إلا أن تقادم الزمن وعدم الاهتمام بهذا البيت، أسفر عن تآكل وتصدع أجزاء كبيرة منه، فيما تهدمت أجزاء من السطح أيضاً، وأصبح يمثل خطراً على المارة، وكتبت على جدرانه عبارة (انتبه البيت آيل للسقوط) كتحذير للمارة.

وتقول الناشطة ذكرى سرسم، التي تسكن جوار المنزل الذي كانت تشغله أجاثا كريستي، إن "هذا المنزل مسجل لدى دائرة الآثار، وأن مالكه يخطط لإعادة ترميمه، ويرفض تدخل الجهات المعنية الرسمية في موضوع صيانته وإعادة تأهيله".

وتؤكد لمجلة «فيلي»، أن "الطابق العلوي من المنزل مسقوف بالخشب، وأن بعض الأجزاء تعرضت للتلف والتساقط، حتى بات يمثل خطراً على المارة والمنازل المجاورة له".

ويلفت الباحث الأثري مهدي البديري، إلى أن "أجاثا كريستي، ولدت عام 1890 وتوفيت عام 1976 وهي كاتبة إنكليزية اشتهرت بكتابة الروايات البوليسية وألفت روايات رومانسية قصيرة، وتعد من أعظم مؤلفي روايات الجريمة في التاريخ، وترجمت أعمالها إلى أكثر من 103 لغات".

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "كريستي سافرت إلى الشرق والتقت بزوجها الثاني عالم الآثار ماكس مالون وكانت معه في سوريا والعراق، وانظمت إلى بعثة التنقيب البريطانية في نينوى".

سكنته أجاثا كريستي.. منزل تاريخي في بغداد آيل للسقوط

ويشير البديري، إلى أن "بيت المؤلفة الإنكليزية في بغداد، كان المكان الأفضل لكتابة رواياتها، وقد الهمتها التأملات في هذا البيت أفكاراً للعديد من الروايات التي خطتها بحنكة".

ودفع الطابع الأثري والتحفة المعمارية التي كان يمثلها منزل كريستي، العديد من الكتاب والمثقفين إلى زيارته والكتابة عنه.

ويصف الكاتب الفلسطيني الراحل جبرا إبراهيم جبرا، البيت بأنه من أجمل بيوت العهد العثماني.

وذكر في كتابه "شارع الأميرات" بأن ساحة بيت أجاثا كريستي محفوفة بالأشجار وسط بناء من طابقين، يصعد منها إلى الأعلى بدرج خشبي خارجي يؤدي إلى شرفة ضيقة طويلة تمتد مع الواجهة الداخلية.

بدوره، يؤكد منقب الآثار عامر جنيد، في حديث لمجلة «فيلي»، أن "البيت كان في عشرينيات القرن الماضي يعود للملك علي بن حسين الهاشمي (1879-1935)، شقيق الملك فيصل الأول".

ويضيف، أن "الكاتبة وصفت المنزل في روايتها (موعد في بغداد) وأكدت على أنه بيت الملك".

أما الأكاديمي صباح الناصري، المقيم في فرنسا، فقد أوضح في تدوينه له تابعتها مجلة «فيلي»، أن أجاثا كريستي تحدثت عن دارها البغدادية في نهاية سيرتها الذاتية خلال سردها لأحداث عام 1948.

واضاف، أن "المؤلفة الإنكليزية كانت معجبة للغاية بذلك المنزل التراثي إلى حد أنها كانت ترفض السكن في المنازل الحديثة التي أطلقت عليها كلمة (صناديق)".

ويتابع، أن "أجواء بغداد وأشجار النخيل والهواء المنعش الذي يلامس نهر دجلة جعلت الكاتبة الراحلة تقضي أسعد الأوقات في البيت البغدادي".

وكانت المؤلفة أجاثا كريستي، خصت في نهاية كتابة سيرتها منزلها البغدادي الذي ترك أثراً عميقاً في نفسها، بالقول "كانت لنا دارٍ تركية قديمة في الصوب الغربي لدجلة، وكان الناس يتعجبون من غرابة ذوقنا ومنّ محبتنا لها، ومن رفضنا للسكن في واحدة من هذه الصناديق الحديثة، ولكن دارنا التركية كانت مبهجة، منعشة البرودة بحوشها ونخلاتها التي ترتفع ويمس سعفها أطراف الشرفة".

وتتابع "وكان خلف دارنا غابات نخيل ترويها السواقي، وصرافي بالغة الصغر صنعت من صفائح قصدير، يلعب حوّلها أطفال بمرح وسعادة. وكانت النساء يدخلنها ويخرجن منها وينزلن إلى النهر لغسل صحونهن وقدورهن".

أما مالك البيت الحالي همام القره غولي، فيقول، إن "هذا البيت سكنه العديد من الناس ومنهم أجاثا كريستي حيث سكنته عام 1948، بالإضافة إلى الأمير علي شقيق الملك فيصل الأول".

ويوضح في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "البيت خضع لعمليات بيع وشراء متعاقبة، وأنه اشتراه منذ ثلاث سنوات وينوي ترميمه بعد أن اتفق على ذلك مؤخراً مع السفارة البريطانية في بغداد".

وهناك العديد من المواقع والبيوت الأثرية المملوكة لأشخاص ما تزال طرق امتلاكهم لها مجهولة ولا تُعرف الآلية التي يتم من خلالها بيع وشراء تلك العقارات القديمة، بينما تقف المؤسسات المعنية بالتراث عاجزة عن إعمارها بسبب القوانين التي لا تسمح بالتصرف بالأملاك الخاصة، ما يعني ضرورة إيجاد تشريعات مناسبة تتيح إظهار المواقع التراثية الخاصة بمظهر يعكس أصالتها البغدادية ويجعلها مفتوحة أمام الزوار للتعرف على معالمها وأسرارها الكامنة.

"المؤلفة الإنكليزية كانت معجبة للغاية بذلك المنزل التراثي إلى حد أنها كانت ترفض السكن في المنازل الحديثة التي أطلقت عليها كلمة (صناديق)".

سوق الاستربادي في الكاظمية..

شاهد تاريخي متهالك

فيلي - خاص:

بجوار مرقد الإمامين الكاظميين، شمالي العاصمة بغداد، تظهر ملامح شناشيل متهالكة، فيما يمتد سوق مسقف اسمه "الاستربادي" ويعرف شعبياً بسوق "السربادي"، الذي يعد من أقدم أسواق مدينة الكاظمية، ويعود تاسيسه أواخر القرن التاسع عشر.

ووفق اصحاب المحال الذين يشغلون مواقعم في السوق منذ نحو نصف قرن، فإن السوق تملكه عائلة الاستربادي التركية التي لم تسكن العراق، بل كانت تعتمد على وكيل لها يهتم باملاكها.

وعند سماع "السربادي"، يتبادر إلى الذهن مباشرة، الزي العربي الرجال والعقال والعباءات، ومختلف المستلزمات الرجالية الأخرى، بما فيها المسبحات والخواتم، نظرا لأن السوق اختص بها منذ سنوات طويلة.

ويواجه من يدخل هذا السوق الطويل، الذي يفضي الى مرآب سامراء القديم، إضاءة خافتة تطل من المحال التجارية المنتشرة على جانبي السوق، ومن السقوف شبه المنهارة.

ويؤكد أصحاب محال في هذا السوق، بأن، الدشاديش الرجالية هي الأكثر مبيعا بالنسبة لهم، اذ تبرز انواع شتى منها بالوان مختلفة وفصالات متعددة، ويتم تصنيعها في السوق وتسوق الى جميع محافظات البلاد، فضلاً عن العباءات الرجالية وبعض الكماليات النسائية.

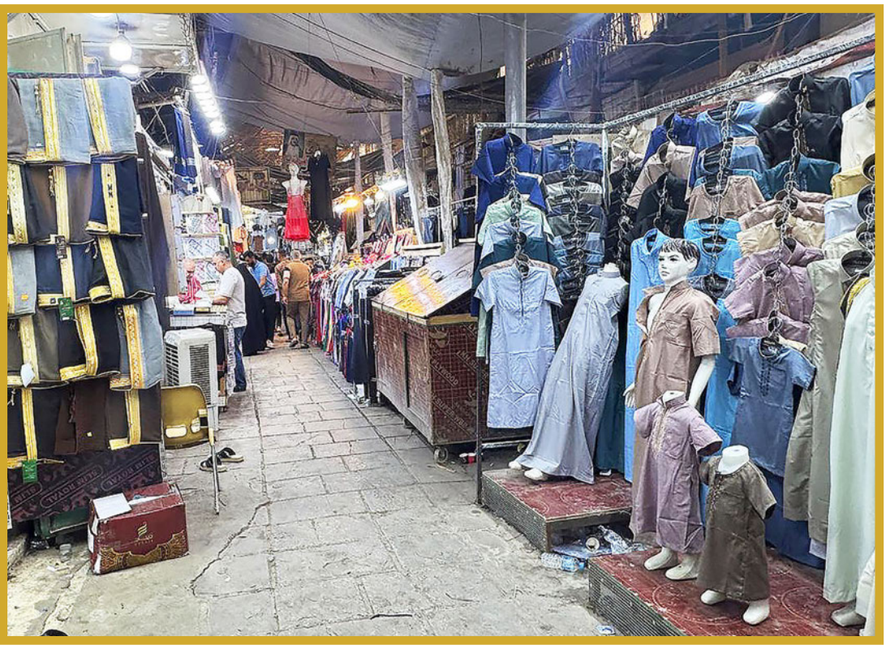

سوق الاستربادي في الكاظمية.. شاهد تاريخي متهالك

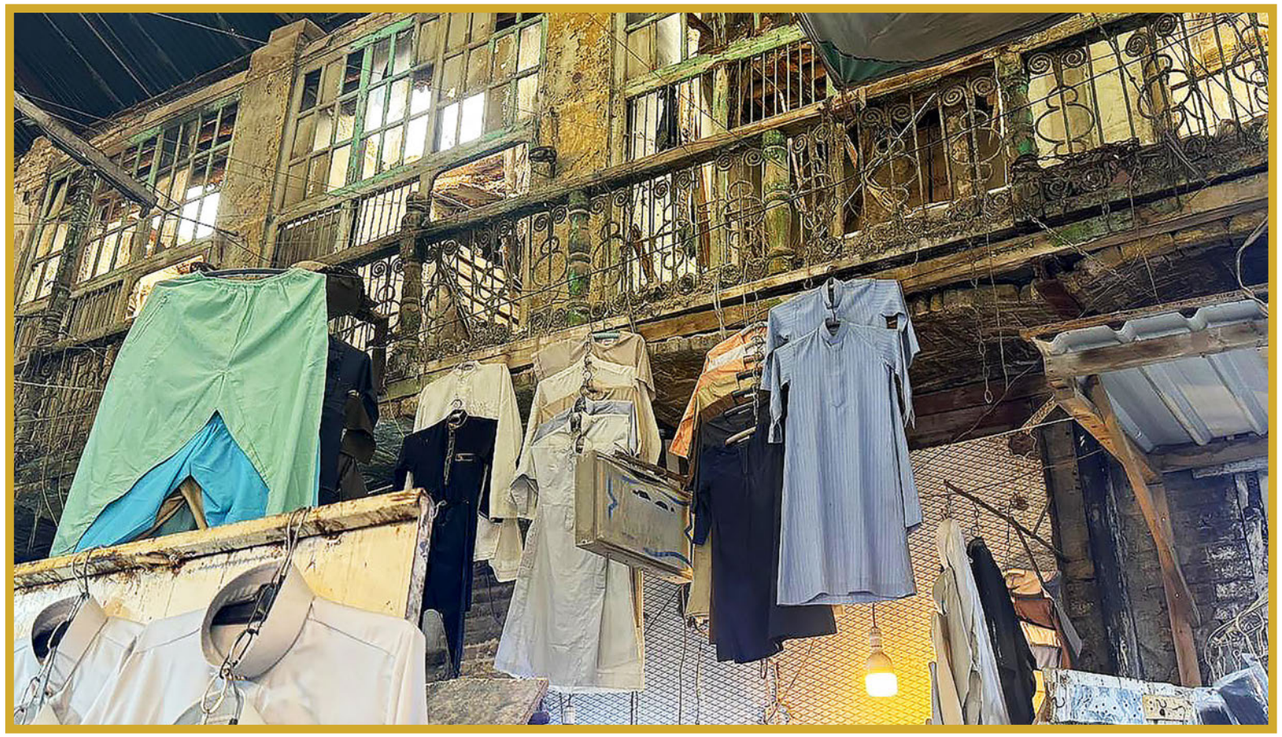

ويقول الحاج هادي المنصوري، وهو من أقدم البائعين بالسوق، إن "بناء السوق بدأ خلال الفترة بين عام 1880-1890، أي في زمن الدولة العثمانية".

ويوضح لمجلة «فيلي»، أن "تسمية السوق تنسب الى عائلة "السربادي" وهي عائلة عثمانية غنية ولها املاك كثيرة".

ويؤكد أنه "في عام 1982، دخل السوق ضمن دائرة التراث، وتوجد حالياً بعض صور السوق في المتحف البغدادي"، مشيراً الى أن "سوق الاستربادي متنوع البضائع، اذ يضم الاكسسوارات وملابس الزي العربي النسائية والرجالية وجميع ما يحتاجه الزائر، كون السوق يقع بجوار الإمامين".

ويلفت المنصوري، إلى أنه "في عام 1980 كانت توجد فوق محلات السوق غرف، تعرف بالمسافر خانه، أي غرف سكن، يسكن بها الزوار الهنود والباكستانيون والإيرانيون، وبعد ذلك سكنها المصريون، لكن هذه الغرف تهالكت بعد عام 1991 وبدأت بالإنهيار".

ويعرب المنصوري عن أمله في أن تتبنى الحكومة مشروع إعادة تأهيل هذا السوق التراثي عبر القيام بحملات ترميم وفق طراز السوق القديم، كي لا تغيب ملامحه التراثية.

بدوره ينوه الحاج حسن شريف القطراني، أحد قدامى الباعة في السوق، أن "الاستربادي مضى على تأسيسه نحو 170 عاماً، وانه بني في زمن الاتراك، وصادره الانكليز خلال احتلالهم العراق".

ويبين القطراني، لمجلة «فيلي»، أنه "كان هناك متعهداً يستلم الايجارات من اصحاب المحال وكانت تتراوح بين 60 الى 70 دينارا سنويا، أما الان فيبلغ الايجار 6 ملايين دينار سنوياً".

وعلى الرغم من تهالك السوق وقدمه، لكنه ما زال حافلاً بالحركة التجارية لوجوده بالقرب من الإمامين الكاظميين، كما يقصده أهالي بغداد لاقتناء الدشاديش والخواتم التي يتميز بها هذا السوق.

ويقول المواطن رضا عبد الصاحب (45 عاماً)، وهو صاحب محل بيع دشاديش في محافظة ذي قار، أن "الكثير من أصحاب المحال في المحافظة يذهبون الى سوق الشورجة الرئيس ببغداد لاقتناء ما تحتاجه محلاتهم، فيما يقصد العديد من اصحاب محال الدشاديش هذا السوق".

ويضيف لمجلة «فيلي»، أن "بضاعة سوق الاستربادي من الدشاديش العربية رائجة للغاية وعليها اقبال كبير في المحافظات من الشباب وغيرهم لما تتميز به من جمالية في القماش واللون".

ويلفت إلى أنه، يقصد السوق بشكل دوري وحسب حاجة محله للتزود بانواع محتلفة من الدشاديش الرجالية التي يرتفع ثمنها قليلا في هذا السوق، "لكنها ذات جودة عالية وتلبي اذواق الكثيرين"، حسب قوله.

فيما يؤكد رياض هادي، وهو صاحب محل في السوق، أن "ثمة قطعة حديدة واحدة تبين أن سوق الاستربادي تم وضع السقف له عام 1915، وهذا يعني ان السوق بني قبل هذا الزمن".

ويستطرد أن "محلي كان في الأصل عبارة عن "خان" ولدى إنهياره، تم العثور على طابوقة كتب عليها عام 1884، في اشارة محتملة الى تاريخ تأسيس السوق، والذي بني من الطين والتبن، لذلك فهو يتعرض للتفاعل مع الامطار".

"في عام ١٩٨٠ كانت توجد فوق محلات السوق غرف، تعرف بالمسافر خانه، أي غرف سكن، يسكن بها الزوار الهنود والباكستانيون والإيرانيون، وبعد ذلك سكنها المصريون، لكن هذه الغرف تهالكت بعد عام ١٩٩١ وبدأت بالإنهيار".

"محلي كان في الأصل عبارة عن "خان" ولدى إنهياره، تم العثور على طابوقة كتب عليها عام ١٨٨٤، في اشارة محتملة الى تاريخ تأسيس السوق، والذي بني من الطين والتبن، لذلك فهو يتعرض للتفاعل مع الامطار".

"في عام ١٩٨٢، دخل السوق ضمن دائرة التراث، وتوجد حالياً بعض صور السوق في المتحف البغدادي"، مشيراً الى أن "سوق الاستربادي متنوع البضائع، اذ يضم الاكسسوارات وملابس الزي العربي النسائية والرجالية وجميع ما يحتاجه الزائر، كون السوق يقع بجوار الإمامين".

تطور الأزياء العراقية التقليدية والمعاصرة

وكيف تعكس الهوية الثقافية والتغيرات الاجتماعية

فيلي - خاص:

تتعدد العوامل التي تؤدي إلى تغير الأزياء التقليدية بمرور الوقت، ويمكن تلخيص أهمها في التأثيرات الخارجية والتعرف عن طريق الاحتكاك بالثقافات الأخرى، سواء عبر التجارة أو السفر أو الحرب أو وسائل الإعلام الحديثة، فيؤدي ذلك إلى تبادل الأفكار و "الموضات"، مما يُدخل عناصر جديدة على الأزياء التقليدية أو يستبدلها.

كما ان التطور التكنولوجي والصناعي اسهم في ظهور تقنيات جديدة في صناعة النسيج والصباغة والحياكة تتيح إنتاج أنواع جديدة من الملابس بتصاميم وألوان متنوعة بعضها مستحدث، مما يغري الناس بتجربتها وتبنيها. وكذلك فان التحولات في أنماط الحياة، مثل الانتقال من الريف إلى المدن، وتغير الأدوار الاجتماعية للجنسين، وزيادة مستويات الدخل، تؤدي إلى ظهور احتياجات جديدة للملابس تعكس هذه التغيرات، فملابس العمل تختلف عن ملابس الاحتفالات، وعن ملابس السوق، وملابس المرأة العاملة تختلف عن ملابس ربة المنزل.

ان ظهور مصممي الأزياء وتيارات الموضة الحديثة يُدخل باستمرار تصاميم جديدة قد تلقى رواجا وتؤثر على الأنماط التقليدية، كما ان الحروب والثورات والتغيرات في الأنظمة السياسية قد تؤدي إلى تغييرات جذرية في المجتمع وبالنتيجة في الأزياء، فقد ترمز بعض الملابس إلى حقب معينة أو أيديولوجيات معينة، اوسمات شعب معين.

و قد تدفع التغيرات المناخية أو اكتشاف مواد جديدة أكثر ملاءمة للبيئة إلى تعديل الأزياء التقليدية لتناسب الظروف الجديدة.

وفي العراق شهدت الأزياء تحولات كبيرة عبر التاريخ، متأثرة بعوامل مماثلة لتلك التي تحدث في العالم، ولكن مع خصوصية السياق العراقي المتنوع فالحضارات القديمة مثل السومرية والبابلية والآشورية تركت بصماتها بحسب المؤرخين على بعض جوانب الزي التقليدي، وإن كانت تفاصيله الدقيقة قد تغيرت بمرور الزمن، يمكن ملاحظة بعض التأثيرات في أشكال التطريز أو استعمال بعض الألوان.

وأدخلت الأزياء الإسلامية عناصر جديدة، مثل العباءة والحجاب، التي أصبحت جزءا

تطور الأزياء العراقية التقليدية والمعاصرة

من الزي التقليدي "المحتشم"، بخاصة للنساء، وفي مدة الاحتلال العثماني، أثرت الأزياء العثمانية على ملابس الطبقات الميسورة والمسؤولين، اذ ظهرت بعض الأنماط المستوحاة من الزي التركي، فيما أدخل الاستعمار البريطاني بعض التأثيرات الغربية، بخاصة في ملابس الرجال من الطبقة المتعلمة والمدنية "الأفندية" مثل البدلات والقبعات.

وفي عصر العولمة ووسائل الإعلام الحديثة تعرض العراق لتأثير كبير من الموضات العالمية عبر التلفزيون والإنترنت، مما أدى إلى تبني كثير من الشباب لأنماط الملابس الغربية "البرمودا" وغيرها.

و مع انتقال كثير من السكان من الريف إلى المدن، بدأت أنماط الملابس الريفية التقليدية تفسح المجال لملابس أكثر عملية وعصرية؛ ومع زيادة مشاركة المرأة في التعليم والعمل، تغيرت ملابسها لتناسب هذه الأدوار الجديدة، مع الحفاظ على بعض جوانب الاحتشام التقليدي.

وتحديدا، كانت الملابس تعكس الطبقة الاجتماعية والاقتصادية. اليوم، ما يزال الوضع الاقتصادي يؤثر على نوعية الملابس المختارة، ولكن هناك أيضا ميل نحو أنماط أكثر عالمية تتجاوز الطبقات في بعض الأحيان.

ويمتلك كل إقليم في العراق أزياء تقليدية مميزة تعكس بيئته وعاداته، على سبيل المثال، تختلف أزياء الجنوب ذات المناخ الحار عن أزياء كوردستان الجبلية، و يتميز الكورد والتركمان والآشوريون والصابئة المندائيون وغيرهم بأزياء تقليدية فريدة تعبر عن هويتهم الثقافية الخاصة، هذه الأزياء تحمل ألوانا ورموزا وتطريزات تميز كل مجموعة، و هناك أزياء خاصة برجال الدين والطقوس الدينية المتنوعة في العراق.

وفي ظل هذا التنوع الغني والتغيرات المستمرة، يبرز تأثير تبدل الملابس على الهوية الثقافية في العراق بشكل خاص، و الحفاظ على التراث يواجه التحدي، اذ انه مع انتشار الموضات العالمية، هناك قلق بشأن تراجع ارتداء الأزياء التقليدية في الحياة اليومية، مما قد يؤدي إلى نسيان بعض العناصر والمهارات المرتبطة بها.

و لا زالت الأزياء التقليدية تحتل مكانة مرموقة في المناسبات الخاصة والأعياد والاحتفالات الوطنية والمحلية، اذ إن ارتداء الزي التقليدي في هذه المناسبات يعزز الشعور بالانتماء والوحدة الثقافية، ويؤكد على الهوية المتميزة لكل مكون من مكونات المجتمع العراقي.

وهناك جهود من قبل مصممي الأزياء والفنانين العراقيين لدمج العناصر التقليدية في تصاميم عصرية، مما يخلق حوارا بين الماضي والحاضر ويحافظ على الهوية الثقافية بطرق مبتكرة وجذابة للجيل الجديد.

و بالنسبة للمكونات العرقية والدينية المتنوعة، تعد الأزياء التقليدية وسيلة قوية للحفاظ على هويتها الثقافية المميزة والتعبير عنها في المجتمع العراقي الأوسع. إن ارتداء الزي الكوردي أو التركماني أو الآشوري في المناسبات العامة يمثل تأكيدا على التنوع الثقافي الذي يميز العراق.

ويواجه العراقيون تحديا في تحقيق التوازن بين تبني جوانب من الموضة العالمية التي يرونها مناسبة وبين الحفاظ على جوهر هويتهم الثقافية التي تتجلى في أزيائهم التقليدية.

ويعكس تبدل اللباس في العراق بشكل واضح التغيرات الاجتماعية التي مر بها، ومن ذلك تراجع النزعة القبلية، ففي بعض المناطق، قد يكون هناك تراجع تدريجي في ارتداء الأزياء التي كانت تميز قبيلة معينة في الحياة اليومية، مع الاتجاه نحو ملابس أكثر عصرية وعامة.

في المقابل، شهدنا اهتماما متزايدا بإبراز الأزياء التقليدية للمكونات العرقية والدينية كشكل من أشكال التأكيد على الهوية في ظل التحديات والتحولات التي يمر بها المجتمع العراقي. وفي مراحل معينة، قد يزداد الميل نحو ارتداء ملابس أكثر تحفظا تعكس القيم الدينية السائدة أو المتزايدة التأثير، فيما يكون تبني الشباب العراقي للموضات العالمية انعكاسا لرغبتهم في الانفتاح على العالم والتعبير عن حداثتهم.

ان الملابس التقليدية التي يتواصل لبسها ولم تندثر كليا بسبب التغيرات، تعد جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية للشعوب، فهي تحمل رموزا ودلالات تاريخية واجتماعية وفنية تعبر عن تراث الأمة وقيمها وعاداتها. وعندما تتغير هذه الملابس، فإن ذلك قد يؤثر على الهوية الثقافية بطرق متنوعة، اذ يؤدي التحول إلى أنماط ملابس عالمية أو حديثة إلى فقدان الرموز والألوان والتصاميم التي كانت تحمل معاني خاصة وتعرف بثقافة معينة. هذا قد يضعف الارتباط بالتراث والتاريخ.

وعندما تتبنى شعوب وقوميات متنوعة أنماطا متشابهة من الملابس، قد يقل التمييز البصري بين الثقافات، مما يجعل من الصعب التعرف على الهوية الثقافية بوساطة المظهر الخارجي، و في بعض الحالات، قد يؤدي تغير الملابس التقليدية إلى إعادة تفسير الهوية الثقافية بدلا من فقدانها بالكامل. يمكن للمصممين والفنانين دمج عناصر تقليدية في تصاميم حديثة، مما يخلق تعبيرًا جديدا عن الهوية يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

و يعكس تبدل اللباس التغيرات الاجتماعية التي تحدث في البلدان، فالملابس ليست مجرد وسيلة لستر الجسد، بل هي أيضا وسيلة للتعبير عن الذات والانتماء والوضع الاجتماعي والمعتقدات والقيم، و في عديد المجتمعات، شهدت ملابس النساء تغيرات كبيرة تعكس تحررهن وزيادة مشاركتهن في الحياة العامة والعمل، فقد تخلت النساء عن الملابس المقيدة والفضفاضة لصالح ملابس أكثر عملية وحرية.

وقد يشير ظهور أنماط ملابس جديدة إلى صعود طبقات اجتماعية جديدة أو تغير في الهرم الاجتماعي. ففي بعض الفترات التاريخية، كانت الملابس الفاخرة حكرًا على الطبقات العليا، في حين أصبح الوصول إليها أسهل مع التطور الاقتصادي، مما أدى إلى تغير في دلالات الموضة.

كما ادى ذلك الى ظهور ثقافات فرعية مثل الهيبيز أو البانك أو الراب غالبًا ما يكون مصحوبًا بأنماط ملابس مميزة تعبر عن قيم هذه المجموعات وهويتها المختلفة عن التيار السائد، مثل مرحلة وملابس " ا لجا ر لس " للرجال و"ميني جوب" للنساء وغيرها ارتبطت بأوقات معينة.

" يؤدي التحول إلى أنماط ملابس عالمية أو حديثة إلى فقدان الرموز والألوان والتصاميم التي كانت تحمل معاني خاصة وتعرف بثقافة معينة، هذا قد يضعف الارتباط بالتراث والتاريخ ".

"تصوير القاعات الامتحانية"
هل ينهي الغش في مدارس العراق؟

فيلي - خاص:

أوضحت وزارة التربية العراقية، انها أدخلت نظم الرقابة الإلكترونية في الامتحانات الوزارية، وان ذلك يهدف إلى تعزيز الأمان وضبط الإجراءات في داخل المراكز الامتحانية.

ولفت المتحدث باسم الوزارة كريم السيد إلى أن "الوزارة نصبت كاميرات مراقبة في المديريات العامة للتربية، يتم رصدها من قبل لجنة خاصة في مركز الوزارة، وتخضع مباشرة لمتابعة وزير التربية واللجنة الدائمة للامتحانات، إضافة إلى اللجان الساندة التي تم إرسالها إلى المديريات العامة".

ان هذا التوجه يثير تساؤلات بشأن مدى شيوع هذا الأسلوب في العالم، وفوائد الكاميرات في قاعات الامتحانات، فهل ان هذه الطريقة متبعة في دول اخرى؟

تستعمل أنظمة المراقبة الإلكترونية في الامتحانات بشكل متزايد في عديد الدول المتقدمة والأنظمة الديمقراطية، بخاصة مع تزايد استعمال الامتحانات الإلكترونية والامتحانات عن بعد، ومع ذلك، هناك اختلافات في مستوى وطبيعة هذه المراقبة. فان الامتحانات الإلكترونية والامتحانات عن بعد، تعتمد فيها عديد الجامعات والمؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة على أنظمة مراقبة إلكترونية (Proctoring software) للامتحانات التي تجرى عبر الإنترنت، تتضمن هذه الأنظمة استعمال كاميرات الويب لمراقبة الطلاب، وتحليل حركة العين، والصوت، ونشاط الشاشة، وحتى استخدام الذكاء الاصطناعي لاكتشاف السلوكيات المشبوهة.

أما المراقبة في القاعات الامتحانية، أي الامتحانات التقليدية التي تجرى في قاعات، فيعد استعمال كاميرات المراقبة شائعا في بعض المدارس والجامعات حول العالم، الهدف الأساسي هو تعزيز الأمن العام ومراقبة السلوكيات في داخل القاعات.

وبرغم فوائدها، تثير أنظمة المراقبة الإلكترونية مخاوف بشأن الخصوصية، و ما يسمى التحيز في الخوارزميات اي أن "الخوارزمية" وهي مجموعة من التعليمات المحددة بدقة (الخطوات) التي تتبعها الآلة (مثل الحاسوب) لحل مشكلة ما أو أداء مهمة معينة، قد تفضل مجموعة معينة من الأشخاص أو المجموعات على حساب مجموعات أخرى، مما يؤدي إلى نتائج تمييزية أو غير عادلة، كما ان الكاميرات وأجهزة الرقابة تؤدي الى الضغط النفسي على الطلاب؛ لذلك، تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيق التوازن بين تعزيز النزاهة وحماية حقوق الطلاب، وغالبا ما تكون هناك لوائح واضحة بشأن استغلال هذه التقنيات.

فما هي الفوائد التي توفرها الكاميرات في الصفوف الامتحانية؟ توفر الكاميرات في الصفوف الامتحانية (سواء كانت للكشف عن الغش أو لأغراض أخرى) عديد الفوائد، سواء أعلنت الجهات المعنية ذلك صراحة أم لا، ومنها ردع الغش، هذا هو الهدف الأكثر وضوحا والأكثر شيوعا، ان مجرد تواجد الكاميرات يمكن أن يردع الطلاب عن محاولة الغش، اذ يعلمون أنهم مراقبون وقد يجري كشفهم.

وفي حال حدوث غش، توفر الكاميرات تسجيلات فيديو يمكن استعمالها للتحقيق في الحالات وتوثيقها، وهذا يوفر دليلا موضوعيا يساعد في اتخاذ الإجراءات التأديبية المطلوبة.

كما يسهم وضع الكاميرات في تعزيز النزاهة والعدالة، اذ تساعد الكاميرات على ضمان تكافؤ الفرص لجميع الطلاب، و تقلل من فرص أولئك الذين يحاولون الحصول على ميزة غير عادلة بوساطة الغش.

كما يجري عن طريق الكاميرات توفير بيئة امتحانية آمنة، إذ يمكن لها أن تسهم في تعزيز الأمن العام في داخل قاعات الامتحانات، ومراقبة أي حوادث غير مرغوب فيها أو سلوكيات غير منضبطة.

و في حالة تواجد خلافات أو شكاوى تتعلق بسير الامتحان أو سلوك الطلاب أو المراقبين، يمكن الرجوع إلى تسجيلات الكاميرات لتوضيح الحقائق وحل النزاعات بشكل عادل وموضوعي.

وفي حين لا يمكن للكاميرات أن تحل محل المراقبين البشريين بالكامل، فإنها يمكن أن تقلل من عبء المراقبة وتساعد المراقبين على التركيز على المهام الأكثر تعقيدا، وكذلك فانها تسهم في تحسين إدارة الامتحانات، اذ يمكن أن توفر تسجيلات الكاميرات رؤى قيمة بشأن سير العملية الامتحانية، مما يساعد الإدارة على تحديد نقاط الضعف وتحسين الإجراءات في المستقبل.

بالنتيجة، حتى لو لم تعلن وزارة التربية والتعليم العراقية صراحة أن الهدف من الكاميرات هو "كشف الغش"، فإن كشف الغش هو فائدة رئيسة ومتوقعة من إدخال نظم الرقابة الإلكترونية في الامتحانات، وان عبارة "تعزيز الأمان وضبط الإجراءات" يمكن أن تشمل ضمنيا منع الغش وضمان نزاهة الامتحانات.

وكثيرا ما تحدث عمليات غش في الامتحانات للمدارس في العراق بشتى مراحلها وقطعا فان عملية الغش عملية مرفوضة وتؤدي الى نتائج سلبية تضر بالعملية التربوية وبالمجتمع عموما.

ان الغش في الامتحانات يعد من الظواهر السلبية التي تؤثر بشكل مباشر على العملية التربوية وتترك آثارا عميقة على الفرد المجتمع؛ ومن أبرز النتائج السلبية لعمليات الغش في الامتحانات، انهيار القيم التربوية والأخلاقية، اذ ان الغش يرسخ مفاهيم خاطئة مثل الكسب السهل وتجاوز القوانين، ويضعف من قيمة الصدق والاجتهاد، ما يؤدي إلى تدهور الأخلاق لدى الطلبة.

كما يتسبب الغش في إضعاف مستوى التعليم، فالطالب الذي ينجح بالغش لا يكتسب المعرفة أو المهارات المطلوبة، ما يؤدي إلى تخريج أجيال ضعيفة علميا وغير مؤهلة لتحمل مسؤولياتها الأكاديمية أوالمهنية.

والغش يهدر مبدأ تكافؤ الفرص، اذ يحصل من لا يستحق على الدرجات العالية، في حين يُظلم المجتهد الذي اعتمد على جهده، و عندما تنتشر ظاهرة الغش، تفقد الثقة في مستوى التعليم والمخرجات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، مما قد يؤثر على مكانة الدولة تعليميا على المستوى المحلي والدولي.

كما ان الغش في الامتحانات قد يكون بداية لمسار من الفساد، اذ يعتاد الفرد على الخداع والتحايل، مما يمهد الطريق لممارسات غير نزيهة في سوق العمل والحياة العامة؛

والشخص الذي تخرج بالغش غالبا ما يفتقر إلى المهارات والمعرفة الحقيقية، مما يجعله عنصرا غير منتج في المجتمع ويؤدي إلى راجع الأداء في ميادين العمل المتنوعة، وحينما يعتاد الطلبة على الغش وغياب المحاسبة، يفقدون الإحساس بالمسؤولية تجاه البلد، ويقل احترامهم للأنظمة والقوانين، مما ينعكس سلبا على الاستقرار المجتمعي؛ وبالنتيجة فان الغش لا يعد فقط سلوكا مرفوضا تربويا، بل هو مشكلة مجتمعية خطيرة تتطلب تعاونا من الأسرة، المدرسة، والمؤسسات الحكومية لمعالجتها من جذورها ونشر ثقافة النزاهة والاعتماد على النفس.

الصيدلاني الذي لوّن الأنبار..

نايف الآلوسي يحوّل فنه إلى مشروع وهوية

فيلي - خاص:

من صيدلية الحياة إلى صالة الفن، ومن تشريح الجسد إلى رسم ملامح الجمال، ينسج الفنان نايف الآلوسي مسيرة فريدة تمزج بين الدقة العلمية والحس الإبداعي، فهو صيدلاني بالاختصاص، لكنه بالفن اختار أن يروي حكاية مختلفة؛ حكاية بدأت بموهبة صغيرة في جدران المدارس، وتحوّلت لاحقاً إلى هوية بصرية تلوّن وجه الأنبار.

في لوحاته، كما في حياته، مزج الآلوسي بين العلم والخيال، بين التشريح والظل، بين اللون والرمز، لم يكن الفن بالنسبة له مجرد هواية، بل مشروعاً متكاملاً يعكس روحه وبيئته، ويقدم للأنبار وجهاً جميلاً يستحق أن يُرى ويُحتفى به.

البداية من جدران المدرسة

يروي نايف الآلوسي لمجلة «فيلي»، رحلته مع الفن التي قال إنها بدأت في المرحلة الابتدائية، حين لاحظ معلموه موهبته وحرصوا على عرض أعماله على جدران المدرسة لسنوات، هذا التقدير المبكر منح الطفل دافعاً للتميز، ليزرع في داخله الثقة بمسار اختاره بقلبه.

ورغم أنه درس الصيدلة لاحقاً، فإن تلك الدراسة أهدته معرفة دقيقة بتفاصيل الجسد، عبر مادة التشريح التي أثرت إدراكه لتوزيع الضوء والظل، أما التأثير الفني الأعمق، فقد كان فطرياً وخارج قاعات الجامعة.

فن الديكور

في سبعينيات القرن الماضي، وفي ظل انفتاح نسبي على العالم، قرر نايف خوض تجربة جديدة، مشيراً إلى افتتاح أول مكتب ديكور وتجميل مبانٍ في الأنبار، وفي ذلك الوقت، كانت ثقافة الجمال في المباني تقتصر على "الصبغ"، لكن وجود عمالة عربية أدخلت فنون الجبس وغيرها من التفاصيل الجديدة، مما ألهمه بدمج الديكور والرسم في مشروعه الريادي.

ورغم ضعف الإقبال في البداية وصعوبة إقناع الزبائن، استمر الألوسي، مقتحماً سوقاً غير مهيّأ، حتى بدأ المجتمع الأنباري في التسعينيات يستوعب فكرة أن الجمال يمكن أن يكون جزءاً من تفاصيل المكان، لا رفاهية زائدة.

يرى نايف أن النقابات في العراق، خاصة في المحافظات، لم تقدم دعماً حقيقياً للفنانين، بل كانت عبئاً إضافياً، فالموهبة

بالنسبة له، أصدق وأعمق من الشهادات، ومن هنا، طوّر مهاراته بالرسم والجبس والديكور من خلال المطالعة الذاتية، دراسة كتب الفن وتاريخه، وتمارين لا تتوقف، ولعل أبرز دافع له، كان تحويل الفن إلى عمل تجاري مجز دون أن يفقد روحه الإبداعية.

هوية بصرية انبارية

يرى الألوسي أن الفنان الفطري أصدق من الأكاديمي لأنه لا يتقيد بإطار، بل يعبر عن رؤيته بحرية، وهو نفسه يجد في البيئة الأنبارية بصحرائها ونواعيرها وخيولها وفراتها، عناصر غنية للإلهام والرسم، هذه الصور لم تكن مجرد مشاهد جميلة، بل انعكاس لهويته الشخصية والجمعية.

وفي أعماله، يوظف الألوسي، كل المواد حتى التراب لخلق تشكيلات فنية، مؤمنا بأن لكل لون مكانه وزمانه، أما الرموز الأنبارية، فتتكرر في لوحاته كأثر من جذور لا تنفصل عن روحه.

ورغم قلة المعارض وعدم وجود صالات عرض أو بيع فني في الأنبار، لم يرَ الألوسي في ذلك عائقا بقدر ما هو تحدٍ، وهو يرى أن الذائقة الفنية تطوّرت نسبيا، خاصة في المناطق الغربية ذات الجذور التاريخية العميقة مثل هيت وحديثة، مقارنة بمراكز المدن الحديثة كالرمادي والفلوجة.

من القصور الرئاسية إلى سينما الرمادي

على صعيد المشاريع، نفذ نايف أعمال ديكور وفن في قصور رئاسية، وفلل، وسينما الرمادي، ومطاعم معروفة في بغداد، وهي تجارب يرى أنها تركت بصمة فنية وجمالية، رغم أن الشهرة لم تكن هدفه الأول.

وعن المعارض، يستعد الألوسي قريبا لإطلاق معرضين فنيين، سيكونان بمثابة تتويج لمسيرة فنية امتدت لعقود، ونمت خارج أسوار المؤسسات التقليدية.

"الفنان الفطري أصدق من الأكاديمي لأنه لا يتقيد بإطار، بل يعبر عن رؤيته بحرية، ويجد في البيئة بصحرائها ونواعيرها وخيولها وفراتها، عناصر غنية للإلهام والرسم".

نصيحة من قلب التجربة

للجيل الجديد، يوصي نايف الألوسي بالرسم، لا فقط كفن، بل كعلاج نفسي ومجال للتركيز والانضباط والابتعاد عن مظاهر التشتت والانحراف. يؤمن أن الجيل اليوم أكثر وعيا بفعل الانفتاح التكنولوجي، لكنه يحتاج إلى توجيه نحو الجمال.

في يومه، لا يسير الألوسي وفق جدول صارم؛ هو فوضوي باعترافه، يعيش بين أسرته وألوانه، بين الدهانات واللوحات، وبين شغف دائم بالسفر والصيد والتصوير، هكذا هو نايف الألوسي: فنان فطري بنفس علمي، صيدلاني بفرشاة، حوّل الفن إلى حكاية أنبارية تستحق أن تُروى.

هل يلحق الفن العراقي بالفن الرقمي والذكاء الاصطناعي في العالم؟

فيلي - خاص:

لقد فتحت التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي آفاقا جديدة للفنانين لم تكن ممكنة في الماضي. يمكن للفنانين الآن إنشاء أعمال فنية معقدة ومتطورة بسهولة أكبر، واستكشاف أساليب جديدة، ودمج عناصر متنوعة بطرق مبتكرة.

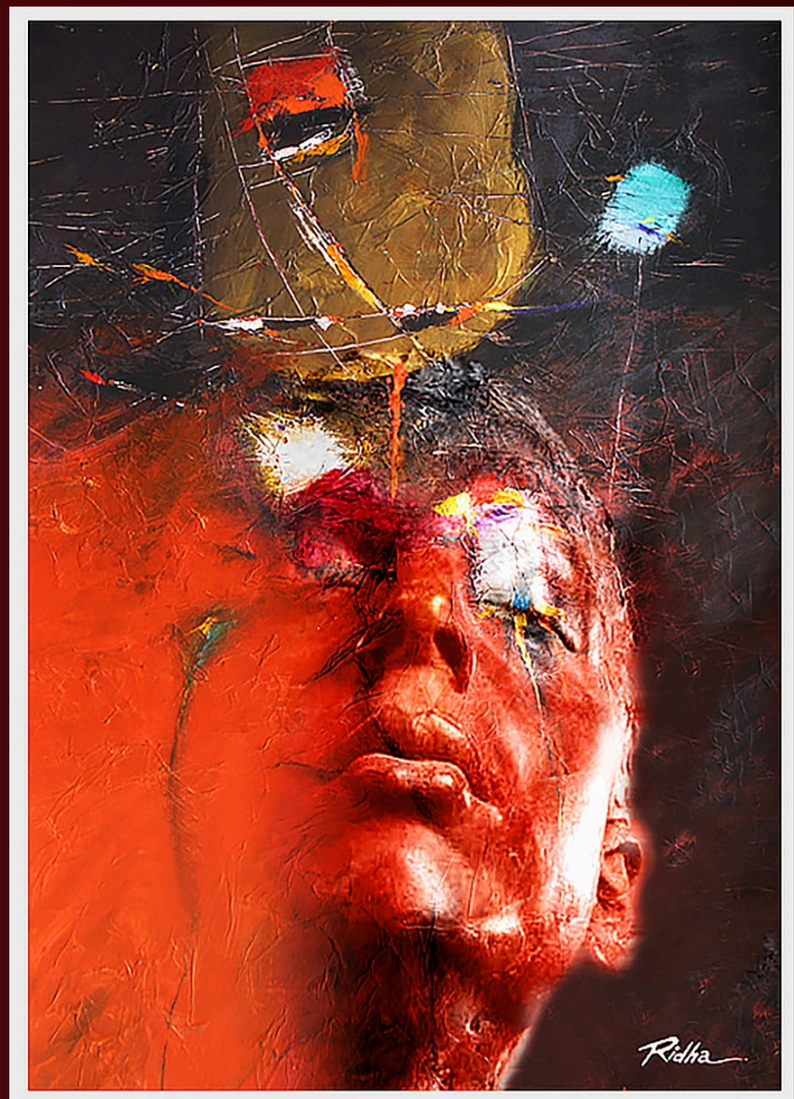

وكالعادة فان البلدان المتقدمة تسبقنا في استغلال التقدم العلمي المتسارع الجديد على صعيد الذكاء الاصطناعي، فيما تدرك بلداننا اهمية تلك التطورات في وقت متأخر.
وعلى الصعيد العالمي شهدنا ظهور أنواع فنية جديدة، اذ أدت هذه التقنيات مثل فن الذكاء الاصطناعي، والفن التوليدي، وفن الوسائط المتعددة التفاعلي، الى توسيع تعريف الفن نفسه.
كما أسهمت الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تسريع وتيرة الإنتاج الفني وتسهيل نشر الأعمال الفنية على نطاق واسع عبر الإنترنت والمنصات الرقمية، حتى انها تتسارع الآن ليتمكن المبدع على صعيد الكتابة والفنون الابداعية من طبع منتجه مباشرة من منزله متجنبا مشكلات ومعرقلات دور النشر.
وتتيح التقنيات الجديدة للفنانين التفاعل مع جمهورهم بطرق جديدة، مثل إنشاء أعمال فنية تفاعلية أو استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل ردود فعل الجمهور وتطوير أعمالهم بناء على ذلك.
و يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في الفن أسئلة بشأن حقوق الملكية الفكرية، وأصالة الأعمال الفنية، ودور الفنان البشري في العملية الإبداعية، إلا انه يتقدم باستمرار وتتوسع وتتعزز قاعدة مستخدميه، وهذا دليل على نجاحه.
وفي العراق على وجه الخصوص يتواجد اتجاه يتصاعد تدريجيا للحاق بمنجزات التقدم العلمي على هذا الصعيد؛ إذ يشهد البلد اهتماما متزايدا بالفن الرقمي، وهناك فنانون عراقيون بدأوا فعلا في استكشاف هذه التقنيات ودمجها في أعمالهم، وقد جرى تنظيم معارض فنية رقمية في بغداد، مما يدل على هذا التوجه.
و يمكن للفن الرقمي والذكاء الاصطناعي أن يوفر للفنانين العراقيين أدوات جديدة للتعبير عن هويتهم الثقافية وتراثهم الغني المتنوع، بطرق معاصرة وجذابة للجمهور العالمي.
و قد يواجه الفنانون في العراق تحديات تتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية المطلوبة لإنتاج ونشر الفن الرقمي والذكاء الاصطناعي على نطاق واسع.
و كما هو الحال في العالم، يثار في العراق نقاش بشأن دور التكنولوجيا في الفن، وما إذا كانت الأعمال الفنية التي يجري إنشاؤها بمساعدة الذكاء الاصطناعي يمكن عدها "أصيلة" بنفس معنى الأعمال الفنية التقليدية.
ومن المتوقع أن يستمر تأثير الفن الرقمي والذكاء الاصطناعي في النمو في العراق؛ و مع تحسن البنية التحتية وزيادة الوعي بهذه التقنيات، قد نشهد مزيدا من الفنانين العراقيين الذين يتبنون هذه الأدوات لإنشاء أعمال فنية مبتكرة وفريدة من نوعها؛ و يمكن أن يسهم ذلك في إثراء المشهد الفني العراقي وربطه بالاتجاهات الفنية العالمية المعاصرة.
وكانت "الجمعية العراقية للفن الرقمي" التي تأسست عام 2021 من قبل مجموعة

هل يلحق الفن العراقي بالفن الرقمي والذكاء الاصطناعي في العالم؟

من الفنانين التشكيليين العراقيين، قد نظمت وبالتعاون مع دائرة الفنون العامة في وزارة الثقافة والسياحة والآثار و تحت عنوان "الفن الرقمي - رؤية معاصرة "، المعرض الفني الرقمي، بمشاركة اكثر من ثلاثين فنانا تشكيليا، بواقع نحو خمسين لوحة اختلفت في وسائل التعبير واتفقوا في الأسلوب التقني الرقمي.

وزير الثقافة والسياحة والآثار أحمد فكاك ، قال في افتتاح المعرض ان "الفن الرقمي ظاهرة حضارية ثقافية فنية جديدة تزور مبنى وزارة الثقافة والسياحة والآثار، لأول مرة نشاهد اهتماما كبيرا من الفنانين وهم حريصون على تقديم لوحات جسدت مختلف نواحي الحياة، ومثلت نقلة نوعية، مستخدمين الفرشاة الافتراضية بدل اليدوية".

أما رئيس الجمعية العراقية للفن الرقمي، سامي الربيعي، فقد قال انه في ظل التحولات العالمية بشتى المجالات أصبحنا نعيش على التقنية الرقمية، اذ لم يعد الفن الكلاسيكي القديم يواكب هذا العالم، لا سيما في الفن التشكيلي، مضيفا القول "يجب أن نخرج من صندوق الماضي ونعيش عصرنا الحالي ضمن هذا المنطلق، شكلنا الجمعية العراقية للفن الرقمي، وكانت البداية تأسيسا عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، من خلال ثلاثة فنانين، اتفقوا بنشر أعمالهم الفنية الرقمية، وكانت المفاجأة خلال سنة بلغ عدد الاعضاء 1800"، مبينا ان على المثقف أن يعيش عصره ولا يبقى حبيس أفق ضيقة ومحدودة في الماضي، بحسب تعبيره، وموضحا: أن الفن الرقمي اصبح فن العصر يختصر الجهد والوقت للفنان ويستعمل الفرشاة والألوان الافتراضية، مشددا على أهمية تعريف الجمهور به عن طريق التواصل في إقامة المعارض الخاصة بهذا الفن الجميل، بحسب تعبيره.

وشدد فنانون عراقيون آخرون على أهمية الارتباط بالعصر الرقمي، وفي هذا يقول الفنان إحسان علي، الذي شارك في ثلاثة أعمال اختلفت مضامينها بين رسم التجريد

أحمد فكاك البدراني
وزير الثقافة والسياحة والآثار

سامي الربيعي
رئيس الجمعية العر اقية للفن الرقمي

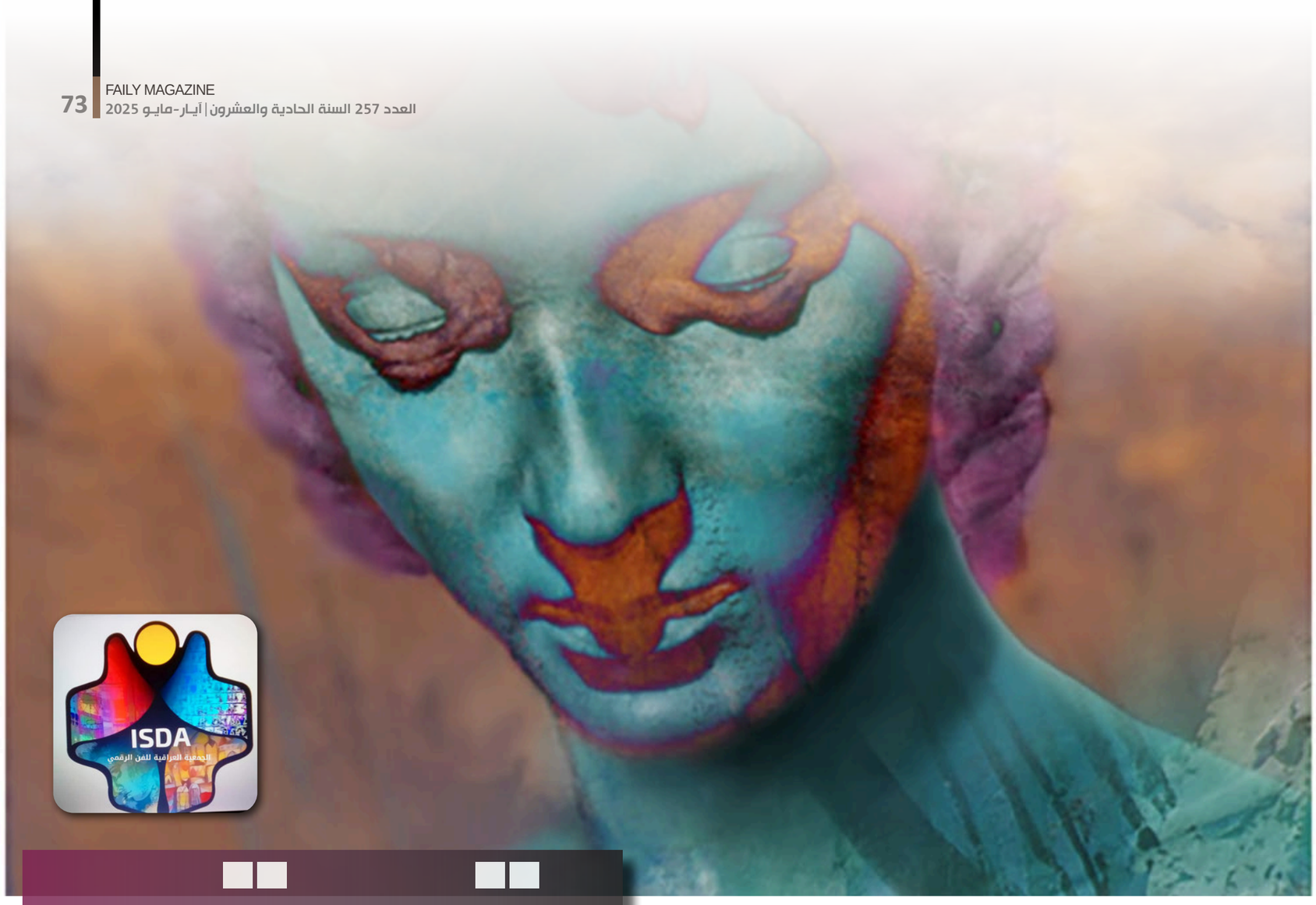

"على المثقف أن يعيش عصره ولا يبقى حبيس أفق ضيقة ومحدودة في الماضي، الفن الرقمي اصبح فن العصر يختصر الجهد والوقت للفنان"..

"التقنية استطاعت أن توفر الجهد وتختصر الوقت والكلف المادية والحاجة إلى الأدوات المستخدمة، التي كنا نبحث عنها سابقا عند الشروع بعمل لوحةً" ..

والواقع "التقنية استطاعت أن توفر الجهد وتختصر الوقت والكلف المادية والحاجة إلى الأدوات المستخدمة، التي كنا نبحث عنها سابقا عند الشروع بعمل لوحة".

وعد الفنان سعد الطائي المعرض الفني الرقمي، إضافة جديدة في عالم التشكيل، كونه جعل التكنيك أو الابتكارات الحديثة المتطورة، تخدم الفن والفنان، لتقديم ما بذهنه من أفكار وتطويرها بشكل تقني، وهذا يحسب للفنان وليس الى الآلة التي تنتج اللوحة، على حد وصفه.

وفي خضم ذلك يجري ايضا افتتاح معارض اكاديمية تتعلق باستغلال تطور التقنيات المستحدثة في شتى شؤون الحياة وبضمنها الفنية، فقد افتتح رئيس جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عباس محسن البكري معرض برمجيات تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الذي نظمته كلية معلوماتية الأعمال.

وضم المعرض مشاريع برمجية شارك فيها طلبة الكلية بجميع مراحلها ومن كلا القسمين، بإشراف مباشر من أساتذة الأقسام العلمية، اذ تناولت المشاريع حلولا مبتكرة قائمة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والأمن السيبراني، عكست مدى تفاعل الطلبة مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

وشدد البكري في اثناء تجواله في المعرض على أهمية دعم الطاقات الشابة وتشجيعها على الابتكار والإبداع في مجالات البرمجة والذكاء الاصطناعي، مشيدا بالمستوى العلمي للمشاريع المشاركة لطلبة الكلية، فيما ثمنت عميدة الكلية نغم حامد، جهود الطلبة والمشرفين، مشيرة إلى أن الكلية مستمرة في دعم المبادرات والفعاليات التي تعزز المهارات التطبيقية وتربط الجانب الأكاديمي بالواقع العملي.

لقد دعا الفنانون التشكيليون العراقيون ابان تأسيسهم الجمعية العراقية للفن الرقمي وتشكيل هيأتها الادارية الى الارتقاء بالفن الرقمي الذي يمثل روح العصر ويتجاوز عالم المظاهر، ويقف على عتبة عالم المعرفة والعلم، بحسب عضو الجمعية الفنان التشكيلي العراقي فاضل ضامد، وهو خريج اكاديمية الفنون الجميلة في بغداد عام 1980 شارك في معظم المعارض الفنية التي اقيمت في بغداد وفي المحافظات و شارك في معرض مدينة مينوسيتا الامريكية عام 2008، الذي اوضح ان «الحاجة باتت ملحة لتجاوز مراحل مضنية ومتعبة لبناء اللوحة المتخيلة»، لافتا الى أن «وسائل التعبير تنوعت انطلاقاً من معطيات عصر التكنولوجيا الرقمية مع تراجع الاهتمام بالأساليب القديمة وتحرر الفنان من العوائق التي جعلت الفنان التشكيلي حبيس أفق ضيق ومحدود».

ونوه الى ان الجمعية تعمل للانتقال نحو فن تشكيلي رقمي معاصر يواكب التطور، وغاية الجمعية ايضا استقطاب الشباب ونقل الفن التشكيلي العراقي نحو آفاق عالمية، على حد قوله.

من الصمون إلى العالمية..

قصة عراقي تحدى الصعاب وحصد الذهب

فيلي - خاص:

في أحد أحياء مدينة الناصرية البسيطة، مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق، وبين أزقتها المزدحمة بالحياة اليومية، نشأ الشاب حسين محمد صلوي، من مواليد 25 ديسمبر/كانون الأول 1999، في كنف عائلة من الطبقة المتوسطة، لا تمتلك خلفية رياضية تُذكر.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة، شق صلوي، طريقه بعزيمة نحو العالمية في رياضة الكيك بوكسينغ، بنظام K-1، في فئة وزن 54 كغم، متحدياً الواقع المرير ومصاعب الحياة.

وبدأت رحلة حسين صلوي، الرياضية في عام 2016، حين اختار فنون القتال سبيلاً لتحقيق حلمه بالانضمام إلى المنتخب الوطني العراقي، وتمثيل محافظته، ذي قار، في البطولات الكبرى.

يقول حسين في حديثه لمجلة «فيلي»: "في كل إعداد رياضي كنت أقاتل المعركلات لأحقق ما كان يوماً حلماً". ورغم أن بداياته اقتصرت على تحقيق ميداليات فضية وبرونزية، إلا أن طموحه لم يعرف حدوداً، ورفض أن يكون ذلك هو السقف لطموحه.

غياب حكومي.. وحضور الإرادة

في ظل غياب تام للدعم المادي والمعنوي من الجهات الحكومية، قرر حسين أن يعتمد على نفسه، فقد تكفل بكامل مصاريف معسكراته وتدريباته، متنقلاً بين المدن، حتى وصل إلى محافظة السليمانية في إقليم كوردستان، حيث خاض نزالات مع أبطال عالميين، متحملاً مشقة السفر والتدريب والغربة، دون أن يتخلى عن عمله كخباز في أحد أفران الناصرية.

ويضيف حسين، أن عام 2022 كان مفصلياً في مسيرته، إذ توج بلقب بطولة السوبر، وأثبت استحقاقه لارتداء قميص المنتخب الوطني، ثم في العام التالي، أحرز المركز الأول في البطولة العربية ممثلاً العراق، إلا أنه عاد دون استقبال أو تكريم من أي جهة رسمية، سواء وزارة الشباب والرياضة أو الحكومة المحلية في ذي قار.

ورغم هذا التجاهل، لم تنطفئ شعلة الطموح في داخله، ففي 2024، شارك في بطولة العالم في تركيا، وبإمكانيات محدودة ودون إقامة معسكر تدريبي، حقق المركز الخامس بجهوده الذاتية فقط.

إنجاز تاريخي

ولم يتوقف حسين، عند ذلك، ففي عام 2025، أثبت من جديد أحقيته بتمثيل العراق، وحافظ على مكانه في المنتخب الوطني عبر التصفيات المحلية، بعدها جاءت اللحظة الذهبية حين شارك في بطولة العالم في بانكوك، عاصمة تايلند، وهناك كتب اسمه بأحرف من ذهب، بعد أن توّج بالميدالية الذهبية، محققاً إنجازاً تاريخياً للعراق.

كما يتابع حسين، حديثه قائلاً إنه "من يبدأ بدون دعم، يُبنى بقوة لا تقهر"، مبيناً أنه "عاش سنوات يتنقل بين حرارة أفران الخبز وضغط الحلبة، في ظل غياب شبه تام للدعم الرسمي، وبراتب لا يتجاوز 150 ألف دينار عراقي شهرياً يُصرف أحياناً، ويُحجب في أحيان أخرى".

حسين، رفع اسم العراق عالياً في المحافل الدولية، مؤمناً بأن العزيمة والإصرار أقوى من كل الظروف.

رفيق رقمي أم خطر خفي؟..

الذكاء الاصطناعي يدخل عالم الفتيات من أوسع أبوابه

فيلي - خاص:

كل ليلة تخلو رسل هادي في غرفتها لتحادث "chatgpt" الذي أصبح صديقها الدائم، تنفرد في عزلتها لتسأله عن العديد من مشاكلها العاطفية والشخصية.

رسل هادي (20 عاماً) لم تعد تكترث لآراء المحيطين بها من زملاء وزميلات في الكلية، ولا تثق إلا بالتكنولوجيا الرقمية، إذ تعتبر الذكاء الاصطناعي "الواحة الخضراء والقوة" التي تمتلك مفاتيح الحلول لجميع ما تعاني منه.

وتؤكد هادي، وهي طالبة بكلية التربية الرياضية، أن جملة من الأسباب المهمة تدفعها دوماً لمحادثة الذكاء الاصطناعي كل ليلة، حتى أنها لم تعد تستغني عنه في طرح همومها عليه، لإيمانها بقدرته على مساعدتها في دراستها وأمورها الحياتية المختلفة.

وتضيف في حديثها لمجلة «فيلي»، أن "استخدام الذكاء الاصطناعي آمن للغاية، فهو من جهة لا يكذب ويكون صادقاً في نقل المعلومة، ومن جهة أخرى لا يفشي أسراري الخاصة، إضافة إلى أنني لا أجد حرجاً للبوح له بجميع ما أريد دون خوف أو تردد".

وتشير إلى أن "الذكاء الاصطناعي أصبح صديقي المفضل وأنا ألوذ به من صخب الواقع وأزماته اللامتناهية، فهو لا يضجر من أسئلتي وحديثي الذي قد يتجاوز الأربع ساعات ليلياً".

وبات الذكاء الاصطناعي يشغل أوقات الشباب والمراهقين، وبخاصة الفتيات، إذ يطرحون عليه الأسئلة التي تتعلق بحياتهم ومشاكلهم، ويعملون بكل ما يوجههم به، ويستندون إلى معلوماته وكأنها نصوصاً علمية لا سبيل للشك بها.

ويتسهلك الذكاء جهود وأوقات الشباب

ويجعلونه يفكر بدلاً عنهم، وينسخون أحاديثه ويصدقونها دون أدنى تأمل.
كما أن البعض منهم استعان به في التمارين الرياضية حيث يقدمون للذكاء الاطصناعي معلومات عن العمر والوزن والطول وطبيعة التمارين التي يرغبون بها سواء كانت للرشاقة أو لبناء الأجسام، وبالتالي يزودهم الذكاء الاصطناعي ببرنامج تمارين وفقاً لمعلوماتهم، إلى جانب برنامج غذائي.
وعلى شاكلة رسل هادي، هناك الفتاة "ختام" ذات السبعة عشر ربيعاً، والتي تفرط في استخدام الذكاء الاصطناعي الذي تراه يغنيها عن شرح المدرس ومراجعة المواد الدراسية.
تقول ختام لمجلة «فيلي»، إنها تستوعب الدروس من الذكاء الاصطناعي أكثر من المدرسين ومن قراءة المنهج.
وتضيف "أنا لا أنهي محادثتي مع شات الذكاء الاصطناعي إلا بعد أن أكون قد فهمت كل ما يتعلق بالدرس، خاصة وأن الذكاء يزودني بالعديد من الأمثلة".
وتنوه ختام، إلى أن "استخدامي للذكاء يتجاوز الدراسة، فقد أصبح لصيقاً بي، بل أنني أستفتيه حتى في الحوادث والمواقف التي أشاهدها في المدرسة والشارع، وأعرض عليه كل ما يدور من حوارات داخل أسرتي".
ولا يوجد وقت محدد لاستخدام ختام لشات الذكاء الاصطناعي، فهي وفق ما تقول، تستخدمه طوال الليل والنهار، وتسأله عن كل شيء.
وتواصل "هذه التكنولوجيا الرقمية ساعدتني أيضاً في ترميم علاقتي العاطفية، ودفعتني لتجنب بعض الأشخاص".
ويؤكد باحثون، أن الذكاء الاصطناعي جعل كثيرون لا يتعاملون مع الواقع ولا مع الأشخاص الحقيقيين، وهذا ماسيؤدي بمرور الزمن إلى العزلة والاكتئاب.
وبهذا الخصوص يقول أستاذ علم النفس في جامعة بغداد، أحمد الذهبي لوكالة سفق نيوز، إن "كثيراً من الشباب والمراهقين وبخاصة الفتيات، يحاولون التحدث مع الذكاء الاصطناعي بحثاً عن حلول لمشاكلهم العاطفية والاجتماعية والنفسية عبر دردشة الشات".
يؤكد الذهبي، أن "استخدام هذه التقنية الرقمية ينطوي على أضرار نفسية قد تؤدي إلى الاضطرابات لأن الذكاء الاصطناعي لن يعطي الحلول لشخص يعيش في واقع وبيئة اجتماعية معينة لها تاثيرات مختلفة عن غيرها".
وينوه إلى أن "الغاية من هذه البرامج ليس لجعل الناس سعداء، بل لجعلهم متعلقين بهذه البرامج لأطول وقت ممكن، حتى يصبح استخدام الأجهزة اللوحية والذكاء الاصطناعي إدماناً عند الأفراد".
ويشدد الذهبي على "ضرورة توخي الحذر في التعاطي مع الذكاء، سواءٍ كان ذلك في مجال البحث عن حلول للمشاكل الخاصة، أو في مجال الدراسة الأكاديمية، وعدم تلقف المعلومات التي يلقيها الذكاء الاصطناعي من دون مراجعة وتدقيق".
ويلفت إلى أن "انتشار مواقع التواصل والتكنولوجيا الرقمية دفعت كثيرين إلى التقوقع وعدم التواصل الحقيقيين مع الواقع والأشخاص الحقيقيين واستبدلوا ذلك بحياة وعلاقات افتراضية، وأصبح تفاعلهم ينحصر بالشاشة الصغيرة وحسب".
وعلى الرغم من ذلك فلا يخفى الدور الإيجابي الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في إضاءة العديد من المفاصل الدرسية وتزويد الأفراد بالمعلومات، وهو بذلك يعد عاملاً مساعداً في البحوث خلال وقت قصير للغاية.
ويرى الخبير التقني حسنين المزروع، أن "شات ال جي بي تي، هو عبارة عن محرك البحث غوغل لكنه متطور ومعبأ بكم كبير جداً من المعلومات في شتى العلوم والمعارف".
ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»، أنه "حين يتم البحث عن أية مدينة أو أي معلم من المعالم أو أي حقل معرفي، نجد هناك علماء وباحثون يدلون بمعلوماتهم حول الموضوع محل البحث".
ويشير "إذا كان البحث مثلاً يتعلق عن مدينة أو معلم حضاري، فهناك أشخاص كثيرون يعرضون تجاربهم وزياراتهم لهذه المدينة أو ذلك المعلم ويسجلون ملاحظاتهم، وبدوره يقوم الذكاء الاصطناعي بجمع كل ما كتب عن هذه المدينة أو ذاك المعلم ويستخرج المعلومات الأكثر تشابهاً ويقدمها للباحث".
ويلفت المزروعي إلى أن "الذكاء الاصطناعي مفيد للغاية كونه يقدم المعلومة ويختصر الزمن الذي يستغرقه البحث، بينما يقوم هذا الذكاء بتزويدنا بالمعلومة خلال لحظات، وخاصة في مواضيع البحوث والدراسات الأكاديمية".
إلا أنه ينبه إلى أن برامج الذكاء الاصطناعي كغيرها من برامج الشبكة العنكوتية يمكن استخدامها سلباً وإيجاباً على وفق رغبة ووعي المتصفح.
ويسعى الذكاء الاصطناعي بطبيعته إلى معرفة سلوكيات البشر وأنماط تفاعلهم، بغية زيادة مستويات الارتباط والتفاعل مع المستخدمين عبر تلبية بعض رغباتهم النفسية الكامنة في الاستماع إلى الثناء والإطراء.
ويأتي هذا البرنامج ضمن فلسفة نفسية وتجارية تهدف إلى إبقاء المستخدم مرتبطاً ومتصلاً بالتقنية لأطول فترة ممكنة لتحقيق أهداف تجارية.
ويحذر باحثون وأكاديميون من التداعيات السلبية للإفراط في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي الذي يركز بشكل مبالغ فيه على التملق والمجاملة الزائدة للمستخدم ويدفعه لاتخاذ قرارات مصيرية غير صائبة.

« استخدامي للذكاء يتجاوز الدراسة، فقد أصبح لصيقاً بي، بل أنني أستفتيه حتى في الحوادث والمواقف التي أشاهدها في المدرسة والشارع، وأعرض عليه كل ما يدور من حوارات داخل أسرتي" ».

" الغاية من هذه البرامج ليس لجعل الناس سعداء، بل لجعلهم متعلقين بهذه البرامج لأطول وقت ممكن، حتى يصبح استخدام الأجهزة اللوحية والذكاء الاصطناعي إدماناً عند الأفراد"."

الفضاءات العامة والمجتمعية الغائبة
ودورها في تعزيز التماسك الاجتماعي

فيلي - خاص:

العيش في مدينة بلا حدائق، او ساحات عامة، أو مكتبات...الخ؛ أشبه بكتل إسمنتية صماء، تفصل بين سكانها بدلا من أن تجمعهم؛ فالفضاءات العامة والمجتمعية هي بمنزلة قلب المدينة النابض، ولها تأثير عميق على التماسك الاجتماعي، اذ انها توفر أرضية مشتركة يلتقي فيها الناس من شتى الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هذا الاختلاط يكسر الحواجز ويقلل من الصور النمطية ويعزز الشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد، ويعزز الحالة النفسية الإيجابية ويؤمن السلاسة في تعامل الناس مع بعضهم البعض.

ان الحدائق توفر مساحة للعب الأطفال وتفاعل العائلات، والساحات العامة تستضيف فعاليات واحتفالات تجمع السكان، والمكتبات والمراكز الثقافية تشجع على النقاش وتبادل الأفكار؛ هذه التفاعلات تخلق روابط اجتماعية قوية وتزيد من الثقة المتبادلة.

و عندما يشارك السكان في فعاليات مجتمعية في هذه الفضاءات، فإنهم يسهمون في تشكيل ذاكرة جمعية وهوية مشتركة للمدينة، و هذه التجارب المشتركة تعزز الشعور بالفخر بالمدينة والرغبة في الحفاظ عليها وتطويرها.

ان المكتبات والمراكز الثقافية ليست مجرد أماكن لحفظ الكتب، بل هي مراكز للمعرفة والإبداع، توفر ورش عمل وقراءة، محاضرات، فعاليات فنية، وفرص للتطوع والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، مما يمكن الأفراد ويسهم في بناء مجتمع مدني نشط.

وتوفر المساحات الخضر والحدائق ملاذا من صخب الحياة الحضرية، مما يقلل من التوتر ويعزز الصحة النفسية والجسدية؛ كما ان الشعور بالانتماء والتواصل الاجتماعي الذي توفره هذه الفضاءات يسهم أيضا في الرفاهية العامة.

وعن طريق تسهيل التفاعلات الاجتماعية وبناء الثقة، تسهم هذه الفضاءات في زيادة رأس المال الاجتماعي للمدينة، وهو المحرك الأساس للتنمية والازدهار.

و تعمل هذه الفضاءات على دمج الفئات المهمشة في المجتمع وتعزيز التنوع والشمولية، مما يقوي النسيج الاجتماعي ويجعله أكثر مرونة في مواجهة التحديات.

و توفر هذه الفضاءات منصات للمجادلات العامة العلنية، للتعبير عن الآراء والمشاركة بالنتيجة في صنع الرأي العام و القرارات التي تؤثر على حياة السكان، مما يعزز الديمقراطية والمواطنة الفاعلة.

والمكتبات والمراكز الثقافية هي حاضنات للأفكار والإبداع، توفر بيئة محفزة للتعلم والاكتشاف وتبادل المعرفة، مما يسهم في التنمية الثقافية والاقتصادية للمدينة.

و بشكل عام، فان تواجد فضاءات عامة ومجتمعية نابضة بالحياة ومكتبات ومراكز ثقافية نشطة يجعل المدينة مكانا أكثر جاذبية للعيش والعمل والزيارة والشعور بالفرح والأمل، حتى في ظل ظروف حياة صعبة.

ان الاستثمار في الفضاءات العامة والمجتمعية والمكتبات والمراكز الثقافية ليس مجرد رفاهية، بل هو ضرورة أساسية لبناء مدن قوية ومتماسكة ومستدامة تحتضن جميع سكانها وتعزز جودة حياتهم.

ومن المؤلم حقا رؤية المساحات الخضر تتلاشى في بلد زراعي عريق مثل العراق، اذ كانت الحدائق والمتنزهات والبساتين جزءا من نسيجه الحضري على مر العصور.

هناك عدة أسباب متداخلة اسهمت في هذه المشكلة وفاقمتها ومنها التغيرات المناخية والجفاف، اذ يشهد العراق ارتفاعا ملحوظا في درجات الحرارة، مما يزيد من تبخر المياه ويجعل الحفاظ على الغطاء النباتي أمرا صعبا ومكلفا.

وكذلك فان قلة الأمطار الموسمية، فضلا عن مياه الري، تؤدي إلى شح المياه المطلوبة لري البساتين و الحدائق والمتنزهات، وفي بعض الأحيان تجعلها غير قابلة للحياة، مثلما هو عليه الحال في مناطق كثيرة وبخاصة بساتين النخيل والحمضيات التي كانت عامرة، وكانت تتخذ أماكن لسفرات جماعية و تجمع و تنزه العائلات مثلما كان يجري في بساتين محافظة ديالى، وفي غابات نخيل ابي الخصيب في اقصى الجنوب ومساحاتها الخضر الواسعة صعودا الى مصب شط العرب بطول 190 كم من الفضاءات الخضر، وغير تلك المناطق.

ان تفاقم مشكلة التصحر يؤدي إلى تدهور الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مناطق قاحلة، مما يقلل من إمكانية إنشاء أو الحفاظ على المساحات الخضر، ويعد العراق من الدول الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية.

وفضلا عن ذلك فان الإهمال وسوء الإدارة، وعدم إدامة وصيانة عديد الحدائق والمتنزهات المعروفة، يؤدي إلى تدهورها وتلاشيها بمرور الوقت، وان تحويل الأراضي الزراعية والحدائق إلى استعمالات أخرى، مثل السكن والتجارة، من دون تخطيط مستدام أدى إلى فقدان مساحات خضر كبيرة في المدن، و في بعض الحالات، يجري ري الحدائق بمياه المجاري غير المعالجة، مما يضر بالتربة والنباتات ويجعلها غير صالحة للاستعمال والتنزه ويشكل خطرا على الصحة العامة.

ان زراعة أشجار ونباتات تستهلك كميات كبيرة من المياه أو غير قادرة على تحمل الظروف المناخية المحلية يزيد من تفاقم المشكلة، و قد لا تحظى مشاريع إنشاء وصيانة المساحات الخضر بالأولوية الكافية في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها البلد، وسوء تخطيط مشاريع الإسكان.

كما ان الزيادة السكانية السريعة والتوسع العمراني غير المنظم يضع ضغطا كبيرا على الأراضي، وغالبا ما يجري التوسع على حساب المساحات الخضر، و قد لا يكون هناك وعي كاف لدى بعض الجهات والأفراد بأهمية الحدائق والمتنزهات في تحسين جودة الحياة والبيئة الحضرية.

وفي العراق كثيرا ما يؤدي تداخل المسؤوليات بين أمانة بغداد وجهات بلدية اخرى وكذلك مع المحافظات الأخرى إلى عدم تطبيق القوانين والتخطيط بشكل فعال للحفاظ على المساحات الخضر.

وايضا، لطالما تغلغل الفساد والمصالح الخاصة وباعتراف المسؤولين انفسهم، في بعض حالات الاستيلاء على أراضي الحدائق والمتنزهات وتحويلها إلى مشاريع استثمارية خاصة بشكل غير قانوني.

تتفاقم هذه المشكلة بسبب حلقة مفرغة؛ فكلما قلت المساحات الخضر، زادت الحاجة إليها مع ازدياد عدد السكان وتأثيرات التغير المناخي؛ والحدائق الصغيرة المنفذة حاليا غالبا ما تكون غير كافية لتلبية هذه الحاجة المتزايدة، سواء من حيث المساحة أو التوزيع الجغرافي في داخل المدن.

إن معالجة هذه المشكلة تتطلب جهودا متكاملة من الحكومة والجهات المعنية والمجتمع المدني، عن طريق وضع استراتيجيات واضحة للحفاظ على ما تبقى من مساحات خضر، وإعادة تأهيل المتدهور منها، وتخطيط وتنفيذ حدائق ومتنزهات جديدة تلبي احتياجات السكان وتراعي الظروف البيئية والمناخية في العراق.

تقلبات سعر صرف الدينار

وتأثيرها على العلاقات الاقتصادية العراقية الأميركية

فيلي - خاص:

شهدت قيمة الدينار العراقي في الآونة الأخيرة بعض التحسن مقابل الدولار الأميركي، وان كان التحسن نسبيا وربما غير ثابت.

إن ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار مؤخرا يمكن أن يكون له عدة أسباب متداخلة، بما في ذلك احتمالية انخفاض قيمة الدولار عالميا وتأثيرات العلاقة بين المصارف العراقية والخزانة الأميركية.

ففي بعض الأوقات، يشهد الدولار ضعفا نسبيا مقابل عملات أخرى عالميا، يمكن أن يكون هذا ناتجا عن عوامل اقتصادية في الولايات المتحدة مثل التضخم، أو تغييرات في السياسة النقدية، أو حتى بسبب الأحداث الجيوسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمرين بالدولار، و إذا كان هناك ضعف عام في الدولار، فمن الاعتيادي أن نشهد ارتفاعا نسبيا في قيمة عملات أخرى، بما فيها الدينار العراقي، عند مقارنتها بالدولار.

وفي السنوات الماضية، كان عدم انتظام العلاقات بين بعض المصارف العراقية والخزانة الأميركية يشكل ضغطا على قيمة الدينار، فعندما تكون هناك شكوك بشأن امتثال المصارف العراقية للمعايير الدولية ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، قد يؤدي ذلك إلى قيود على تعاملاتها بالدولار، مما يزيد الطلب على الدولار في السوق المحلية ويرفع سعره مقابل الدينار.

و إذا حدث تحسن في هذه العلاقات، وزادت ثقة الخزانة الأميركية بالقطاع المصرفي العراقي، فقد يخف الضغط على الدينار.

إن قيام المصارف العراقية بتعزيز امتثالها للمعايير الدولية وشفافية تعاملاتها يمكن أن يعيد الثقة ويقلل من الحاجة إلى الدولار في السوق الموازية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار.

و تشير بعض التقارير إلى أن البنك المركزي العراقي اتخذ خطوات إيجابية في إصلاح القطاع المصرفي وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وهو ما قد يكون له تأثير إيجابي على قيمة الدينار.

وفضلا عن العوامل العالمية والعلاقة مع الخزانة الأميركية، يمكن أن تؤثر عوامل اقتصادية وسياسية في داخل العراق أيضا على قيمة الدينار؛ على سبيل المثال، استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، وزيادة الإيرادات النفطية، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية، يمكن أن تدعم قيمة العملة المحلية.

و على العكس من ذلك، فان استمرار التحديات الأمنية والسياسية، وتذبذب أسعار النفط، وتأخر الإصلاحات الاقتصادية، يمكن أن تضعف قيمة الدينار.

لذا يمكن القول أن ارتفاع قيمة الدينار العراقي في هذه الأيام ناتج عن تفاعل مجموعة من هذه العوامل، وان من المهم متابعة التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، فضلا عن التطورات في العلاقة بين القطاع المصرفي العراقي والمؤسسات المالية الدولية، لفهم الاتجاهات المستقبلية لسعر صرف الدينار العراقي.

وفي خطوة تعكس اهتماما متزايدا من قبل الولايات المتحدة بالسوق العراقية، استقبلت بغداد في 7 نيسان 2025 ما وصف انه أكبر وفد تجاري أميركي ضمن جهود تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية واستكشاف مجالات التعاون والاستثمار، ضم الوفد 101 عضو يمثل 60 شركة.

وبحسب عضو لجنة الاستثمار والتنمية النيابية، حسن قاسم الخفاجي ان "هذه الزيارة هي الأكبر في تاريخ غرفة التجارة الأميركية وذلك يعد مؤشرًا واضحًا على وجود فرص استثمارية واعدة، خصوصًا في قطاعات الطاقة والصناعة والتكنولوجيا، مع إمكانية نقل الخبرات وخلق فرص عمل وتنشيط بيئة الأعمال".

وفي الحقيقة إن التغير في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، فضلا عن التطورات المتعلقة بملف الطاقة والعلاقات التجارية، يمكن أن يكون لها تأثيرات معقدة على المشاريع المشتركة والعلاقات التجارية بين العراق وأميركا.

فمن النواحي الإيجابية عندما يرتفع الدينار مقابل الدولار، يصبح استيراد المعدات والمواد الأولية الأمريكية المقومة بالدولار أرخص بالنسبة للشركات العراقية المشاركة في المشاريع المشتركة، هذا يمكن أن يقلل من التكلفة الإجمالية للمشاريع ويزيد من جاذبيتها.

و إذا انعكس ارتفاع قيمة الدينار على أسعار السلع المستوردة من أمريكا، فقد تزداد القدرة الشرائية للمستهلك العراقي على هذه المنتجات، مما قد يحفز الطلب ويفيد الشركات الأميركية المصدرة إلى العراق.

أما الجانب السلبي لارتفاع قيمة الدينار بالنسبة للشركات الأميركية التي تستثمر في مشاريع مشتركة في العراق، فإن ارتفاع قيمة الدينار يعني أن قيمة استثماراتها بالدولار قد تقل عند تحويل الأرباح من الدينار إلى الدولار، هذا قد يقلل من جاذبية الاستثمار في العراق على المدى القصير.

لقد تحدث المختصون عن فرص جديدة للشركات الأميركية في قطاع الطاقة في العراق، بعد قرار الولايات المتحدة بوقف إعفاء العراق من استيراد الغاز الإيراني ورأوا انه يفتح فرصا كبيرة للشركات الأميركية المتخصصة في قطاع الطاقة؛ و زيارة وفود الشركات الأميركية إلى بغداد تؤكد هذا التوجه، اذ يمكن لهذه الشركات أن تسهم في تطوير قطاع الغاز العراقي واستغلال موارده المحلية، فضلا عن توفير تكنولوجيا بديلة لتوليد الكهرباء.

و من المرجح أن نشهد زيادة في المشاريع المشتركة بين الشركات العراقية والأميركية في مجال استخراج ومعالجة ونقل الغاز، فضلا عن تطوير مصادر الطاقة المتجددة.

و قد تتطلب مشاريع الطاقة الضخمة استثمارات كبيرة، و قد يكون ارتفاع قيمة الدينار مفيدا في خفض التكاليف المحلية، لكن جذب الاستثمارات "بالدولار" سيظل أمرا بالغ الأهمية.

و يجب على العراق توفير بيئة تنظيمية وقانونية جاذبة للاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة لضمان نجاح هذه المشاريع، اذ قد تواجه الشركات الأميركية منافسة من شركات دول أخرى تسعى للاستثمار في قطاع الطاقة العراقي.

و مع تركيز العراق على تطوير قطاعاته غير النفطية وتنويع مصادر الطاقة، قد تظهر فرص جديدة لتوسيع التبادل التجاري مع الولايات المتحدة في مجالات أخرى غير النفط والطاقة، مثل التكنولوجيا، والبنية التحتية، والزراعة.

وإذا استمر ارتفاع قيمة الدينار، فقد يجعل الصادرات العراقية (النفط بشكل أساس) أكثر تكلفة بالنسبة للمستوردين الأميركيين، في حين تصبح الواردات الأمريكية أرخص بالنسبة للمستوردين العراقيين. هذا قد يؤثر على الميزان التجاري بين البلدين.

ومجمل القول إن التغيرات في سعر صرف الدينار ووقف الإعفاء من استيراد الغاز الإيراني يخلقان ديناميكية جديدة في العلاقات الاقتصادية بين العراق وأميركا، و من المرجح أن نشهد زيادة في المشاريع المشتركة في قطاع الطاقة، مما يمثل فرصة كبيرة للشركات الأمريكية؛ أما فيما يتعلق بالتأثير العام على المشاريع المشتركة والعلاقات التجارية، فإنه يعتمد على كيفية إدارة العراق لهذه التغيرات وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، فضلا عن استقرار الاقتصاد العالمي وتوجهات السياسة النقدية الأميركية.

وعلى المدى الطويل، إذا جرى استغلال الفرص في قطاع الطاقة وتنويع الاقتصاد العراقي، فسيكون التأثير إيجابيا على العلاقات التجارية والمشاريع المشتركة بين البلدين.

تركة ثقيلة تعرقل جهود التنمية

فيلي- خاص:

تشير البيانات الرسمية إلى وجود المئات من المشاريع المتلكئة في مختلف المحافظات العراقية، وتِعزى أسباب تلكؤ هذه المشاريع إلى الأوضاع غير المستقرة التي مرت بها البلاد، وكذلك عدم إقرار الموازنات بالإضافة إلى الشركات الضعيفة وغير المتمكنة، بحسب مختصين.

تركة ثقيلة تعرقل جهود التنمية

ويؤكد المختصون، أن الحكومة العراقية الحالية برئاسة محمد شياع السوداني عملت على معالجة هذا الملف من خلال استئناف العمل بـ555 مشروعاً للوزارات، مما أدى إلى انخفاض عدد المشاريع المتلكئة من 1600 إلى 916 مشروعاً، وفق المختصين.

أسباب التلكؤ

وعزا الباحث الاقتصادي، أحمد عيد، أسباب تلكؤ المشاريع في العراق إلى مجموعة عوامل متراكمة، في مقدمتها سوء التخطيط وغياب الرؤية الاستراتيجية.

وأضاف عيد، لمجلة «فيلي»، كما أن الكثير من المشاريع تُطلق دون دراسات جدوى، أو تحال إلى شركات تفتقر للكفاءة والخبرة الفنية والمهنية، أو وفقاً للمحسوبية السياسية والحزبية.

وتابع: "كما أن الفساد المالي والإداري يلعب دوراً مهماً ومحورياً في تعثر تنفيذ المشاريع، إذ استنزفت ميزانيات كبيرة طوال العقدين الماضيين وفق مناقصات وهمية تمنح لجهات معينة بعقود مبالغ بها مقابل نُسب من العمولات".

فضلاً عن ذلك، يعاني الجهاز الرقابي في العراق من ضعف فاعليته ما يفتح المجال أمام التلاعب والتقصير دون محاسبة حقيقية، بحسب عيد.

وأكمل الباحث الاقتصادي حديثه، قائلا: "كما لا يمكن إغفال تأثير البيروقراطية الإدارية والتداخل بين صلاحيات المؤسسات إلى جانب غياب البيئة الآمنة في معظم المناطق، مما أثر على قدرة العديد من الشركات على الاستمرار بالعمل".

ومن أسباب تلكؤ المشاريع أيضاً، هو تأخير إطلاق التخصيصات المالية للمشاريع بسبب تجميد الكثير منها أو تأخر إقرار الموازنة أو انقطاعها بمنتصف الطريق، وفق عيد.

تأثيرات التلكؤ

ونبه عيد، إلى أن تلكؤ المشاريع، أثر سلباً على بيئة الاستثمار بشكل مباشر، حيث أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، بجدية الدولة بتنفيذ الخطط الاقتصادية والمشاريع.

وبين الباحث الاقتصادي، أن تعثر مشاريع البنى التحتية والخدمات لفترات طويلة تؤدي إلى تراجع فرص نمو السوق وتضعف قدرة الدولة على جذب استثمارات جديدة، خاصة في القطاعات الحيوية كالصناعة والطاقة والسياحة.

ولفت إلى أن تراكم المشاريع المتلكئة يبعث رسالة سلبية حول بيئة العمل في العراق، ويعزز من صورة الفساد والبيروقراطية، وعدم الاستقرار التشريعي والتنفيذي، وهو ما يدفع الكثير من المستثمرين إلى نقل رؤوس أموالهم إلى دول أكثر استقراراً.

وأشار عيد، إلى أن العراق بحاجة ماسة إلى متابعة استراتيجية وحيوية تستجيب للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقق تنمية مستدامة متوازنة، وكذلك إلى مشاريع البنى التحتية الأساسية المتعلقة بشبكات الطرق والجسور والكهرباء والماء والصرف الصحي ومشاريع الإسكان والتخطيط الحضري.

يضاف لذلك، المشاريع الزراعية والأمن الغذائي والعمل على الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي ودعم الصناعات الغذائية، ومشاريع الصحة والتعليم وبناء مستشفيات ومدارس وجامعات بمواصفات عالمية حديثة.

وأردف عيد بالقول: "كما يحتاج العراق إلى مشاريع الطاقة المتجددة واستثمار الطاقة الشمسية والرياح، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، بما يتعلق بالطاقة الكهربائية وما إلى ذلك".

ومن الاحتياجات أيضاً، أكد عيد، الحاجة إلى مشاريع تنمية الشباب وتشغيلهم من خلال إنشاء مدن صناعية ومراكز تدريب وتأهيل مهني بتحفيز سوق العمل وامتصاص البطالة، ومشاريع التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية لتطوير البنية التحتية الرقمية للحوكمة الإلكترونية، وتحسين الشفافية والخدمات العامة.

وبالمجمل، رأى الباحث الاقتصادي، أن العراق يحتاج إلى مشاريع تعيد بناء الدولة، وتستعيد الثقة بمؤسساتها، وتوفر فرص حقيقية للمواطنين بالعيش الكريم وتحقق التنمية المستدامة.

تعرقل التنمية

وتشير البيانات الرسمية إلى وجود أكثر من 1600 مشروع متلكئ في مختلف المحافظات، باستثناء إقليم كوردستان، مع نسب إنجاز تتراوح بين 30% و35%، وتعود بعضها إلى فترات حكومية سابقة، وفق عضو لجنة الاستثمار النيابية، ضياء الهندي.

وأرجع الهندي، أسباب تلكؤ هذه المشاريع خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى عدة عوامل، أبرزها قلة السيولة المالية، نتيجة تأثر المشاريع بتراجع أسعار النفط وجائحة كورونا، مما أدى إلى نقص التمويل وتوقف العديد منها بقرارات حكومية.

والسبب الآخر، بحسب الهندي، هو الفساد الإداري والمالي، حيث أدى الفساد المستشري في مؤسسات الدولة إلى تأخير تنفيذ المشاريع وتوقفها، نتيجة إحالة العديد من المشاريع إلى شركات غير رصينة.

ويأتي ضعف الرقابة والمتابعة ليشكل سبباً آخر في تلكؤ المشاريع، حيث إن غياب الرقابة الفعالة على تنفيذ المشاريع ساهم في تفاقم المشكلة، وفق الهندي، لافتاً إلى أن القرارات الحكومية السابقة، مثل القرار 347 لسنة 2015 الذي أوقف العديد من المشاريع نتيجة الأزمة المالية، تسبب في اندثار عدد كبير منها.

ضياء الهندي
عضو لجنة الاستثمار النيابية

نبيل الصفار
المتحدث باسم وزارة الإعمار والإسكان

جهود الحكومة

وفي سبيل تخطي هذا الأزمة، أكد أن حكومة محمد شياع السوداني تعمل على معالجة هذا الملف من خلال استئناف العمل بالمشاريع المتلكئة، حيث تم استئناف العمل بـ555 مشروعاً للوزارات، مما أدى إلى انخفاض عدد المشاريع المتلكئة إلى 916 مشروعاً.

وزاد بالقول: "كما تم تشكيل لجان مع وزارة التخطيط ومجلس الوزراء لاستئناف العمل في المشاريع التي لا يمكن إيقافها، وإلغاء المشاريع التي يمكن الاستغناء عنها، وتخصيص مبالغ مالية لاستئناف المشاريع المهمة، مثل مشاريع مداخل بغداد، والصرف الصحي، والمستشفيات".

"عام الإنجازات"

وكانت الحكومة الحالية، قد وضعت في سلم أولوياتها إكمال إنجاز المشاريع المتلكئة، فكان عام 2024 (عام الإنجازات) كما أطلق عليه رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، وفق المتحدث باسم وزارة الإعمار والإسكان العراقية، نبيل الصفار.

وشرح الصفار، خلال حديثه للوكالة، أن الوزارة، مثلت الذراع الفولاذي لحكومة الخدمات الوطنية، فقد حملت أكثر من 22% من مجمل مشاريع البرنامج الحكومي، موضحاً أن في قطاع الطرق والجسور، تم إنجاز العديد من مشاريع فك الاختناقات المرورية في بغداد خلال (عام الإنجازات).

وواصل حديثه بالقول: "مُدت لأول مرة ركائز الجسور بين الكرخ والرصافة، كما شهدت تقاطعات بغداد أنفاقاً جديدة ومجسرات منها بأربعة مسارات، كما تم إنجاز المدخلين الجنوبي والشرقي لبغداد، وأعلنت الوزارة انطلاق مشروع الطريق الحلقي الرابع الذي سيكون أهم شرايين الطرق للعاصمة".

وفي قطاع الإسكان، نبه الصفار، إلى أن الوزارة عملت على تنفيذ مشاريع المدن السكنية الجديدة الواعدة والذكية المستدامة، والتي ستساهم بشكل فعال في القضاء على أزمة السكن، وتتوافر فيها كل مقومات العيش الرغيد للمواطنين، مستدركاً: "ستضمّ هذه المدن السكنية مراكز تجارية وصحية وتربوية وتعليمية ورياضية وترفيهية ومساحات خضراء".

وخلص الصفار في ختام حديثه إلى أن "الوزارة، عملت على إنجاز جميع مشاريع المجمعات السكنية المتلكئة في الفترات السابقة، فضلاً عن استمرار صندوق الإسكان العراقي في تطوير آليات التقديم على قروضه وإجراءات الاقتراض والجباية، خدمة لكل شرائح المجتمع ودعماً لحل أزمة السكن.

الهندي: « أدى الفساد المستشري في مؤسسات الدولة إلى تأخير تنفيذ المشاريع وتوقفها، نتيجة إحالة العديد من المشاريع إلى شركات غير رصينة».

الصفار: «"مُدت لأول مرة ركائز الجسور بين الكرخ والرصافة، كما شهدت تقاطعات بغداد أنفاقاً جديدة ومجسرات منها بأربعة مسارات»..

الأزمة المالية في العراق

بين مخاطر التقشف ودعوات ترشيد الإنفاق غير الضروري

فيلي - خاص:

يسهب كثير من السياسيين والنواب في العراق، وكذلك اقتصاديون في هذه الأيام، في الحديث عما يسمونه أزمات مالية، ويحذرون من مشكلات مقبلة تهدد القدرة المعيشية للسكان.

وبرغم ان العراق يعتمد في اقتصاده على النفط وتتوفر له عائدات يومية بالدولار من جراء ذلك، فان الحديث يتكاثر بشأن "قلة السيولة المالية"، ويحذر نواب ومسؤولون من صعوبات في صرف رواتب الموظفين والعاملين في الدولة في مدة مقبلة، وتتزايد التحذيرات بشأن ودائع السكان في المصارف وبخاصة في مصرف الرافدين؛ فيما ينفي مصرف الرافدين ذلك، ويقول أن الوضع المالي في المصرف قوي ومتين، باحتياطي قانوني يزيد على 8 تريليونات دينار مودعة لدى البنك المركزي العراقي، مشيرا الى أنه لا تتواجد مؤشرات على أي أزمة سيولة أو ذعر مصرفي، بحسب بيان للمصرف في اوائل شهر أيار 2025.

وكما قلنا، من الغريب للوهلة الأولى أن بلدا نفطيا مثل العراق، يحقق عائدات يومية من تصدير النفط، يعاني من قلة السيولة المالية.

و قلة السيولة المالية، التي تعني نقص في توفر النقد بخاصة الدينار العراقي، لدى الحكومة أو النظام المصرفي لتغطية النفقات الجارية، مثل الرواتب والمشاريع والخدمات، لها اسباب عدة؛ ومن ذلك ان العوامل المحتملة لانخفاض السيولة برغم العائدات النفطية، تشمل التفاوت بين الإيرادات النفطية و بين تحويلها إلى دينار عراقي، فعائدات النفط تأتي بالدولار، لكن الرواتب والنفقات تدفع بالدينار.

والبنك المركزي يقوم ببيع الدولار في السوق المحلي، عادة عبر نافذة بيع العملة، للحصول على الدينار.

كما انه في حال حصول تقييد أو بطء في

عمليات البيع أو تدخلات خارجية مثلما جرى لدينا بشأن الرقابة الأميركية على التحويلات أو المطالبة بالشفافية، فإن تدفق الدينار يتأخر أو يتقلص.

العامل الآخر الذي يولد انخفاض السيولة هو زيادة الإنفاق الحكومي فالحكومة العراقية لديها التزامات ضخمة، تتمثل في الرواتب، والدعم والمشاريع، والأمن، وغير ذلك من متطلبات الانفاق، و في حال زيادة الإنفاق من دون زيادة موازية في الإيرادات أو من دون إصلاح ضريبي فعال، يحدث انحسار نقدي.

كما ان ضعف التنوع الاقتصادي المتمثل بالاعتماد شبه الكامل على النفط يجعل الاقتصاد هشا أمام تقلبات أسعاره أو انخفاض كميات التصدير، كذلك لا تتواجد بدائل محلية تولد دينارا مثل الضرائب، الصناعة، الزراعة، بنفس حجم إيرادات النفط بالدولار.

وكذلك يجب الاشارة الى ان جزءا كبيرا من السيولة قد يهدر أو يهرب بوساطة صفقات وهمية أو فساد مالي في نافذة بيع العملة أو العقود الحكومية.

ولابد هنا من التذكير انه منذ أواخر 2022، فرضت الولايات المتحدة ضوابط مشددة في العراق على عمليات شراء الدولار و ضوابط أكثر صرامة على التحويلات المالية بشكل عام لمنع غسيل الأموال وتحويله إلى دول خاضعة للعقوبات مثل إيران؛ هذا أدى إلى تقليص مرونة البنك المركزي في ضخ السيولة المطلوبة بالدينار.

ان من الوسائل الرئيسة لتوفير الدينار العراقي في السوق اي بمعنى توفير السيولة، تنشيط القطاع غير النفطي ودعم الزراعة والصناعة والخدمات فذلك يخلق موارد محلية ويوفر فرص عمل ويقلل الضغط على الإنفاق العام، كما يتوجب إصلاح نافذة بيع العملة و جعلها أكثر شفافية، والحد من المضاربين، وضمان أن البيع يجري بناء على حاجات حقيقية (استيراد، رواتب، إنتاج).

كما يتوجب تحسين النظام الضريبي والتحصيل، اذ ان العراق ضعيف في جباية الضرائب وزيادة التحصيل لرفد خزينة الدولة بدينار عراقي، وتقليل الاعتماد على الدولار وحده، ومن الضرورة بمكان الحد من الفساد والهدر، وذلك بإصلاح الأجهزة الرقابية والقضائية، وتقليل النفقات غير الضرورية؛ وقد تساعد بعض الاتفاقات مع مؤسسات دولية على تجاوز الأزمات المؤقتة.

لقد ازدادت التصريحات المحذرة من ازمات مالية لاسيما بعد إقدام الحكومة العراقية على سحب أموال من الأمانات الضريبية واستعمالها في توزيع الرواتب، برغم ان الحكومة تقول ان ذلك إجراء اعتيادي.

فيما قال المختصون بالشأن المالي والاقتصادي أن الحكومة العراقية بحاجة إلى إرادة حازمة لاتخاذ قرارات جريئة تحول دون انزلاق البلاد نحو أزمة نقدية خانقة، على حد وصفهم.

وبعد إقدام الحكومة الاتحادية على سحب أموال من الأمانات الضريبية، تحدث المختص في الشأن المالي والاقتصادي أحمد عبد ربه، عن حلول لمواجهة أزمة السيولة في العراق، وقال إنه "بعد سحب 3.045 تريليون دينار من الأمانات الضريبية لتغطية الرواتب، تبدو أزمة السيولة في العراق أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، ما يستوجب تحركاً حكومياً عاجلا بوصفة مالية متوازنة".

ورأى انه "يجبً إعادة جدولة النفقات غير الضرورية وتأجيل المشاريع غير العاجلة، مثل مشاريع فك الاختناقات، لتوجيه الموارد نحو الأولويات القصوى، وإصدار سندات حكومية قصيرة الأجل للبنك المركزي والمصارف المحلية، كحل داخلي سريع من دون التورط في ديون خارجية".

وأوضح أن من ضمن الحلول السريعة، تشديد الرقابة على تحويلات المصارف الأجنبية وتقنين بيع الدولار، وإعادة الثقة بالمصارف المحلية، وإطلاق حملات تحصيل ضريبي عاجلة تستهدف المتأخرات الكبيرة على الشركات والمستوردين لتعزيز الإيرادات غير النفطية، بحسب قوله.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة دعا الى أن "يكون هناك تحرك دبلوماسي فوري مع واشنطن لضمان استمرار تدفق عائدات النفط من دون تعطيل أو تأخير، إضافة إلى طرح سندات ادخارية للمواطنين بفوائد محفزة لاستقطاب الكتلة النقدية النائمة خارج النظام المصرفي".

واردف عبد ربه، "في مثل هذه اللحظات الحرجة، لا تحتاج حكومة السوداني إلى مداولات طويلة، بقدر حاجتها إلى إرادة تنفيذية حازمة، قادرة على اتخاذ قرارات جريئة تحفظ التوازن المالي وتحول دون انزلاق البلاد نحو أزمة نقدية خانقة قد تتسارع تداعياتها خلال أسابيع".

« ازدادت التصريحات المحذرة من ازمات مالية لاسيما بعد إقدام الحكومة العراقية على سحب أموال من الأمانات الضريبية واستعمالها في توزيع الرواتب، برغم ان الحكومة تقول ان ذلك إجراء اعتيادي ».

فيلي - خاص :

في مشهد يعيد إلى الأذهان حوادث الاحتيال الجماعي، تعود ظاهرة المنصات الإلكترونية "الوهمية" للظهور مجدداً، مستهدفة فئة الشباب الباحثين عن فرص عمل أو استثمار سريع، وذلك من خلال حملات احتيالية تنتشر عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي، لا سيما "واتساب" و"تيليغرام"، مستخدمة حسابات مجهولة معظمها تحمل صور نساء تدّعي تقديم فرص ربح مضمونة.

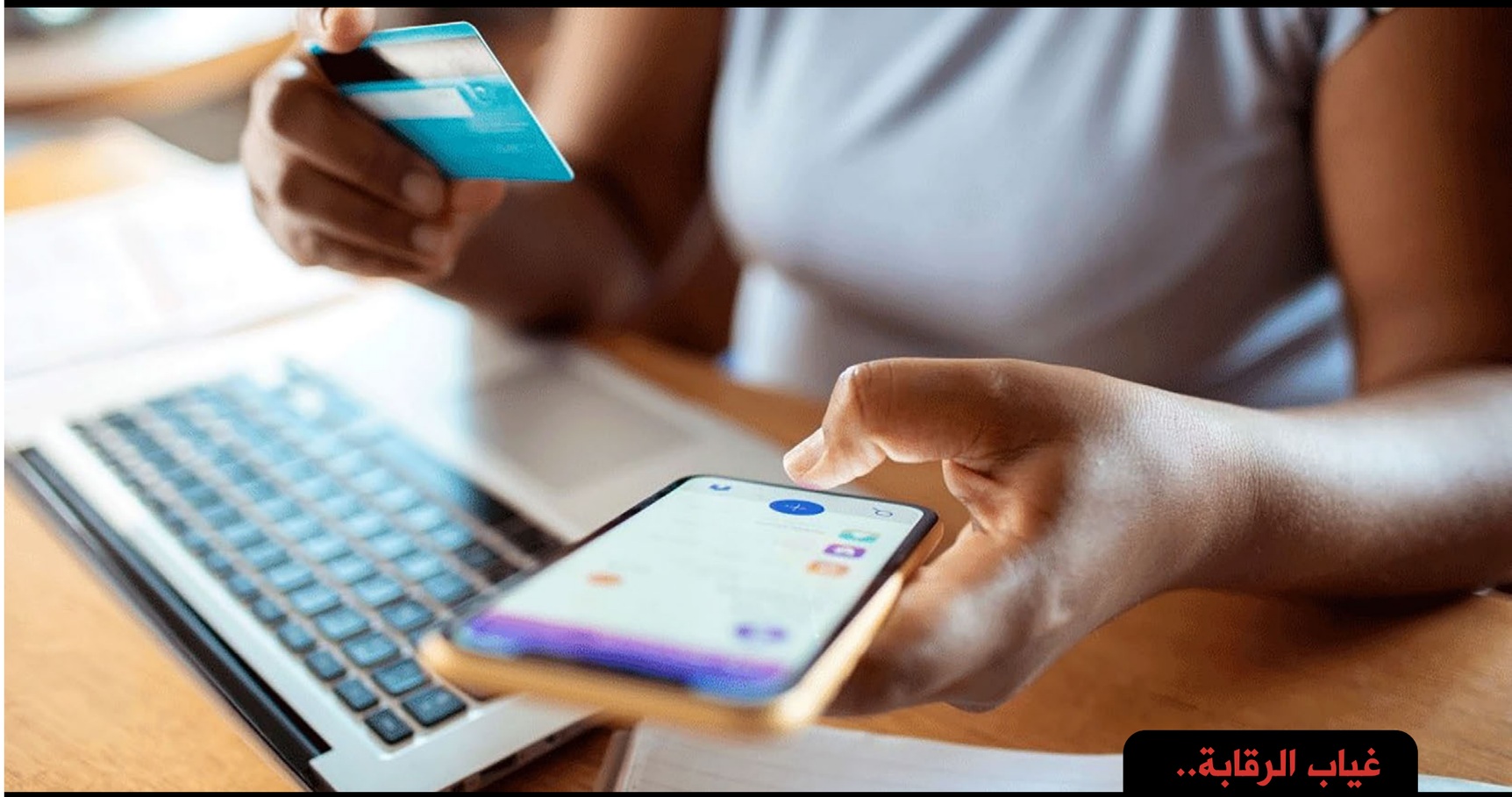

غياب الرقابة..

منصات إلكترونية وهمية تستنزف أموال الشباب بغطاء الربح السريع

وتكررت القصة التي بدأت قبل سنوات في كركوك مع شركة "يونمارت"، والتي استهدفت الشباب المهجّرين آنذاك بشعارات براقة مثل "غيّر حياتك" و"تعال وجيب وياك أصدقائكَ نحو الأفق"، ليتبين لاحقاً أنها كانت عملية نصب محكمة خسر فيها العشرات من الشباب مدخراتهم.

سيناريو متكرر بأساليب جديدة

يبدأ الاحتيال بمبالغ بسيطة غالباً لا تتجاوز 30 ألف دينار، يُزعم أنها "أرباح أولية" يمكن سحبها بسهولة، في محاولة لكسب ثقة الضحية، بعدها تُطلب "رسوم ضمان" لسحب الأرباح التي يُقال إنها ارتفعت إلى 100 دولار أو أكثر.

ويستمر هذا النمط في تصعيد تدريجي يستنزف أموال الضحية، وصولاً إلى دعوته لجلب مشاركين جدد.

بعض الضحايا خسروا ملايين الدنانير، حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي الخسائر في بعض المناطق تجاوز مئات الملايين من الدنانير، وسط غياب أي جهة قانونية يمكن الرجوع إليها بعد إغلاق هذه المنصات المفاجئ واختفاء القائمين عليها.

ضحايا يعانون أزمات صحية

أحمد الجبوري، أحد ضحايا ما يعرف بمنصة "التداول"، تحدث لمجلة «فُيلي» قائلاً: "في البداية، أقنعوني بأرباح يومية مغرية، وفعلاً حصلت على مبالغ بسيطة شجعتني على زيادة الاستثمار، لكن بعدها بدأت الأعذار (السوق، الشروط، مشاكل تقنية...) حتى اختفوا تماماً. لا رد على الرسائل ولا أثر للأموال".

ويضيف الجبوري، أن "العديد من المشاركين أصيبوا بأزمات قلبية نتيجة الصدمة النفسية التي تعرضوا لها"، مشيراً إلى أن "إجمالي الأموال التي أودعت في المنصة تجاوزت مليار دينار عراقي".

نصائح المختصين

بدوره، يقول الخبير الاقتصادي يوسف محمود، إن "التداول الإلكتروني الحقيقي يتطلب ترخيصاً من جهات رقابية دولية معترف بها، وأي منصة لا تملك عنواناً معروفاً أو سنداً قانونياً، فهي غالباً مجرد فخ احتيالي".

وفي حديث لمجلة «فيلي»، ينبّه الخبير، الشباب إلى ضرورة الحذر من الإغراءات الربحية السريعة، قائلاً: "الاستثمار الحقيقي لا يعرض عبر رسائل مجهولة، ولا يُطلب فيه دفْع أموال مقدماً دون ضمانات".

من جانبه، يشير الخبير الأمني، عبد الستار العلي، في حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن المنصات الاحتيالية تنشط غالباً في بيئات تفتقر إلى الوعي الرقمي، محذراً من مشاركة البيانات الشخصية أو الانخراط في دعوات استثمارية مشبوهة.

"الوعي هو خط الدفاع الأول ضد الجرائم الإلكترونية، وينبغي استشارة متخصصين قبل اتخاذ أي خطوة استثمارية عبر الإنترنت"، بحسب العلي.

احتيال قديم بثوب جديد

الناشط والمراقب المجتمعي عباس حسين، يرى في حديثه لمجلة «فيلي»، أن هذه الظواهر ليست جديدة على المجتمع العراقي، إذ تشبه ممارسات مجموعات ظهرت في التسعينيات مثل "علاءكو" و"وسامكو"، التي مارست التهديد والنصب العلني في ظل غياب الرقابة.

"اليوم، تتكرر الصورة نفسها لكن بأساليب رقمية ناعمة، نفس العقلية، نفس الطمع، ولكن خلف شاشات الهواتف الذكية"، وفقاً لحديث حسين، الذي يتابع حديثه بالقول "من المهم التعلم من تجارب الماضي لتفادي الوقوع مجدداً في مصائد الاحتيال".

وتستنزف المنصات الإلكترونية الوهمية مدخرات الشباب العراقي، مخلفة آثاراً نفسية وصحية خطيرة، ويشكل الوعي الرقمي والتحقق من التراخيص واستشارة الخبراء، الوسائل الأهم للوقاية من هذه الظواهر التي تتوسع يوماً بعد آخر، وفقاً للمراقبين.

الأنهار تفيض بالسموم..

ميسان ضحية التلوث وانخفاض مناسيب المياه

فيلي - خاص:

يتعرض الاهالي في محافظة ميسان الى مخاطرعديدة، تبدأ من جفاف الاهوار مرورا بالابارالنفطية وتلوث المياه الذي لا تصلح للسقي والاستخدام البشري.

وعلى الرغم من الاطلاقات المائية الاخيرة لوزارة الموارد المائية، الا ان ذلك وفق معنيين، لايعد الا حلا مؤقتاً، وان مشكلة الجفاف والتلوث لا تزال قائمة.

انهار ملوثة

وبهذا الصدد قال منتظر السيد نور مستشار لجنة الخدمات العامة في مجلس محافظة ميسان في حديثه لمجلة «فيلي»، إن "وضع المياه بشكل عام خلال المدة الماضية سيء للغاية بسبب قلة الاطلاقات في عمود نهر دجلة الذي يمر بمحافظة ميسان وكثرة الملوثات التي تأتي من بعض محطات الصرف الصحي التي تلقى دون معالجة في مجرى النهر، اضافة الى مياه بعض المبازل الزراعية التي تحتوي على مركبات الأسمدة الكيميائية التي ترفع من نسب بعض الأيونات الملوثة للماء الى جانب تصريف مياه بحيرات الأسماك الحاوية على الأملاح ومخلفات العلف البروتيني التي تزيد من معدلات تعكر الماء وتسبب انواعاً متعددة من الطحالب".

وأضاف في حديث لمجلة «فيلي»، انه "تم تحديد ستة انواع من الطحالب في مياه نهر دجلة بضمنها الطحالب الخضر المزرقة التي تفرز السموم في الماء، فضلا عن الطحالب الخيطية التي تسبب تعطل الفلاتر المنزلية".

واشار الى ان "معدلات المواد الصلبة الذائبة في الماء والتي تعرف ب TDS مرتفعة خصوصاً في الأنهر الفرعية، اذ وصل أعلاها إلى نحو 4000 ملغم/ لتر في نهر المشرح، اما بقية الأنهر فلم تقل معدلاتها عن 2500 ملغم/ لتر كما هو الحال في ناحية السلام و قضاء الميمونة، في حين

أن المعدل الطبيعي كحد أعلى يفترض أن يكون أقل من 1000 ملغم/لتر".

وأوضح السيد نور، أن "إحصائيات الجهاز المركزي اشارت إلى أن نسبة فشل الفحص، وان مجمعات الماء لم تظهر معالجة حقيقية وكأنها لم تعالج شيئا سوى الضخ من النهر إلى منازل المواطنين".

ولفت الى ان "المياه المجهزة لمنازل المواطنين تجاوزت المحددات النافذة ما يجعلها غير صالحة للشرب، ووصل الحال في قرى اذناب الأنهر الفرعية انها اصبحت غير صالحة حتى لسقي الحيوانات بعد ارتفاع نسب الملوحة فيها إلى أكثر من 4 الاف ملغم/ لتر، لذا لجأ المواطنون لسقي مواشيهم بشراء ماء الRO".

واعتبر نور، ان "مسؤولية تلوث المياه مسؤولية مشتركة بين الحكومة بمختلف مؤسساتها والمواطنين وخاصة المزارعين وأصحاب بحيرات الأسماك، فضلا عن بعض المؤسسات الحكومية، إذ لا توجد في جميع المستشفيات بمحافظة ميسان محطات معالجة لمياه الصرف الصحي، وتلقي هذه المستشفيات مياهها، فشبكة الصرف دون معالجة".

ولفت إلى، ان "الإطلاقات المائية الأخيرة التي تسببت بارتفاع مناسيب نهر دجلة في ميسان جاءت لدفع اللسان الملحي في شط العرب بمحافظة البصرة وليست لمعالجة التلوث بمحافظة ميسان، وان ارتفاع المناسيب حصل في مجرى النهر الرئيسي فقط وتم تصريف كميات قليلة باتجاه الأنهر الفرعية والاهوار، اما الانهار الفرعية فلا زالت تعاني من زيادة التلوث وخاصة في قضاء الميمونة والسلام بسبب ما يتم تصريفه من مياه المجاري إلى النهر دون معالجة من محطة مجاري البتيرة".

وكشف المسؤول المحلي عن "وجود 8 محطات للصرف الصحي في عموم المحافظة، 5 منها تلقي مياهها في مجاري الانهار دون معالجة، وهذه المحطات هي: محطة البتيرة وقلعة صالح الأولى، والثانية، و محطة العزير ومحطة طريق عمارة-كحلاء، ولا توجد حتى الان معالجات واضحة من الحكومة المحلية"، موضحا ان "بغداد تعد الملوث الأكبر لمياه دجلة حيث تلقي نحو 700 ألف متر مكعب يوميا من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في النهر ، كما تلقى مجاري ناحية الشيخ سعد بمحافظة واسط أيضاً كميات من مياه الصرف الصحي في نهر دجلة دون معالجة، إلا أن الأخطر هو مياه الصرف الصحي غير المعالجة التي تلقيها المستشفيات بمحافظات بغداد وواسط وميسان".

اللسان الملحي يتمدد

بدوره أوضح الخبير البيئي احمد صالح نعمة في حديثه للوكالة، انه "منذ 4 أيام فقط أطلقت وزارة الموارد المائية موجات مائية كبيرة من سدة الكوت باتجاه البصرة مرورا بمحافظة ميسان لسد اللسان الملحي وتعويض النقص الحاصل في المياه، وستستمر هذه الاطلاقات عشرة أيام لدفع اللسان الملحي بشط العرب".

ولفت نعمة الى ان "هذا الاجراء هو وقتي، والحل الأمثل هو تدارك الوضع المائي بالاتفاق العاجل مع تركيا"، منوها الى ان "النقص الحاصل بالمياه أدى الى ارتفاع التراكيز الملحية نتيجة إلقاء مخلفات وزارة البلديات بمياه الصرف الصحي التي تزيد من التلوث".

وأوضح أن "الخزين الستراتيجي متدهور جداً والمياه لا تكفي للصيف الا للزراعة وستكون البيئة والاهوار اول ما يضحى به في ظل أزمة المياه".

وتعد محافظة ميسان من المحافظات الجنوبية التي تعتمد على الزراعة وتربية الأسماك والمواشي كمصدر أساسي للعيش خاصة، في اقضية ونواحي المحافظة، وان شحة المياه وجفاف الأنهار له تاثير كبير على الاوضاع المعيشية للمواطنين وعلى اقتصاد المحافظة بشكل عام.

وبهذا الصدد قال المواطن الميساني مهدي الساعدي، ان "الماء الذي يصل لمنازلنا غير صالح لا للشرب ولا الاستحمام، وتسبب بالكثير من المشكلات الصحية، ومنها تساقط الشعر وانتشار الأمراض، لذا استعاض ابناء مدينة العمارة عن هذه المياه بشراء ماء RO".

المواطنون يستعينون بمياه RO

واشار الى انه "بسبب شحة المياه، فقد انتشرت عربات بيع الماء في جميع محافظة ميسان، وأن الوضع يزداد سوءاً في اقضية ونواحي المحافظة.

اما المواطن باسم كريم من أهالي العزير، قال انه "على الرغم من الاطلاقات المائية التي شهدتها انهار المحافظة مؤخرا، لكن مشكلة التلوث لا زالت قائمة وازدادت في بعض الأنهر بسبب ارتفاع مناسيب مياه الأنهار لتصل الى اكتافه وجرف النفايات الموجودة على الضفاف بكثرة والتي لم تجد اي حل".

من جهته قال أستاذ التلوث البيئي في كلية العلوم بجامعة ميسان الدكتور صالح حسن جزاع، انه "لا فائدة من نسب الاطلاقات المائية، لانها تخفف التلوث لكنها لا تقضي عليه بشكل تام مادامت مصادر التلوث مستمرة بإطلاق مخلفاتها إلى الأنهار والجداول".

ويضيف في تصريح خاص لمجلة «فيلي»، ان "الحلول تتلخص بإيقاف تدفق الملوثات من المصانع والمعامل والمستشفيات ومياه الصرف الصحي المنزلي والزراعي او معالجتها قبل اطلاقها للانهار".

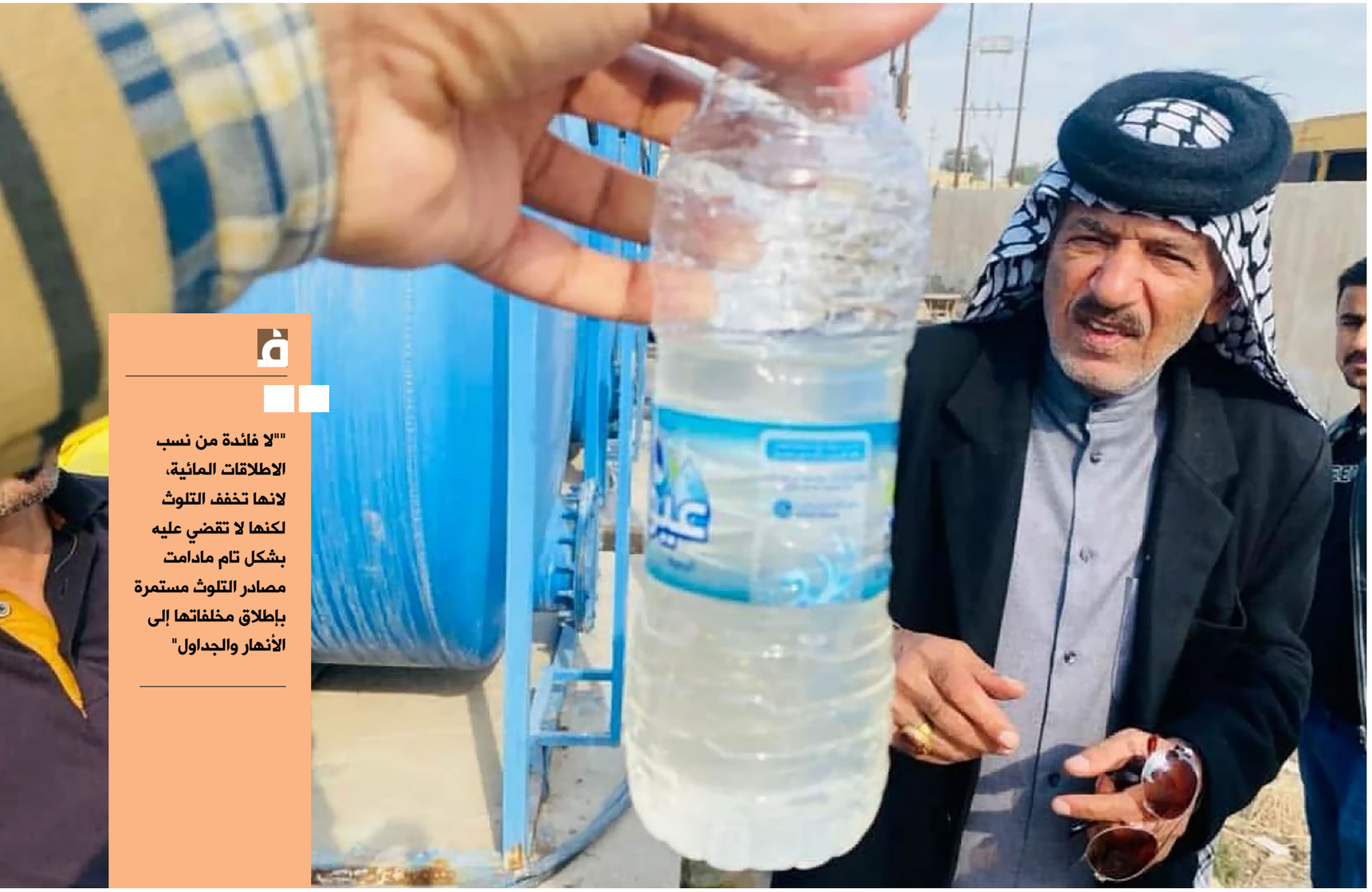

""لا فائدة من نسب الاطلاقات المائية، لانها تخفف التلوث لكنها لا تقضي عليه بشكل تام مادامت مصادر التلوث مستمرة بإطلاق مخلفاتها إلى الأنهار والجداول"

تهريب شبه علني بألوف الأطنان

ما الذي يحدث في موانئ العراق؟

فيلي - خاص:

تعد قضية التهريب عملية شائعة تجري في جميع منافذ الدول البحرية والبرية وكذلك في المطارات، وكثيرا ما تكتشف المواد المهربة، وفي العادة فإنها تهرب في الحقائب والأمتعة الشخصية بطريقة احتر افية يصعب اكتشافها، وانها تكون بكميات يمكن حملها من قبل الأفراد؛ أما أن تهرب مواد من ثروات البلد تزن عشرات ألوف الأطنان فالأمر حينئذ يكون غريبا وغير منطقي.

لقد اعلن جهاز الأمن الوطني في محافظة البصرة في 23 أيار 2025 ان مفارزه نجحت في إحباط محاولة تهريب ضخمة لمادة الكبريت عبر ميناء أم قصر الجنوبي، أسفرت عن ضبط كميات هائلة تقدر بنحو 110 آلاف طن، فيما قالت شركة المنتجات النفطية (سومو) في البصرة، انها لم تصدر أي موافقات رسمية لتصدير هذه المادة.

وأوضح الأمن الوطني انه ضبط بالفعل باخرة محملة بنحو 10 آلاف طن من مادة الكبريت كانت معدة للتهريب، ثم توجه إلى مقر الشركة المتورطة وجرى ضبط 16 شاحنة إضافية محملة بالكبريت في داخل حاويات كانت في طريقها للميناء، وانها وجدت مخزنا تابعا للشركة المتورطة يحتوي على 100 ألف طن أخرى من الكبريت المعد للتهريب، ليصل إجمالي المضبوطات إلى 110 آلاف طن تقريباً.

وسبق ذلك إعلان هيئة المنافذ الحدودية، عن ضبط شحنة مستلزمات طبية مشبوهة كانت معدة للتهريب عبر ميناء أم قصر الشمالي، مشيرة إلى أن الفرق الميدانية في الميناء رصدت حاويتين بحجم 40 قدما، خارج الحرم الجمركي، تحتويان على "ظروف دوائية فارغة ومستلزمات طبية" مخبأة بعناية خلف شحنة مصرح بها، في محاولة لتمويه محتواها الحقيقي.

وتعد محاولة تهريب 110 آلاف طن من مادة الكبريت عبر ميناء أم قصر الجنوبي في البصرة عملية غير اعتيادية من حيث الكمية، ويثار هنا سؤال مشروع بشأن السر وراء إمكانية حدوث مثل هذه العمليات في وضح النهار وبصورة "علنية" (بمعنى أنها ليست مخفية بالكامل عن الأنظار). الإجابة تكمن عادة في مزيج من العوامل المتشابكة، أبرزها، وهو ما يتفق عليه كثيرون، وهو ما شخص في حوادث مماثلة من دون ان يعالج، رشوة المسؤولين، و هذا هو السبب الأبرز، لتهريب كميات هائلة كهذه، اذ لا بد من تواطؤ عدد كبير من المسؤولين في الميناء، من موظفي الجمارك والأمن إلى الإدارة العليا، بدفع رشاوى ضخمة لغض الطرف عن الشحنات أو لتسهيل إجراءات التخليص غير القانونية.

كما لا يمكن لعملية بهذا الحجم أن تجري بوساطة فرد واحد أو مجموعة صغيرة، إنها تتطلب شبكة منظمة ومعقدة تشمل مسؤولين في شتى المستويات، وسائقين، وشركات شحن، وسيطرات امنية، وحتى أحيانا شخصيات ذات نفوذ سياسي أو عشائري.

و تشير عديد التقارير إلى أن الموانئ العراقية، بما في ذلك أم قصر، تعاني من مستويات عالية من الفساد، اذ تدفع رسوم إضافية غير قانونية، وتختلس البضائع، وتزوّر الوثائق. هذا يخلق بيئة تسهل عمليات التهريب الكبيرة.

كما يتواجد ايضا نقص في عمليات التفتيش الدقيقة للشاحنات والبواخر، أو أن عمليات التفتيش تجري بشكل سطحي بعد تلقي الرشاوى.

ويجري ايضا بحسب تقارير عدة تزوير الوثائق الرسمية، مثل بيانات الشحن و "الفواتير" وشهادات المنشأ، لإظهار أن البضاعة مشروعة أو أنها تتبع مسارا قانونيا. يمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع موظفين فاسدين أو بوساطة شبكات متخصصة في تزوير الوثائق.

و قد تستغل العصابات المنظمة الثغرات في القوانين أو الإجراءات الروتينية لمرور الشحنات، بسبب نقص التكنولوجيا الحديثة اذ قد لا تكون الموانئ مجهزة بالكامل بتقنيات المراقبة والتفتيش الحديثة (مثل الماسحات الضوئية الكبيرة) التي يمكن أن تكشف عن هذه الكميات بسهولة.

وفي بعض الحالات، يمكن أن يتمتع المتورطون في عمليات التهريب بحماية من شخصيات أو جماعات ذات نفوذ سياسي أو عشائري، مما يجعل من الصعب على الأجهزة الأمنية تنفيذ القانون ضدهم من دون مقاومة أو تدخلات.

و أحيانا، يمكن أن تسيطر جماعات مسلحة أو فصائل على أجزاء من الموانئ أو يكون لها نفوذ كبير عليها، مما يسمح لها بتسيير عمليات التهريب مع إفلات من العقاب.

و الكبريت مادة صناعية ليست محظورة بطبيعتها، ويستعمل في كثير من الصناعات (الأسمدة، الكيماويات، الأدوية)، هذا يجعله أقل إثارة للشبهات من المواد المخدرة أو الأسلحة، مما قد يسهل محاولة إخفاء طبيعة الشحنة الحقيقية أو وجهتها.

ويقول مختصون ان التعامل مع 110 آلاف طن يتطلب بنية تحتية كبيرة (شاحنات، سفن، مستودعات)، وهذا يعني أن العملية بحاجة إلى ترتيبات لوجستية واسعة، مما يزيد من احتمالية تورط شبكات منظمة ومحترفة.

وبرغم جميع هذه التحديات، فإن إحباط عملية بهذا الحجم يشير إلى، عملية استخباراتية ناجحة، فغالبا ما تكون مثل هذه العمليات الكبيرة نتيجة لجهود استخباراتية مكثفة، بما في ذلك جمع المعلومات من المصادر البشرية، ومراقبة الشبكات، وتحليل البيانات.

كما لا يخلو الامر من تواجد جهات أمنية أو حكومية مهنية ملتزمة بمكافحة الفساد والتهريب، التي يمكن أن تتصرف بشكل مستقل أو بالتنسيق مع جهات أخرى، و أحيانا يكون الكشف عن عمليات التهريب نتيجة لصراعات داخلية بين العصابات أو بين الفصائل، أو بسبب ضغوط دولية لمكافحة الفساد.

ومجمل القول، ان التهريب في وضح النهار وكميات هائلة في بلد مثل العراق غالبا ما يكون مؤشرا على تواجد فساد متغلغل وشبكات منظمة تستغل نقاط الضعف في الرقابة وإنفاذ القانون، مدعومة أحيانا بنفوذ سياسي أو عشائري، وان الكشف عن هذه العمليات يتطلب جهدا كبيرا وعملا استخباراتيا دقيقا، مع توفر عناصر النزاهة والإخلاص والشعور بالمسؤولية لدى الجهات المنفذة للقانون.

مدن الظل في العراق..

٩ ملايين نسمة بقبضة العشوائيات

وبحسب وزارة التخطيط العراقية، فإنها أعلنت في 24 شباط/فبراير 2025، النتائج الاساسية للتعداد العام للسكان، التي اظهرت ان عدد سكان العراق يبلغ 46 مليوناً و118 الف نسمة، وبالتالي عند تقسيم هذا العدد على خمسة، يظهر أن عدد ساكني العشوائيات يبلغ 9 ملايين و223 ألف نسمة.

ويأتي هذا في ظل انتقادات من قبل المتخصصين، الذين أكدوا أن هذه العشوائيات أثرت على الراضي التابعة للدولة والمساحات الخضراء، فيما أكدوا أن حلها بحاجة لـ"إرادة وطنية" والتخطيط ببديل لها، فضلا عن التوجه لإنشاء منازل منخفضة التكلفة والتأكد من المستوى الاقتصادي الحقيقي لسكان هذه التجمعات العشوائية.

وعن الخطط الحكومية لمعالجة هذا الملف، يوضح الهنداوي لمجلة «فيلي»، أن "هناك خطة تضمنتها خطة التنمية الخمسية للسنوات 2024 – 2028، وكذلك نحن مقبلون على إطلاق استراتيجية مكافحة الفقر للسنوات الخمس المقبلة من 2025 إلى 2029، وكلتا الخطتين التنمية والاستراتيجية لمكافحة الفقر، تضمنتا معالجات لمشكلة السكن العشوائي في العراق".

ويضيف، "كما هناك إجراءات أخرى تقوم بها الحكومة لمعالجة ملف العشوائيات، منها مسودة قانون يجري الإعداد لها لمعالجة هذا الملف، كما هناك تنسيق وتعاون مع جهات دولية منها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لمعالجة السكن العشوائي".

يذكر أن مجلس الوزراء العراقي خوّل خلال جلسته التي عقدت في 13 كانون الثاني/ يناير 2025، أمين بغداد والمحافظين، باستثناء كركوك، ببيع الأراضي المملوكة للبلديات المختصة للمتجاوزين عليها ممن بنوا مشيدات ثابتة، استثناءٍ من المزايدات العلنية.

واشترط القرار أن تكون تلك الأراضي ضمن التصميم الأساس، وأن يقدم الطلب خلال 180 يوماً من صدور القرار، مع اشتراط عدم امتلاك شاغلها لأي قطعة سكنية أخرى وبدل بيع حقيقي تقدره اللجنة المختصة.

وتتصدر العاصمة بغداد بأعداد العشوائيات بواقع 1022 مجمعاً عشوائياً لغاية عام 2017، وفق عضو لجنة الخدمات والإعمار النيابية، مهدية اللامي، مشيرة إلى أن "التجاوز على الأراضي مستمر لحد الآن،

فيلي - خاص:

تقترب عدد التجاوزات من 4 آلاف تجمع عشوائي في عموم العراق، ربعها في العاصمة بغداد، والباقي موزعة على باقي المحافظات، بحسب المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية، عبد الزهرة الهنداوي، الذي أشار إلى نسبة الساكنين في التجمعات العشوائية تصل إلى حوالي 5 بالمئة من مجموع سكان العراق.

في ظل عدم وجود رادع، فأينما وجِد فضاء واسع يأتي المتجاوزون ويقيمون عليه وحدات سكنية عشوائية".

وتكشف اللامي لمجلة «فيلي»، أن "العشوائيات في بغداد بعضها أُقيم على أراض تابعة لمؤسسات حكومية لديها مشاريع، وبعضها على محرمات نفط وبنى تحتية كما في خط الخنساء، وبعضها الآخر كان على محرمات طرق كما في حي طارق وغيرها من المناطق".

وتضيف، "كما هناك تجاوزات على المساحات الخضراء، وبحسب البرنامج الحكومي فإن 28 بالمئة من الأراضي المتجاوز عليها هي مساحات خضراء، لذلك يلاحظ أن الأزقة غير صحيحة والشوارع غير معبدة، وهناك تجاوز على البنى التحتية وعلى الماء والكهرباء والمدارس والمراكز الصحية".

وتؤكد، أن "هذا بالمجمل ألقى بظلاله سلباً على الواقع الذي يعشيه المواطن في هذه العشوائيات، إلى جانب النظرة الدونية لهؤلاء الساكنين كونهم يقطنون في مناطق غير رسمية".

"الأمر يتطلب إرادة وطنية جادة في العمل لمعالجة العشوائيات التي انتشرت نتيجة عدم وجود خطة متكاملة، بل عادة ما يتم اللجوء إلى العمل العشوائي غير المنظم"، تقول اللامي.

وتبين، أن "البرنامج الوطني لمعالجة العشوائيات صدر في 20 آب/ أغسطس 2017، وكان من مخرجات هذا البرنامج إنشاء صندوق دعم لمعالجة العشوائيات على أن ينظم بقانون، والقضية الثانية معالجة العشوائيات على أن تنظم بقانون أيضاً".

وتتابع، أن "القانون تم إرساله إلى مجلس النواب وقرأ قراءة أولى وأعيد إلى الحكومة، وفي هذه الدورة البرلمانية الحالية (الخامسة) تم إرسال القانون مرة أخرى إلى لجنة الخدمات والإعمار وقرأ قراءة أولى، لكن تم إرجاعه إلى الحكومة مرة أخرى لأنه لم يكن يتناغم مع واقع العشوائيات وتضمنه تقديم إيجارات وبدل نقدي للمتجاوزين، وهذا غير صحيح".

وتلفت إلى أنه "على الحكومة تصنيف المواطن المتجاوز وتصنيف الأرض المتجاوز عليها، من خلال بيان حال المواطن وهل يملك قطعة أرض أو بيتاً لكنه يسكن في العشوائيات، أم هو تحت خط الفقر وسكن العشوائيات لظروفه الاقتصادية القاهرة، وكذلك تصنيف الأرض المتجاوز عليها، هل هي عائدية حكومية أم أهلية".

وعن المجمعات السكنية ودورها في التخفيف من ظاهرة التجاوزات، توضح، أن "هناك خمس مدن جديدة أعلنت في عموم العراق منها في كربلاء وبغداد في مناطق النهروان وأبو غريب ومدينة الصدر خلف السدة، لكن ما يلاحظ أن أسعار بعضها يفوق قدرة الكثيرين، لذلك يفترض تحديد الجهات المستهدفة قبل إنشاء الوحدات السكنية".

وبناءً على ذلك، يقترح الخبير الاقتصادي، كريم الحلو، "بناء مجمعات اقتصادية للطبقة الفقيرة والمتوسطة كما في الدول الغربية التي فيها بيوت اقتصادية وحتى إيجار لمن لا يملك ثمن الشراء، وتتولى البلديات دفع أقساط الإيجار، لكن المشكلة في العراق هي في التنظيم حيث هناك خلل ونقص في جميع القطاعات".

ويوضح الحلو لمجلة «فيلي»، أن "المستوى المعيشي في العراق غير منظم، وقضية السكن من المشاكل الكبيرة والعالمية أيضاً، ورغم أن مساحة العراق واسعة لكن يلاحظ أن نسبة البناء لا تتجاوز 20 بالمئة من المساحة الكلية للبلاد، والباقي أراض جرداء، وهذا يعود إلى التلكؤ بالمشاريع وفساد الأحزاب وعدم توفر إحصائيات صحيحة".

ويتابع، "كما أن العراق يشهد زيادة سكانية تقدر بمليون نسمة سنوياً مقابل ضعف في البنى التحتية والكهرباء والمجاري والماء، لذلك الزيادة السكانية لا تتناسب مع ما موجود وبالتالي تبقى المشكلة مستمرة، خاصة في ظل عدم وجود فرص عمل في بعض المحافظات مثل المثنى والديوانية وميسان، وبالتالي يحصل زخم على مدن بعينها كما في بغداد والبصرة ونينوى والنجف وغيرها".

وعن حملات إزالة العشوائيات، يشدد الحلو على "أهمية ترتيب أوضاع ساكني العشوائيات وإيجاد بديل لهم قبل البدء بإزالتها، رغم أن أغلب ساكني العشوائيات بنسبة تصل إلى 70 بالمئة ليسوا تحت خطر الفقر، بل يملكون بيوتاً في مناطقهم الأصلية سواء كانت في الأرياف أو المحافظات، لكنهم سكنوا العشوائيات أملاً بتمليكهم إياها".

"وفي ظل عدم وجود إحصائية تصنف ساكني العشوائيات وعدم تنظيم المستوى المعيشي للمجتمع، وعدم ترتيب أوضاع بعض المحافظات وإيجاد فرص عمل لأبنائها، سوف تستمر ظاهرة الهجرة إلى المدن والسكن في العشوائيات"، يقول الحلو في نهاية حديثه.

" رغم أن مساحة العراق واسعة لكن يلاحظ أن نسبة البناء لا تتجاوز ٢٠ بالمئة من المساحة الكلية للبلاد، والباقي أراض جرداء، وهذا يعود إلى التلكؤ بالمشاريع وفساد الأحزاب وعدم توفر إحصائيات صحيحة ".

بطيخ الملوية ..

معمل سُكّر يصطدم بشراسة الأصفر الإيراني

فيلي - خاص :

يشتهر قضاء سامراء في محافظة صلاح الدين بإنتاج نوع مميز من البطيخ الأصفر المخطط، الذي يعرف محليًا بـ"معمل السكر" نظرًا لحلاوته العالية ونكهته الفريدة، التي تميزه عن أي نوع آخر من البطيخ المستورد، ويُعد هذا الموسم من أنجح المواسم الزراعية له، بحسب ما يؤكده مزارعو سامراء.

ويقول عضو الجمعيات الفلاحية في سامراء، محمود حسين، لمجلة «فيلي»، إن "مزارع القضاء تنتج سنويًا كميات كبيرة من البطيخ الأصفر الذي يعدّ من أجود الأنواع على مستوى العراق، ويُتميز بطعمه الطبيعي وسرعة نضوجه، ويُزرعّ بطرق تقليدية تعتمد على الخبرات المحلية المتوارثة".

ويؤكد المزارعون أن الإنتاج هذا العام وفير، لكنهم يواجهون منافسة شرسة من البطيخ الإيراني المستورد، الذي يغزو الأسواق المحلية بأسعار منخفضة وجودة متدنية، ما يشكل تهديدا مباشرا للمنتج الوطني.

المعركة مع الإيراني

إلى ذلك، يقول المزارع عمر السامرائي، لمجلة «فيلي»، إن "هذا الموسم استثنائي من حيث الكمية والنوعية، وسعر حمولة السيارة الواحدة يتراوح بين 200 إلى 300 ألف دينار، لكن البطيخ الإيراني الذي يدخل بلا رقابة يُربك السوق ويؤثر على الإقبال على المنتج المحلي".

ويتم تسويق بطيخ سامراء إلى العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية، حيث يحظى بطلب عال، ويتراوح سعر الكيلوغرام الواحد بين 500 إلى 1500 دينار، بحسب الجودة والمنطقة.

رياض عباس، تاجر من البصرة، يقول أيضا للوكالة: "في كل موسم نحرص على شراء البطيخ الأصفر من سامراء، لأنه يتمتع بطعم مميز لا يتوفر في أي منتج آخر. زبائننا في البصرة يعرفون الفرق جيدا، ويفضلونه على أي نوع مستورد، خاصة الإيراني الذي يفتقر إلى النكهة".

أما ياسر السامرائي، وهو أحد كبار تجار البطيخ الشوكي في صلاح الدين، فيؤكد أن "بطيخ سامراء هو الأطيب مذاقا والأعلى جودة ليس فقط على مستوى العراق، بل على مستوى المنطقة العربية. نحن نصدر جزءا منه لتجار عرب يطلبونه خصيصا".

ويضيف: "تبلغ المساحات المزروعة بالبطيخ في سامراء هذا الموسم أكثر من 3 آلاف دونم، ونعتمد بشكل كبير على التربة الخصبة في مناطق الجزيرة ووفرة مياه الري. الأسعار جيدة نسبيًا هذا العام، ويُباع الطن الواحد بأسعار متفاوتة حسب الجودة، لكن ما يعيق التوسع هو غياب الدعم الحكومي المباشر والرقابة على الاستيراد".

غزل الفتيات

وعلى الصعيد الشعبي، يحتل بطيخ سامراء مكانة خاصة في ذاكرة كبار السن في المدينة، الذين كانوا يتغزلون بجماله ويشبهون به الفتيات الجميلات، إذ كان يُقال عند رؤية فتاة فائقة الجمال: "شنو أنتِ؟ بطيخ أصفر شوكي سامرائي؟"، في دلالة على مدى تعلق الناس بهذا المحصول، ليس كمجرد منتج زراعي، بل كرمز للجودة والجمال والمذاق المميز.

ويؤكد المزارع عبد الله جميل هذا البعد التراثي بقوله: "كان مثل عند شيابنا الله يرحمهم، من يشوفون بنت مزيونة وحلوة حيل، يقولون: هذه مثل بطيخة سامراء، وهذا المثل معروف عند أهل سامراء قديما".

ويشير جميل، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى إن "الزراعة في سامراء ليست مجرد مهنة بل إرث عائلي، ومع كل موسم نعاني من التحديات ذاتها، وهي غياب الدعم الحكومي، وغلاء مستلزمات الإنتاج، وغياب حماية حقيقية للمنتج المحلي أمام الإغراق بالسوق".

ويطالب مزارعو سامراء، بفرض إجراءات رقابية صارمة على المنتجات المستوردة، وتشجيع شراء المنتج المحلي من خلال فتح منافذ تسويق رسمية ودعم الجمعيات الفلاحية، حفاظا على استمرارية هذا المحصول الذي يُعد رمزا من رموز الزراعة في صلاح الدين.

يعد البطيخ الأصفر من الفواكه الصيفية التي تحتل مكانة بارزة في الأسواق العراقية، لما يتميز به من نكهة حلوة وقيمة غذائية، وتتنوع أصنافه باختلاف المناطق والمحافظات التي تنتجه، حيث لكل منطقة طابعها الزراعي ونكهتها الخاصة.

في طليعة هذه الأنواع يبرز البطيخ الأصفر السامرائي، الذي يُزرع في قضاء سامراء بمحافظة صلاح الدين، ويُعرف محليًا بـ"البطيخ الشوكي" نظرًا لشكله المخطط وقشرته المميزة. يشتهر هذا النوع بطعمه الحلو للغاية، حتى أن سكان المدينة يلقبونه بـ"معمل السكر"، ويُعد الأكثر طلبًا في أسواق بغداد والجنوب، بسبب نكهته الغنية التي لا تضاهى.

مُحافظات أخرى

إلى جانب سامراء، تشتهر محافظة بابل، وتحديدا مدينة الحلة، بإنتاج البطيخ الحليّ، وهو نوع يتميز بقشرة صلبة وطعم حلو متوسط، ويُعد من الخيارات المفضلة في أسواق العاصمة، خصوصا خلال ذروة الصيف. يختلف الحليّ في حجمه ومدة نضجه، لكنه يحتفظ بجودته لفترة أطول مقارنة ببعض الأنواع الأخرى.

وفي محافظة الديوانية، ينتشر نوع يعرف باسم البطيخ الديواني، وهو بطيخ أصفر ناعم القشرة، يتميز بطعمه المعتدل، إلا أنه سريع التلف نسبيًا. يُزرع غالبًا باستخدام أنظمة ري حديثة مثل التنقيط، ما يساعد على تقنين المياه وزيادة الإنتاجية في الأراضي محدودة الموارد.

أما البطيخ النجفي، المنتشر في محافظة النجف، فيتميز بحجمه الكبير ولونه الأصفر المشع، وتزرع أغلب محاصيله في مناطق صحراوية تعتمد على مياه الآبار، وقد لاقى هذا النوع إقبالا جيدا في أسواق الفرات الأوسط.

وفي كربلاء، يُنتج البطيخ الكربلائي، الذي يتصف بقشرته الخضراء الداكنة ومذاقه الحلو، ويُعد من الأنواع المرغوبة في الأسواق الجنوبية، رغم ما يواجهه من منافسة قوية من المنتجات المستوردة.

وبالحديث عن المنافسة، يبرز البطيخ الإيراني المستورد، الذي يغرق الأسواق العراقية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، إلا أن طعمه يعتبر أقل جودة مقارنة بالأنواع المحلية، ويُتهم هذا النوع بالتأثير سلبًا على المزارع العراقي، من خلال إضعاف الإقبال على المنتج المحلي، وتهديد الأمن الغذائي الوطني.

وبين التنوع المحلي وجودة الإنتاج من جهة، وضغط المنافسة الخارجية من جهة أخرى، يبقى البطيخ الأصفر العراقي رمزا للمذاق الأصيل والزراعة العريقة، التي لا تزال تقاوم رغم قلة الدعم وتحديات السوق.

" البطيخ الإيراني المستورد، يُغرق الأسواق بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، وطعمه أقل جودة مقارنة بالأنواع المحلية، ويُتهم هذا النوع بالتأثير سلبًا على المزارع العراقي، من خلال إضعاف الإقبال على المنتج المحلي، وتهديد الأمن الغذائي الوطني ".

الأدنى منذ ٨٠ عاماً..

إنذار ووضع كارثي للخزين المائي العراقي

فيلي - خاص:

يسجل الخزين المائي في العراق أدنى مستوى له منذ 80 عاماً نتيجة قلة إيرادات المياه بسبب التغير المناخي وزيادة الموارد البشرية، حتى بات يمكن وصف وضع المياه بـ"الكارثي"، بحسب وزارة الموارد المائية العراقية وخبير في مجال المياه.

ويعود الوضع "المحرج والمقلق" للمياه في العراق إلى مرور البلاد بثلاث سنوات جافة، فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة، وقلة التساقُط المطري ليس في العراق فقط، وإنما في دول الجوار المائي أيضاً، وفق الوزارة.

ولذلك تعمل الوزارة على استراتيجية مكوّنة من ثلاثة محاور، تبدأ بتعزيز التنسيق مع دول الجوار المائي لضمان حصة عادلة للبلاد، وترشيد استهلاك المياه بتحسين أساليب الري والزراعة وتقليل استهلاك المياه والهدر، وكذلك الحد من التجاوزات بكل أنواعها سواء تجاوزات الحصص المائية أو الملوّثات أو استغلال الشواطئ والمحرمات.

الأدنى منذ 80 عاما

وفي هذا السياق، يقول المتحدث باسم وزارة الموارد المائية، خالد الشمال، إن "الوضع المائي العراقي هو محرج ومقلق بسبب السنوات الثلاث الجافة التي مر بها العراق، فضلا عن ارتفاع درجات الحرارة والتغيرات المناخية وقلة التساقط المطري ليس في العراق فقط وإنما في دول الجوار المائي أيضا".

ويضيف الشمال لمجلة «فيلي»، أن "العراق يسجل حاليا أقل خزين منذ 80 عاما، وبالتالي هناك حاجة إلى جهد استثنائي وتكاتف من الجميع لعبور هذه الأزمة".

وبناء على ذلك، يقول الشمال إن "الوزارة وضعت استراتيجية من ثلاثة محاور، تبدأ بتعزيز التنسيق مع دول الجوار المائي لضمان حصة عادلة للبلاد، حيث إن العراق متلقي للمياه وأكثر من 70% من إيراداته هي خارجية".

وعن دور الحكومة في هذا المحور، يوضح الشمال، أن "الحكومة حولت ملف المياه إلى ملف سيادي، وبالتالي هناك إشراف مباشر عليه من قبل رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، وأثمر عن توقيع اتفاقية إطارية وهناك اجتماعات وإجراءات مستمرة بهذا الصدد".

ويتابع، "كما توجه اليوم وزير الموارد المائية إلى تركيا، وسيلحقه ربما يوم غد رئيس

إنذار ووضع كارثي للخزين المائي العراقي

الوزراء، وسيكون ملف المياه والإطلاقات المائية على رأس أولويات أي تفاهمات مع الجانب التركي، وكذلك في التفاهمات مع الجانبين الإيراني أو السوري".

ويشير المتحدث باسم وزارة الموارد المائية، إلى أن "التعامل مع دول الجوار المائي يحتاج إلى نفس طويل وإلى أدوات واستراتيجية، وكل هذه ستكون حاضرة بلقاء رئيس الوزراء مع الجانب التركي، ونأمل أن يتم التوصل إلى زيادة الإطلاقات المائية بالطريقة العادلة للعراق".

أما المحور الثاني، فهو بحسب الشمال، يتعلق بـ"ترشيد استهلاك المياه بتحسين أساليب الري والزراعة وتقليل استهلاك المياه والهدر، وتعمل الحكومة على تحسين كفاءة الري من خلال تحسين القطاع الزراعي وإعادة رسم الهوية أو الخارطة الزراعية العراقية، وعمل الهوية الزراعية لكل مزراع، والسيطرة على المساحات المزروعة وعلى نوعية المحاصيل وعلى الإنتاج وعلى عملية التسويق".

ويؤكد، أن "هذا الاهتمام بالقطاع الزراعي يعود لكون الزراعة تستهلك أكثر من 80% من المياه الخام، وبالتالي القطاع الزراعي أكثر عامل مؤثر بعملية ترشيد استهلاك المياه".

وعن المحور الثالث، يبين الشمال، أنه "يخص التعامل مع التجاوزات بكل أنواعها، سواء تجاوزات الحصص المائية أو الملوّثات أو استغلال الشواطئ والمحرمات، حيث أصبحت التجاوزات كارثية ومؤثرة بشكل كبير على الحصص المائية، منها تجاوز محافظة على أخرى، أو حدة إروائية أو قطاع أو حتى مواطن على آخر".

التجاوزات على المياه

ويُفصل الشمال التجاوزات بأنها على ثلاثة أنواعٍ، "التجاوز الأول هو على الحصص المائية، والتجاوز الثاني على المحرمات والشواطئ وبناء المشيّدات والعوائق، أما النوع الثالث من التجاوز فهو الملوّثات".

ويؤكد، أن "الوزارة تتعامل مع التجاوز على اعتباره جرم سافر على المنظومة المائية التي تمثل أحد أهم أدوات الأمن الوطني للعراق، الذي هو الأمن المائي، وهناك آلاف الدعاوى التي أُقيمت والإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الخُصوص".

ويضيف، أن "هذه الحملة الوطنية يدعمها رئيس الوزراء ويُشرف عليها بشكل ميداني وزير الموارد المائية، وتتولى تنفيذها جميع تشكلات الوزارة، كما هناك خلايا أزمة في كل محافظة يرأسها أحد المدراء العامين وتضم كل تشكيلات الوزارة، وهذه الحملة بدعم من مجلس القضاء والقوات الأمنية بمختلف صنوفها".

ويكشف، أن "هذه الحملة ضد التجاوزات وفرّت ما بين 50 إلى 80 متر مكعب بالثانية، وهذا أمر مهم في ظل الأزمة المائية".

الخطة الزراعية

أما الخطة الزراعية، فهي وفق المتحدث باسم وزارة الموارد المائية، تُبنى على ثلاثة مؤشرات، "الأول ما موجود من مياه بالخزين الذي يمكن استعماله، والثاني الإيرادات المائية المتحققة أقرب لليقين من التوقع، والثالث هو مؤشرات السوق العالمية ومفاهيم العرض والطلب".

ويوضح الشمال، أن "الخطة الصيفية لم تكن بالمعنى التقليدي، وإنما كانت خطة مهيكلة، ونأمل زيادة الإطلاقات والحفاظ على خزين معين لضمان الخطة الشتوية المقبلة".

ويبين، أن "أولويات المياه في العراق هي مياه الشرب في المرتبة الأولى، وثانيا الاستخدامات المنزلية والصيفية، وثالثاً الخطة الزراعية، ورابعاً شط العربً والأهوار، وأما مياه الشربً والاستخدامات المنزلية والصيفية فهي مؤمنة بالكامل".

وعن الخطة الزراعية، يضيف الشمال، أنه "سيكون هناك اجتماع عالي المستوى بين الكادر المتقدم لوزارتي الزراعة والموارد المائية لإقرار الخطة الزراعية للموسم الصيفي المقبل أو الشتوي المقبل كما في كل عام".

وضع "كارثي"

من جهته، يرى الخبير في مجال المياه، تحسين الموسوي، أن "وضع المياه في العراق يمكن وصفه بـ(الكارثي) بعد وصول المخزون الاستراتيجي من المياه إلى نحو 11 مليار متر مكعب، نتيجة قلة إيرادات المياه بسبب التغير المناخي وزيادة الموارد البشرية".

ويضيف الموسوي لمجلة «فيلي»، "في حين يفقد العراق بحدود من 5 إلى 6 وأحيانا تصل إلى 8 مليارات متر مكعب نتيجةً التبخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي ستبلغ ذروتها الشهر المقبل".

ومن الأسباب التي أوصلت العراق لهذا "الوضع الحساس"، بحسب الموسوي، هو "الترحيل الدائم لملف المياه إلى الأمام، وعدم الأخذ بالتحذيرات الدولية، حيث إن أزمة المياه عالمية".

ويتابع، "كما أن العراق يتلقى سياساته المائية من دول المنبع (دول المشاركة المائية)، والملاحظ هناك ضعف للمفاوض العراقي الذي لم يستطع فرض حصة العراق المائية عليهم".

أزمة في البنى التحتية

لكن على خلاف المتحدثين السابقين، يطمئن الخبير الاقتصادي، كريم الحلو، بـ"عدم وجود أزمة مياه في هذا العام، حيث كانت هناك أمطار كثيرة وامتلأت السدود وحصلت فيضانات لكثرة الأمطار في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل الماضيين".

ويتابع الحلو حديثه لمجلة «فيلي»، "كما جاءت سيول كبيرة من إيران والسعودية، لأن أرض الرافدين هي في منخفض، لذلك المياه تأتي إليها إن كانت جوفية أو فوق الأرض".

وينوّه إلى أن "المشكلة هي في عدم وجود ترشيد لاستهلاك المياه، والنقص الكبير في البنى التحتية، لكن هناك عمل على مشاريع عديدة للسيطرة على المياه وتدويرها وتصفيتها لإعادة استخدامها مرة ثانية".

ويؤكد، أن "أزمة المياه تؤثر اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً على جميع الناس، حيث إن أي نقص في المياه يؤثر على الزراعة ما يؤدي إلى الاستيراد وتضرر الفلاح، وكذلك خروج العملة الصعبة، كما أن أزمة المياه لها تأثير سياسي بل يمكن أن تكون سبباً في إسقاط الحكومات، لكن لم يصل العراق إلى هذهالمرحلةبعد".

> " أصبحت التجاوزات كارثية ومؤثرة بشكل كبير على الحصص المائية، منها تجاوز محافظة على أخرى، أو حدة إروائية أو قطاع أو حتى مواطن على آخر ».

> « أولويات المياه في العراق هي مياه الشرب في المرتبة الأولى، وثانياً الاستخدامات المنزلية والصيفية، وثالثاً الخطة الزراعية، ورابعاً شط العرب والأهوار ».

ملابس شي إن تغزو بغداد..

وتدفع البالا إلى الاندثار

فيلي - خاص:

عند التجول في الأسواق الشعبية في العاصمة العراقية بغداد، مثل باب المعظم والبياع، يطغى ضجيج الباعة على المكان حتى يصعب على المارة تمييز الكلمات المنبعثة من مكبرات الصوت، إذ يتنافس الجميع في الترويج لبضاعتهم، بدءاً من بائعي الخضار إلى من يعرضون الملابس الصينية الرخيصة.

ففي تلك الأسواق، يختلط صوت بائع الطماطم مع صراخ من يفرغ كيساً ضخماً من الملابس على بسطته، مردداً "كسر جديد.. لحك يا ولد!"، في مشهد بات مألوفاً لدى روّاد هذه الأسواق.

وقد انتشرت بشكل واسع ظاهرة بيع الملابس الصينية، ولاسيما منتجات شركة "شي إن"، وهي بضائع جديدة يفضلها كل من الباعة والمشترين على حد سواء، لما توفره من تنوع وسعر منخفض.

الـ"شي إن".. لعبة حظ

يقول حسن عماد صاحب الـ 35 عاما، أحد باعة سوق البياع، إن "البضائع تأتي إلى العراق على هيئة شحنات تعرف محلياً باسم (الشليف)، وهي أكياس كبيرة تحتوي على ملابس وأجهزة كهربائية وأحذية ومواد منزلية، وأحياناً تحتوي على سلع ثمينة للغاية".

وفي حديث لمجلة «فيلي»، يضيف أن "سعر الكيس الواحد يتراوح بين 100 إلى 200 ألف دينار عراقي، ويضم نحو 500 قطعة من الثياب، تباع القطعة الواحدة منها بثلاثة آلاف دينار، بينما تباع ثلاث قطع مقابل خمسة آلاف دينار، ما يحقق أرباحاً قد تصل إلى مليون ونصف المليون دينار".

ووفقاً لحديث عماد، فإن العمل ليس سهلاً كما يبدو، إذ أن بعض الأكياس تحتوي على ملابس غير مناسبة للموسم أو ذات جودة ضعيفة، ما يجعل هذا النوع من التجارة أشبه بـ"لعبة حظ".

وتتنوع محتويات أكياس "شي إن" بين الأجهزة الكهربائية والمواد المنزلية والحقائب النسائية، ولا تقتصر فقط على الملابس، لكن ما يميز هذه البضائع عن منتجات "البالا" (وهي ملابس أوروبية مستخدمة)، هو أن جميع القطع جديدة وغير مستعملة، وهو ما يجعلها أكثر قبولاً لدى شريحة واسعة من المستهلكين.

انتقالات وأرباح موسمية

من جانبه، يوضح بسيم جلال صاحب الـ 20 عاماً، وهو بائع في سوق باب المعظم، أنه "يشتري الصندوق بسعر 250 ألف دينار، ويحتوي على مواد متعددة الأحجام مكتوب على كل منها السعر الأصلي، ليتم بعد ذلك تسعيرها محلياً بالدينار العراقي مع إضافة هامش ربح معقول.

ويضيف أن أماكن عرض هذه البضائع تتغير تبعاً للحركة التجارية، ففي أيام الدوام الرسمي تنصب البسطات بجوار مجمع الكليات لاستهداف الطلبة، أما في أيام العطل فيتم التوجه إلى مناطق مثل الباب الشرقي وساحة الوثبة حيث يتزايد إقبال الناس.

بينما يؤكد البائع رضا عبد الحسن الكعبي هو الآخر أن "البضائع الصينية أفضل من حيث الربحية وسرعة البيع مقارنة بملابس البالا"، مبيناً أن "الأكياس والصناديق التي تصل من الصين تحتوي على ملابس ذات تصاميم حديثة ومتنوعة، مثل البناطيل والقمصان والبلوزات، وجميعها جديدة ورخيصة".

وقد شهد التبادل التجاري بين العراق والصين نمواً ملحوظاً، حيث أعلن السفير الصيني في بغداد، تسوي وي، في كانون الثاني/ يناير الماضي أن "حجم التبادل التجاري بلغ 50 مليار دولار في العام السابق، مع توقعات بارتفاعه إلى 54 مليار دولار خلال هذا العام، وفقاً للمجلس الاقتصادي العراقي".

الخوف من الأمراض الجلدية

ويُعزى الإقبال المتزايد على بضائع "شي إن" إلى عوامل تتجاوز الأسعار المنخفضة، إذ يرى البعض أنها أكثر أماناً من ملابس "البالا" المستعملة، والتي قد تسبب أمراضاً جلدية.

في حين، تقول مروة فاضل صاحبة الـ 35 عاماً، لمجلة «فيلي»، إن "هذه الملابس جديدة وآمنة، وتختلف تماماً عن الملابس المستعملة التي يمكن أن تضر بالصحة، كما أن أسعار ملابس البالا ارتفعت مؤخراً بفعل الترويج الزائف من بعض صناع المحتوى والبلوكرية، الذين أوهموا الناس بأنها مستوردة من ماركات عالمية".

ويبدو أن فئة الطلبة هم من أكثر الفئات المستفيدة من هذه البضائع، نظراً لحاجتهم الدائمة إلى تجديد ملابسهم بما يتناسب مع دخلهم، لذلك يقول الطالب عدي رافد، إنه يشتري من هذه البسطات كل ما يحتاجه، من مكائن الحلاقة إلى الأحذية الرياضية والملابس، وكلها بأسعار مناسبة.

في المقابل، هناك من يرفض هذه البضائع رفضاً قاطعاً، مثل المواطنة عذراء حمادي صاحبة الـ 28 عاماً، التي تقول إنه "لا تعجبها هذه المنتجات على الإطلاق، كون معظمها مصنوع من مادة النايلون، وهي غير مناسبة للطقس الحار وتسبب الحساسية".

تحذير اقتصادي من المستورد

في غضون ذلك، يحذر المحلل الاقتصادي أحمد عبد ربه، من الأثر السلبي لهذا الإغراق السلعي على الاقتصاد الوطني، موضحاً أن واردات العراق من الصين بلغت 14 مليار دولار في 2023، ما يجعل الصين من أكبر الشركاء التجاريين للبلاد.

ويشير عبد ربه، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "انخفاض أسعار هذه المنتجات يعود إلى تدني تكاليف الإنتاج في الصين"، مرجّحاً "استمرار نمو الاستيراد في ظل فرض رسوم أمريكية إضافية على البضائع الصينية".

ويضيف عبد ربه، أن "الحل يكمن في تنشيط الصناعات المحلية، خاصة في مجالات الملابس والحقائب والأحذية، لما لها من دور مهم في حفظ العملة الصعبة وتوفير فرص العمل".

ويختتم بالقول: "رغم الإقبال الكبير على المنتجات الصينية لرخص أسعارها، إلا أنها غالباً ما تكون سريعة التلف وذات جودة منخفضة، الأمر الذي يكرس من تبعية السوق العراقية للسلع المستوردة، في ظل تراجع الإنتاج المحلي وارتفاع تكاليفه".

> « البضائع تأتي إلى العراق على هيئة شحنات تعرف باسم (الشليف)، تحتوي على ملابس وأجهزة كهربائية وأحذية، وأحياناً تحتوي على سلع ثمينة للغاية »..

> « انخفاض أسعار هذه المنتجات يعود إلى تدني تكاليف الإنتاج في الصين، واستمرار نمو الاستيراد في ظل فرض رسوم أمريكية إضافية على البضائع الصينية »..

من الازدهار إلى الاندثار..

رحلة شاقة للنقل السككي

فيلي - خاص:

يعد العراق من الدول الأولى بالنقل السككي منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لكنه يعاني حالياً من إهمال كبير لهذا القطاع الحيوي، وفق مختصين في مجال النقل.

يأتي هذا في وقت تحمل لجنة النقل النيابية، الحكومة الحاليةُ، مسؤولية عدم إكمال المنهاج الوزاري لتطوير قطاع النقل، ورغم قرب انتهاء ولايتها لا تزال أغلب المشاريع في طور الاستشارات.

في المقابل، تؤكد وزارة النقل تأهيل 12 خطاً سككياً وإعادتها إلى الخدمة خلال السنوات الثلاث الماضية، والعمل مستمر لإكمال بقية المشاريع.

"إهمال كبير"

وبهذا السياق، يقول الخبير في مجال النقل، باسل الخفاجي، إن "العراق كان من الدول الأولى بالنقل السككي منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكان القطار ينطلق من محطة المعقل في البصرة ويصل إلى ميناء أم قصر ويتجه نحو بغداد وكل الحافظات ويصل إلى تركيا".

ويضيف الخفاجي لمجلة «فيلي»، أن "القطار كان يتجه من المحطة العالمية في منطقة العلاوي ببغداد نحو تركيا، ومن ثم ينتقل أكثر الركاب والسواح إلى قطار آخر للذهاب إلى ألمانيا، وهذا غير متوفر حالياً نتيجة الإهمال الكبير من قبل وزارة النقل".

ويشير إلى أن "سكك قطار طريق التنمية من المفترض أنها موجودة من معقل البصرة إلى تركيا، لكنها بحاجة إلى إعادة بنائها بسكة حديثة وتصل إلى ميناء الفاو الكبير عبر مدها لمسافة 400 كم بعد ميناء أم قصر، للاستفادة منها تجارياً ولنقل الركاب".

نقض للمنهاج الحكومي

من جهته، يُحمل عضو لجنة النقل النيابية، هيثم الزّركاني، الحكومة الحالية "بعدم الالتزام بالمنهاج الوزاري حتى بنسبة 25%، ورغم قرب انتهاء ولايتها لا تزال أغلب المشاريع في طور الاستشارات والاجتماعات، لذلك تم عقد استضافات للمسؤولين عن قطاع النقل".

ويدعو الزركاني خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى "محاسبة رئيس الوزراء لعدم إكمال المنهاج الحكومي الذي كان يتضمن تطوير قطاع النقل من فك الاختناقات ومعالجة طرق النقل وسكك الحديد".

ويشير إلى أن "قطاع النقل لا يرتقي بالمستوى وخصوصاً سكك القطارات، فهي غير مؤهلة ولا تواكب التطور الحالي في دول العالم التي تصل سرعة القطارات فيها إلى 300 كم في الساعة، بل حتى لا تواكب الدول المجاورة مثل تركيا وإيران".

ويضيف، أن "الربط السككي العراقي مع إيران لم ينجز بعد، رغم استكمال إيران للربط داخل حدودها، كما هناك حاجة للربط السككي لنقل البضائع خاصة عند الانتهاء من ميناء الفاو، حيث إن القاطرة الواحدة قد تعوض عن العشرات من شاحنات النقل".

ولا تقتصر أهمية السكك على نقل البضائع، بل أن "نقل المسافرين بين المحافظات مهم أيضاً"، وفق الزركاني، معتبراً افتتاح "الربط السككي بين بغداد والموصل مؤخراً، إضافة جيدة".

تأهيل 12 خطاً

بدوره، يؤكد المتحدث باسم وزارة النقل، ميثم الصافي، أن "الوزارة أكملت تأهيل 12 خطاً سككياً وتمت إعادتها إلى الخدمة خلال السنوات الثلاث الماضية، والعام الماضي تم افتتاح مشروع ساوة – حجامة، والعمل مستمر لإنجاز بقية المشاريع".

وعن سكك خط بصرة - شلامجة، يوضح الصافي لمجلة «فيلي»، أن "هذا المشروع مخصص للمسافرين والزائرين، وتم التعاقد مع شركة (إيماثيا) الإسبانية التي شرعت بإجراءات تنفيذه".

ويلفت إلى أن "هذا المشروع، يحتاج إلى عمليات تأهيل من إزالة الألغام ورفع المخلفات الحربية والتجاوزات على الطريق، وبدأت وزارة النقل بعمليات التأهيل وهي في مراحل متقدمة، وعلى أبواب الدخول بتنفيذ المشروع بشكل مباشر".

ويتابع "كما هناك مشروع آخر والذي أُطلق عليه طريق التنمية المرحلة الأولى، ويجري العمل على تأهيل السكك الحالية أو ما تعرف بالخطوط القديمة للاستفادة من هذا المشروع في تشغيل ميناء الفاو لمرحلته الأولى، فضلا عن تنشيط قطاع السكك في المحافظات التي يمر فيها، حيث وضعت وزارة النقل خطة لإعادة تأهيل الخط من البصرة إلى بغداد ومن ثم من بغداد باتجاه المناطق الشمالية".

وعن خط بصرة - شلامجة، يشير الصافي، إلى أن "المشروع هو خط بطول 36 كم من الحدود الإيرانية إلى محطة البصرة، ومنها ينطلق إلى عدة محافظات بينها كربلاء، بالإضافة لذلك، هناك مشروع آخر يربط النجف مع كربلاء، وهو مشروع قطار معلق بطول 85 كم، وهناك عروض عليه من قبل شركات عدة، وهو حالياً محال إلى هيئة الاستثمار".

ويضيف، أن "العمل مستمر لمشروع طريق التنمية الاستراتيجي، وتم إكمال مرحلة التصاميم الأولية فيه، وهو حالياً في مرحلة التصاميم التفصيلية، وهذه تنتهي نهاية العام الحالي، وبعدها يعرض المشروع أمام الشركات لغرض التأهيل، وتم تقسيم المشروع إلى سبع مقاطع من أجل تنافس الشركات العالمية عليه وفق رؤيا الدولة العراقية وبما يتناسب مع طموحات وآمال الشعب العراقي في هذا المشروع العملاق".

كما أكد الصافي، أن "ميناء الفاو يمر حالياً بمراحل تقدم ملحوظة في العمل، حيث تتصاعد نسب الإنجاز فيه، لاسيما بعد استلام الأرصفة الخمسة للميناء، واستكمال الطريق الرابط بطول 62 كم، فيما تسير الأعمال وفقاً للتوقيتات الزمنية في النفق المغمور وساحة الحاويات وعمليات الحفر في القناة الملاحية".

"ومن المؤمل أن تستكمل تلك المشاريع والتي تمثل البنى التحتية لميناء الفاو في نهاية هذا العام، ليكون محطة مهمة ومكوناً رئيسياً لطريق التنمية الاستراتيجي"، يقول الصافي.

اختناق وتعطيل للحياة..

العراق يواجه أخطر التأثيرات البيئية على الصحة والاقتصاد

فيلي - خاص:

تتكرر العواصف الغبارية في العراق بشكل ملحوظ خلال هذا الموسم، مسجلة حضوراً باكراً وزيادة عن العام الماضي، وسط توقعات باستمرارها طيلة فترة فصل الصيف لكن بشكل متفاوت، بحسب خبراء في الطقس والبيئة.

ويعزو الخبراء هذا التكرار إلى افتقار العراق للمقومات الرئيسية لصد الرياح السطحية، أبرزها التصحر والجفاف، حتى بات تصاعد الغبار من أكثر القضايا البيئية خطورة لتأثيراته العميقة على صحة الإنسان واقتصاد البلاد.

مبكرة وكثيرة

وبدأت العواصف الغبارية هذا العام مطلع شهر نيسان/أبريل الماضي، في موعد أبكر عن العام الماضي التي كانت في حزيران/يونيو واقتصرت على عاصفتين غباريتين ببغداد وتكريت في حينها، وفق مدير إعلام هيئة الأنواء الجوية العراقية، عامر الجابري.

ويوضح الجابري لمجلة «فيلي»، أن العواصف الغبارية التي تشهدها البلاد هي نتيجة التأثر بمنخفضات جوية، وتعمق المنخفض الجوي الخماسيني القادم من شمال أفريقيا، الذي لا يقتصر تأثيره على العراق فقط، وإنما على العديد من البلدان منها مصر وبلاد الشام وشمال السعودية والأردن، ويستمر تأثيره لمدة خمسون يوماً أو أقل، لكن بشكل متفاوت.

ويبين، أن الصيف، هو موسم المنخفضات الجوية، لذلك تحصل عواصف غبارية، ورغم أنها حالة طبيعية لكن يشتد تأثيرها على العراق لافتقاره لمقومات رئيسية

العراق يواجه أخطر التأثيرات البيئية على الصحة والاقتصاد

لصد الرياح السطحية المثيرة للغبار، منها المسطحات المائية والغطاء النباتي والحزام الأخضر وتجريف الأراضي الزراعية، وبالتالي بات العراق يعتبر أكثر خمس دول تأثراً بالتغيرات المناخية.

وتؤثر هذه التغيرات المناخية التي تعد العواصف الترابية أحد نتاجاتها، على الوضع البيئي في العراق، وفق معاون مدير دائرة التوعية البيئية في وزارة البيئة، أنعم ثابت خليل.

ويتفق خليل خلال حديثه لمجلة «فيلي»، مع عامر الجابري، بأن العواصف الترابية هي نتاج قلة سقوط الأمطار والإيرادات المائية القادمة من دول الجوار، وكذلك انعدام الغطاء النباتي والأحزمة الخضراء، فكل هذه تساهم في عدم تثبيت الكثبان الرملية، ما يؤهلها للحركة والتطاير عند حصول الرياح.

مناخ العراق

وهذا ما يبدو واضحاً في مواسم الربيع التي تتكرر فيها العواصف الغبارية لكن بدرجات متفاوتة زيادة أو نقصاناً اعتماداً على الموسم المطري، بحكم أن الربيع هو فصل انتقالي بالتحول من الشتاء البارد والرطب، إلى الصيف الحار والجاف، بحسب الراصد الجوي، صادق عطية.

ويوضح عطية لمجلة «فيلي»، أن العواصف الغبارية هي صفة من صفات المناخ السائد في العراق، خاصة مدن الوسط والجنوب، باعتبار أنها تخضع لمناخ شبه صحراوي جاف.

ويشرح، أن الموسم المطري إذا كان جافاً فهذا يعني زيادة تكرار العواصف الغبارية في فصل الربيع كما هو الحال حالياً، حيث كانت الأمطار خصوصاً على المناطق الشمالية الغربية، أي (جنوب نينوى، والأنبار، وجنوب غرب البلاد) قليلة ودون المعدل بكثير.

ويتابع عطية، إضافة إلى أن البادية السورية من جهة الحسكة والقامشلي ومناطق شرق سوريا عموماً، عانت من التصحر خاصةً في هذا الموسم نتيجة قلة الأمطار على الأراضي الزراعية، وبالتالي تحولت إلى أراض جرداء معرضة لتصاعد الغبار مع أقلّ نشاط لرياح شمالية غربية لتتجه من مناطق شرق سوريا نحو مناطق شمال غرب العراق ومن ثم تؤثر على مدن الوسط.

ويبين، أن ما يؤثر على العراق منذ يومين هو منخفض خماسيني جاف قادم من الصحراء الأفريقية، كما هناك منخفض آخر هو منخفض شبه الجزيرة العربية الحراري، لذلك من المتوقع استمرار حالة عدم الاستقرار الجوي لغاية يوم الاثنين المقبل.

ويشير عطية، إلى أن تقلبات الربيع تستمر لما بعد منتصف مايو/أيار الجاري، واعتباراً من 1 حزيران/يونيو المقبل، سيودع العراق فصل الربيع مناخياً ويبدأ فصل الصيف الحار والجاف واللاهب، ليعلن بداية رياح الشمالية الغربية التي يطلق عليها شعبياً (رياح البوارح) أو (السموم).

تأثيرات عميقة

وبات الغبار المتصاعد في العراق، من أكثر القضايا البيئية خطورة في السنوات الأخيرة لما له من تأثيرات عميقة على صحة الإنسان واقتصاد البلاد، بحسب الخبير في قضايا البيئة، حسين الأسدي.

وعن أسباب تصاعد الغبار، كرر الأسدي لما تحدث به المتحدثين السابقين أنعم ثابت خليل وعامر الجابري، بأنها تعود إلى شحة المياه نتيجة انخفاض منسوب نهري دجلة والفرات بسبب قلة الأمطار والسدود في دول الجوار، ما أدى إلى جفاف الأراضي الزراعية.

ومن الأسباب أيضاً، يضيف الأسدي لمجلة «فيلي»، هو التصحر نتيجة تقليص المساحات الخضراء عبر تجريف البساتين وتحولها إلى أراض سكنية، وتراجع الغطاء النباتي بسبب سوء إدارة الموارد البيئية.

يضاف لذلك، ارتفاع درجات الحرارة التي تتجاوز 50 مئوية في الصيف، ما يؤدي إلى جفاف التربة وزيادة الغبار، كما أن طبيعة المناخ العراقي الصحراوي تجعل الرياح الموسمية تنقل كميات كبيرة من الغبار إلى داخل المدن، وفق الأسدي.

ويؤكد، أن العواصف الغبارية لها تأثيرات صحية خطيرة على المصابين بأمراض الجهاز التنفسي، مثل (الربو، والتهاب الشعب الهوائية، ومرضى الحساسية)، وكذلك تؤدي إلى (التهاب العيون، وهيجان الجلد).

وهذا يظهر جلياً عند حصول الغبار، إذ يلاحظ امتلاء المستشفيات بالمرضى ما يشكل ضغطاً على القطاع الصحي المرهق والهش في الأساس، فضلاً عن ارتفاع معدلات الوفيات خاصة بين كبار السن المصابين بالأمراض المزمنة مثل الربو، بحسب الأسدي.

وإلى جانب التأثيرات الصحية، يشخص الأسدي، تأثيرات اقتصادية للعواصف الغبارية تتمثل بتعطيل الحياة اليومية وتعليق حركة الطيران والنقل البري وخاصة في الطرق الخارجية، إلى جانب الخسائر الزراعية حيث يضرّ الغبار بالنباتات ويقلل من جودة المحاصيل.

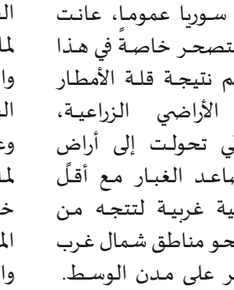

عامر الجابري
مدير إعلام هيئة الأنواء الجوية العراقية

«العواصف الغبارية لها تأثيرات صحية خطيرة على المصابين بأمراض الجهاز التنفسي، مثل (الربو، والتهاب الشعب الهوائية، ومرضى الحساسية)، وكذلك تؤدي إلى (التهاب العيون، وهيجان الجلد) وهذا يظهر جلياً عند حصول الغبار».

بلا أرقام ومحمية من رجال المرور..

سوق الدراجات الشحن ينتعش في العراق

فيلي - خاص:

يُقبل الكثير من الشباب هذه الأيام، على شراء الدراجات التي تعمل بالشحن الكهربائي لأسباب عديدة أبرزها أنها لا تتمّ مصادرتها من قبل مديرية المرور العامة، وغير مكلفة، وهي صديقة للبيئة بسبب عملها على الشحن، إضافة إلى أنها آمنة، إذ لا يتجاوز معدل سرعتها 60 كم في الساعة.

وللأسباب المذكورة مجتمعة قرر أحمد الحديثي (55 عاماً) شراء دراجة شحن لولده غسان 13 عاماً ليذهب بها إلى المدرسة والنادي الرياضي.

ويقول الحديثي: "اخترت هذه الدراجة وانا مطمئن بأنها ليست كمثل الدراجات النارية التي تقتل أصحابها لأنها وبكل بساطة لا تسير سريعاً، ولذا أنا مطمئن من أن ولدي لا يتهور أثناء قيادتها".

ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»، أن "دراجات الشحن تتميز بالهدوء، ولا تصدر اصواتاً عالية كتلك التي تصدرها الدراجات النارية".

أما عمال خدمات التوصيل فلا يحبون هذا النوع من الدراجات لأن عملهم يتطلب السرعة في إيصال الطلبات ودراجات الشحن لا تلبي الحاجة.

ويؤكد علي حسين علي (25 عاماً) سائق "دليفري"، في حديثه للوكالة، أنه يودّ شراء دراجة الشحن الكهربائية لأنها توفرُ عليه مبالغ الوقود لكنها لا تنفعه في عمله، فـ"شركات التوصيل والمطاعم لا ترغب بهذه الدراجات لأن سرعتها بطيئة وهم يعتمدون على السرعة، كما أن هذه الدراجات لا تصل إلى مسافات بعيدة".

ويرى البعض أن موضوع دراجات الشحن شائك للغاية، حيث يوضح الكابتن يونس عماد، رئيس رابطة دراجي العراق، أن "موضوع هذا النوع من الدراجات شائك،

سوق الدراجات الشحن ينتعش في العراق

ولكن يمكن إبراز بعض النقاط المختصرة بهذا الخصوص".

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "هذه الدراجة وسيلة نقل جيدة وصديقة للبيئة وهذا شيء مهم لأن جو بغداد ملوث بسبب عوادم السيارات والدراجات النارية، ولكن دراجة الشحن وسيلة نقل داخلية بحتة لا يمكن التنقل بها مسافات بعيدة".

ويلفت إلى أن "أغلب أصحاب دراجات الشحن يمشون على الطرق السريعة وهذا خطأ فادح، فضلا عن أن هذه الدراجات غير مرقمة وثمة مخاوف من وصول نوع جديد من هذه الدراجات تفوق بسرعتها الدراجات الحالية مع عدم وجود آلية من قبل مديرية المرور العامة لضبط بيع وتداول هذه الدراجات والسيطرة عليها".

وتخضع دراجات الشحن صينية المنشأ إلى عمليات تركيب أجزائها أو تحويرها ما يجعلها مماثلة للدراجة النارية من حيث السرعة والصوت.

وينوه أحمد الياسري، صاحب محل دراجات، الى أنه "بعد أن أصبحت هناك بعض القيود على الدراجات النارية الإيرانية، قمنا بجلب دراجات تعمل بطريقة الشحن".

ويؤكد في حديثه للوكالة: "اجرينا تعديلات على هذه الدراجات وأصبحت تشبه الدراجات النارية".

ويشير إلى أن "الأسعار تتراوح بين 350 ألفاً إلى 700 ألف دينار، وجميع الدراجات تأتي (تفصيخ) من الصين ويقوم الكادر العراقي بترتيبها وضبطها وإضافة بصمة وشاشة لها".

ويتابع، أن "سرعة دراجات الشحن تعتمد على عدد البطاريات، وأن الدراجة ذات البطاريات الخمس هي الأسرع لكنها لا تتجاوز 60 كم في الساعة، وفي حال نفاد الشحن فإنها تتحول إلى دراجة هوائية".

ويشير إلى أن "دخول تلك الدراجات كان مطلع عام 2019 لكنها كانت محدودة، وازداد الطلب عليها عندما اشتهرت سيارات الهايبرد نهاية عام 2023".

وحسب معنيين، فإن شوارع العاصمة بغداد بحاجة لدراجات الشحن الكهربائية التي لا تصدر ضجيجاً مزعجا ولا ترعب المواطنين بسرعتها وما ينتج عن ذلك من حوادث مؤسفة، فضلا عن الحد من التلوث الذي تخلفه السيارات والدراجات النارية.

ويوضح عمر عبد اللطيف، عضو مرصد العراق الأخضر، أن "دراجات الشحن يمكن أن تكون صديقة للبيئة وهي واحدة من الوسائط التي يمكن أن تحسن البيئة".

ويضيف في تصريحات لمجلة «فيلي»، أنه "من الممكن أن يزيد الطلب في السنوات المقبلة على وسائط النقل التي تعمل بالشحن الكهربائي، وبالتحديد الدراجات التي يمكن أن يستقلها الشباب و يستقلها موظفون بسبب صغر حجمها وسرعتها والتي لا تتسبب بحوادث، واستخدامها كبديل عن السيارات.

ويؤكد عبد اللطيف، أن "هذه الدراجات قد تحل مشاكل كبيرة تتعلق في البيئة ومنها مشكلة الوقود الأحفوري".

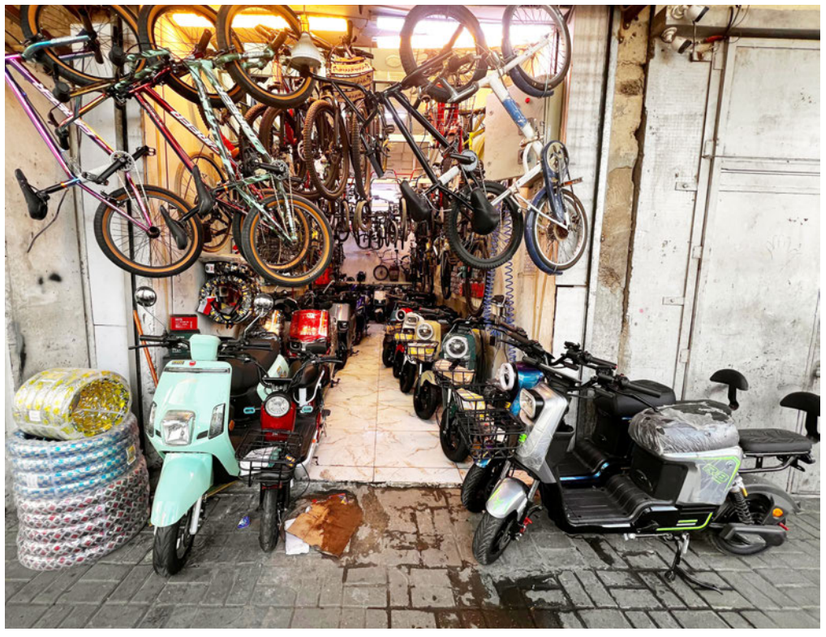

« من الممكن أن يزيد الطلب في السنوات المقبلة على وسائط النقل التي تعمل بالشحن الكهربائي، وبالتحديد الدراجات التي يمكن أن يستقلها الشباب و يستقلها موظفون بسبب صغر حجمها وسرعتها والتي لا تتسبب بحوادث، واستخدامها كبديل عن السيارات".

الاستدامة الحضرية في بغداد

والمدن العراقية تحديات النمو السكاني وإدارة الموارد

فيلي - خاص:

إن النمو السكاني الهائل في بغداد، يشكل ضغطا كبيرا على المدينة ومواردها، وهذا له تداعيات واسعة على شتى الأصعدة الحضرية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، و إن مواجهة هذه التحديات تتطلب جهودا متضافرة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والسكان على حد سواء..

وتبني رؤية استراتيجية بعيدة المدى لتحقيق تنمية مستدامة تضمن جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية في بغداد وعموم العراق.

أن تحديات النمو السكاني وإدارة الموارد في بغداد والعراق، تشمل امورا عدة، منها الضغط الهائل على البنية التحتية والخدمات، إذ يؤدي التزايد السكاني إلى نقص حاد في الوحدات السكنية الملائمة والمتيسرة، ما يدفع إلى ظهور العشوائيات والتوسع غير المنظم على الأراضي الزراعية، كما نشاهد بوضوح في بغداد، برغم وعود جميع الحكومات منذ 2003 بحل المشكلة، هذا يفاقم الضغط على شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق.

كما يزداد الطلب على المياه بشكل كبير للاستعمال المنزلي والصناعي والزراعي، ومخاطر ذلك تتواصل في ظل ما تعانيه بغداد والعراق عموما من شحة متزايدة في المياه بسبب تراجع مناسيب الأنهار وتأثيرات التغير المناخي وسياسات دول الجوار المائية، و عدم كفاية البنية التحتية لمعالجة وتوزيع المياه يزيد من حدة المشكلة.

كما تواجه بغداد تحديات كبيرة في إدارة مياه الصرف الصحي، اذ أن كثيرا من الشبكات قديمة وغير كافية لاستيعاب الكميات المتزايدة، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية والبيئة.

و يشكل توفير الطاقة الكهربائية تحديا مستمرا في العراق، ويتفاقم الوضع في بغداد بسبب الاستهلاك العالي الناتج عن الكثافة السكانية؛ يؤدي الانقطاع المتكرر للكهرباء إلى الاعتماد على مولدات الشارع و المولدات الخاصة، مما يزيد من التلوث البيئي وتكاليف المعيشة.

وايضا يبرز الازدحام المروري الخانق في بغداد نتيجة اعتيادية لتزايد عدد السكان والمركبات وعدم كفاية شبكة الطرق ووسائل النقل العام، برغم انشاء مجسرات جديدة، هذا يؤدي إلى تفاقم تلوث الهواء وإهدار الوقت والطاقة.

وكذلك ان التزايد السكاني، يستدعي توفير مزيد من المرافق الصحية والمدارس والملاكات المؤهلة، وهو ما يمثل عبئا إضافيا على الموارد المحدودة للدولة.

لقد سجلت في السنوات الماضية وحتى الآن ارتفاعات ملحوظة في مستوى تلوث الهواء في العاصمة بغداد بشكل كبير بسبب انبعاثات المركبات والمولدات الكهربائية والصناعات، يؤثر هذا سلبا على صحة السكان ويزيد من انتشار الأمراض التنفسية.

و تؤدي عدم كفاية معالجة مياه الصرف الصحي والتصريف الصناعي غير المنظم وكذلك رمي مخلفات المستشفيات في الانهار، إلى تلوث مصادر المياه السطحية والجوفية.

كما ان التوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية في بغداد والمحافظات الأخرى يقلل من الرقعة الزراعية المنتجة ويسهم في التصحر وتدهور التربة؛ و يؤدي التوسع الحضري وتدهور البيئة إلى فقدان الموائل الطبيعية وتراجع التنوع البيولوجي في محيط بغداد و في العراق عموما.

و يمثل التخلص من النفايات الصلبة تحديا كبيرا في بغداد وبقية المدن العراقية، اذ أن أنظمة الجمع والمعالجة غير كافية، مما يؤدي إلى تراكم النفايات وتلوث البيئة.

ويتسبب النمو السكاني السريع، بخاصة بين الشباب، في زيادة الضغط على سوق العمل الذي يعاني أصلا من محدودية الفرص، كما يؤدي ارتفاع تكاليف المعيشة، الناتج جزئيا عن الضغط على الموارد، إلى تفاقم مشكلة الفقر، بخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، و يتطلب تلبية احتياجات الغذاء المتزايدة مع تراجع الأراضي الزراعية وزيادة الاعتماد على الاستيراد، مما يؤثر على الأمن الغذائي.

و قد يؤدي التوزيع غير العادل للموارد والخدمات إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية بين المناطق المتنوعة في بغداد والعراق؛ و يمكن أن تسهم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناتجة عن النمو السكاني في خلق بيئة خصبة للاضطرابات الاجتماعية والجريمة وادمان المخدرات.

تتطلب إدارة الموارد بكفاءة في ظل النمو السكاني المتزايد في بغداد والعراق تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة تشمل التخطيط الحضري المستدام بوضع خطط عمرانية حديثة تراعي النمو السكاني المستقبلي، وتضمن توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية بشكل مستدام، مع الحفاظ على الأراضي الزراعية والمساحات الخضر.

وكذلك تبني سياسات رشيدة لاستعمال المياه، وتحسين كفاءة الري، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها، والبحث عن مصادر مياه بديلة، وتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة المياه.

ومن الضروري ايضا تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الملوث للهواء وتنويع مصادر الطاقة عن طريق الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح وغيرها و تطوير أنظمة فعالة لجمع ونقل ومعالجة وتدوير النفايات.

ومن الواجب كذلك، تعزيز النقل والاستثمار في شبكات النقل العام وتطوير البنية التحتية للمشاة والدراجات للحد من الازدحام المروري وتلوث الهواء وزيادة الوعي بأهمية الحفاظ على الموارد وترشيد الاستهلاك وتبني سلوكيات صديقة للبيئة؛ كما يجب تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد و ضمان إدارة شفافة وعادلة للموارد وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع المستدامة.

ومن اهم الضرورات ايضا، تقليل الاعتماد الكلي على النفط وتطوير قطاعات أخرى لخلق فرص عمل وتقليل الضغط على الموارد الطبيعية؛ وكذلك معالجة الأسباب الجذرية للنمو السكاني بوساطة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين فرص التعليم والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة.

فيلي - خاص:

نسب إنجاز المشاريع:

تطور حقيقي أم ذر الرماد في العيون؟

كثيرا ما ينشر ويعلن في وسائل الإعلام العراقية في هذه المدة، تصريحات لمسؤولين حكوميين عن نسب انجاز المشاريع. والمفارقة التي تحدث بحسب ما يقوله المراقبون، ان نسب الانجاز التي يجري الترويج لها، كثير منها متدن جدا ولا ينبغي التفاخر بها، الا بعد انجاز الجزء الاعظم من المشروع بحسب قولهم.

وعلى سبيل المثال تقول المعاون الفني لمحافظ بغداد هدى عبد الأمير في تصريح لها في أيار 2025، إن مشاريع المجاري الخمسة الكبرى، مشروع مجاري أبو غريب، وصلت نسبة التنفيذ فيه الى 40%، مشاريع مجاري النهروان وصلت إلى 8%، والوحدة 20%، وسبع البور 5%، والراشدية 6%".

وأرجعت المسؤولة التفاوت في الأرقام إلى تواجد "تجاوزات متمثلة بوجود التصميم كون التصميم قديم منذ العام 2014، بالتالي كان هناك تحديث اعتمادا على التغيرات التي حصلت في المنطقة من حيث وجود متجاوزين وأراض، وأن عدة نواحي دخلت على هذا الموضوع"، واضافت سببا آخر الى التلكوء هو "التلول الأثرية والتقاطعات مع محرمات الطرق والجسور، وشبكات ماء صافي تم مدها قبل هذه المشاريع أخرت عملية مد الخطوط الناقلة، وتم حل هذه المعوقات مع الدوائر المعنية"، بحسب قولها.

واستنادا لتصريحها، فان الدائرة اضطررت إلى تحديث التصاميم المتواجدة وفق التغييرات، وزيادة السكان التي حدثت بالمنطقة "حتى نصل الى الشيء الصحيح الذي يخدم مناطقنا، وهذا كان يتطلب التنسيق العام ما بين دوائر الماء والمجاري وبقية الدوائر بخصوص شبكات الماء المنفذة والتجاوزات الموجودة"، مبينة أن "كل الأمور الفنية تم حلها، وحاليا العمل انطلق، وأن السقوف الزمنية للإنجاز بمشاريع ومحطات المعالجة ومحطات الرفع هي ضمن الفترات المحددة لها، وهي سنتان الى سنتين ونصف السنة".

وبحسب نتائج الابحاث المتوفرة لدينا من تجارب عالمية فان اعلان نسب انجاز المشاريع يعد نقطة حساسة في تقويم أداء الحكومات وتنفيذ المشاريع، وتبين تجارب البلدان، ان الإعلان عن نسب الإنجار ليس إجراء غريبا بحد ذاته، ويستعمل في دول عدة حول العالم، لكن طريقة الإعلان عنه وتوقيته هما ما يثير الشكوك أحيانا، كما ان الدول المتقدمة، لا تعلن عن نسب الانجاز وكثيرا ما تجري الأعمال بصمت الى حين الوصول الى الانجاز الكامل بنسبة 100%، وهذا ما تفعله حتى دول في منطقتنا بخاصة الدول الخليجية التي تكثر فيها المشاريع الخدمية وتنبثق نتائجها فجأة من دون حديث مسبق عنها، كما في انجاز قطارات الانفاق "المترو"، التي تتكاثر لديهم برغم قلة عدد السكان في تلك الدول.

ومع هذا فان الإعلان عن نسب الإنجاز إجراء متعارف عليه ومفيد في سياق المتابعة الدورية والشفافية، عندما تعلن الحكومة بشكل منتظم عن نسب الإنجاز لشتى المشاريع، ولكن بشرط توضيح المراحل المنجزة والتحديات التي تواجهها لإطلاع الجمهور على سير العمل.

وبالتحديد، يجب أن تكون النسب المعلنة مدعومة ببيانات ومعايير واضحة لضمان الدقة والشفافية، و يجب أن تستعمل هذه النسب كأداة لتحسين إدارة المشاريع وزيادة المساءلة، وليس فقط لتقديم معلومات عامة؛ و قد تختلف ممارسات الإعلان عن نسب الإنجاز بين الدول والقطاعات، وقد تكون هناك أساليب أخرى أكثر فعالية من اعلان النسب في كثير من الحالات. بشكل عام، يمكن أن تكون نسب الإنجاز أداة مفيدة إذا جرى استعمالها بشكل صحيح ومدروس.

وإذا كانت نسب الإنجاز مرتبطة بمؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس، مثل إنجاز أساسات المبنى، أو اعلان اطوال خطوط أنابيب ماء او مجاري بطول معين، فهذا يعطي صورة أوضح عن التقدم الفعلي، وليست النسبة بحد ذاتها فهي لا تعطي تقويما سليما بحسب ا لمتخصصين .

وفي المقابل عند الوصول الى مراحل متقدمة من المشروع، والإعلان عن نسب إنجاز عالية (مثلا 70% أو 80% او حتى 90%) مع تفصيلات المنجزات، فان ذلك يعطي مؤشرا قويا على قرب انتهاء المشروع.

وبخلاف تلك الشروط يمكن أن يكون الإعلان عن نسب الإنجاز مضللا أو تبريرا للإخفاق، بحسب المتخصصين؛ وعادة ما يحدث هذا في المراحل المبكرة جدا، بالإعلان عن نسبة إنجاز صغيرة جدا (مثل 10% أو 15%) بعد مدة طويلة من بدء المشروع فذلك يشير إلى تباطؤ أو تلكؤ في التنفيذ، ويتوجب هنا ان تجري مساءلة ومحاسبة الشركات المنفذة، وكذلك المشرفين الاداريين المسؤولين عن التنفيذ، بسبب التلكؤ.

وإذا أُعلن عن نسبة الإنجاز من دون تفصيل للمراحل المنجزة فعليا، يصبح الرقم بلا معنى حقيقي وقد يستعمل لتجميل صورة بطيئة للتنفيذ، او لتنفيذ اغراض سياسية من المفترض ان تكون بعيدة عن اهداف الخدمات المنفذة.

وعندما لا يواكب الإعلان تحسن ملموس على أرض الواقع، حين يسمع الناس عن نسب إنجاز متزايدة لكنهم لا يرون تقدما حقيقيا في المشروع، فإن ذلك يثير الشكوك بشأن مصداقية هذه النسب.

وإذا كانت الحكومة تركز على إبراز نسب إنجاز لمشاريع قليلة نسبيا فيما تتجاهل المشاريع المتعثرة، فهذا يشير إلى محاولة لتغطية الإخفاقات.

وفي الحالة العراقية تحديدا، مع الأسف، في كثير من الأحيان، تظهر الإعلانات عن نسب إنجاز المشاريع في البلد وكأنها محاولة لذر الرماد في العيون، قد تعلن نسب مئوية من دون تفصيل حقيقي للعمل المنجز، أو بعد مدد طويلة جدا من بدء المشروع، او حتى بعد احياء مشاريع ميتة جرى رد الاعتبار لها بنسبة انجاز متواضعة، مما يجعلها تظهر كتسويغ للتأخير وعدم الكفاءة في التنفيذ.

وخلاصة القول ان الإعلان عن نسب إنجاز المشاريع ليس خطأ بحد ذاته، بل هو أداة مهمة للشفافية والمساءلة إذا استعملت بشكل صحيح وشفاف؛ لكن في السياق العراقي الحالي، ومع كثرة التأخيرات والإخفاقات في تنفيذ المشاريع، فإن الإعلان عن نسب إنجاز متدنية في مراحل متأخرة من عمر المشروع، أو من دون تفاصيل واضحة، يثير الشكوك ويحتمل أن يكون محاولة لتبرير الإخفاق أكثر من كونه مؤشرا حقيقيا على التقدم.

ومن المعلوم ان مجلس الوزراء الاتحادي، اقر في جلسته الثانية والثلاثين برئاسة رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، تكليف الوزراء ورؤساء فرق اللجان الفرعية للوزارات بتقديم خطة عمل فورية لمعالجة التوقفات للمشروعات التي تقل نسبة الإنجاز فيها عن (50%)، وعرضها على مجلس الوزراء، و استكمال واستمرار تزويد وزارة التخطيط وفريق متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي، بالبيانات المطلوبة لمشروعات وخطط البرنامج، بحسب كل وزارة، وفقاً لقرار مجلس الوزراء (24505 لسنة 2024)، وبرغم ذلك فان بعض المسؤولين يتفاخرون حتى الآن بانجاز 5% او 10% او 8% من المشاريع المكلفين بتنفيذها.

"بغداد وخطارها"...

الشعب العراقي معروف بروحه الساخرة وتفاعله الفريد مع الأحداث اليومية، حيث يجد في التندر وسيلة للتعبير عن الواقع بأسلوب لاذع فكاهي. ولم تكن القمة العربية التي أقيمت مؤخرًا في بغداد استثناءً، إذ تداول العراقيون بسخرية مقارنة العاصمة بمنزلٍ لا يُعتنى به إلا عند قدوم الضيوف، في إشارة إلى الجهود المكثفة التي تبذلها المؤسسات الرسمية لتحسين مظهر المدينة عند استضافة حدثا عربيا أو إقليميا لإظهارها بأفضل مظهر ممكن..

هذه السخرية تعكس واقعًا مؤلمًا، حيث يتم توجيه الاهتمام نحو المناطق الراقية واولها "شارع المطار" ، فيما تعاني الأحياء الشعبية وأطراف بغداد من الإهمال المستمر. هذا التفاوت بين الصورة المقدمة للزوار وحقيقة الحياة اليومية لسكان المدينة يثير التساؤلات حول استدامة هذه الجهود، اذ يبدو ان الاولوية لما يراه "الخطار"، أما باقي المناطق فلا بأس من نسيانها مادامت بعيدة عن العيون !..

مدير التحرير

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE& MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 257 السنة الحادية والعشرون - آيار / مايو 2025